

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الرهانات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط بعد
أحداث 11 سبتمبر
دراسة حالة العراق 2003 - 2014

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات شرق أوسطية وإقليمية

إشراف الأستاذة:

- عطيش يمينه.

من إعداد الطلبة:

- عمارة محند .

- عامر عزيزة.

لجنة المناقشة:

أ. بن بلعيد فريد

أ. عطيش يمينه

أ. مهدي فتاك

السنة الجامعية: 2014م - 2015م.

شكر وتقدير

نحمد الله الذي وفقنا إلى إتمام هذا البحث وكما نتقدم بأسمى وأخلص عبارات الشكر والتقدير والإمتنان للأستاذة المشرفة "**عطيش يمينه**" التي كانت القدوة في الجدة والعمل الدؤوب وعلى حرصها على كل ما قدمته من جهد ونصح في سبيل إعداد مذكرتنا.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذين اللذان قبلنا بمناقشة مذكرتنا الدكتور: "**مهدي فتاك**" والدكتور: "**سيد أحمد كبير**".

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكافة أساتذة العلوم السياسية خاصة الذين تشرفنا للدراسة على أيديهم في مرحلة التدرج الجامعي بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

وكما نتوجه بالشكر إلى كل القائمين على أعمال المكتبة بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

أخيرا نشكر أصدقائنا وزملائنا وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع وكل من شاركونا يوما فلسفة النمو والتألق في الحياة ويتنظرون منا المزيد.

فلكم أساتذتي فائق عبارات الشاء والوفاء.

الإهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى من بسببها بعد إذن الله وجدت ومن أجلها أحي أمي وأبي.

اللذان شجعاني على طلب العلم وما أطال الله في عمرهما طاعة واحسانا.

إلى كل أخواني، خالتي، جدتي، والأقربين لي.

وإلى كل أصدقائي وزملائي الطلبة.

إلى جميع من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

مهند أعمارة.

الإهداء

إلى من أرشدتني إلى طريق الإيمان والعلم، وزرعت في نفسي بذور الإطمئنان، والدتي الكريمة، أمدى الله في عمرها، وأتمنى من الله عز وجل أن يمنحها الصحة والعافية إن شاء الله، وجعل ما قدمته لي في ميزان حسناتها، وعملا صالحا تنال رضوان الله. ومن دون نسيان أعز شخص وهو والدي رحمه الله وأتمنى من الله عز وجل أن يرحمه برحمته الواسعة وأن يسكنه فسيح جنانه.

إلى كل من كان سندي ومن دونهم لا تحلو الحياة ولا ترقى.

إلى إخوتي وزوجاتهم وأولادهم وأبقاهم الله شموعا ضاوية.

إلى أختايا وزوجيهما دون نسيان أولادهما.

إلى كل أصدقائي وزميلاتي في الدراسة "ما بعد التدرج الجامعي"

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد.

عامر عزيزة.

الخطوة.

مقدمة.

الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة.

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: مفاهيم الأمن وتصوره في النظريات الوضعية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: تصور الواقعية والواقعية الجديدة للأمن.

المطلب الثالث: تصور الليبرالية الجديدة للأمن.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: الدراسات الأمنية في إطار مدرسة كوبنهاجن.

المطلب الثاني: الدراسات النقدية وتحليلها لمفهوم الأمن.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب والتسلح في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية وتنامي الحركات الأصولية.

المطلب الثاني: ظاهرة التسلح في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: مشكلة الأقليات وأزمة المياه في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: صراع الأقليات ومشكلة الطائفية.

المطلب الثاني: الصراع على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: الحراك العربي والهجرة الغير الشرعية.

المطلب الأول: الحراك العربي كتهديد جديد في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الهجرة الغير الشرعية ومشكلة اللاجئين.

الفصل الثالث: الرهانات الأمنية الجديدة في العراق.

المبحث الأول: أسباب وتداعيات الغزو الأمريكي للعراق.

المطلب الأول: أسباب التدخل الأمريكي على العراق.

المطلب الثاني: تداعيات الغزو الأمريكي على العراق.

المطلب الثالث: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق.

المبحث الثاني: أزمة الدولة العراقية.

المطلب الأول: انهيار الدولة العراقية.

المطلب الثاني: إشكالية الطائفية في بناء الدولة العراقية.

المطلب الثالث: إشكالية التحول الديمقراطي في العراق.

المبحث الثالث: الرهانات الأمنية في العراق.

المطلب الأول: دور التنظيمات الإرهابية في تهديد أمن العراق.

المطلب الثاني: دور الأقليات العرقية في زعزعة الاستقرار الأمني في العراق.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة تغيرات وتحولات في المنطلقات وأحدثت تغيرات جذرية، إضافة إلى بروز مفاهيم جديدة على مستوى الدراسات الدولية والأبحاث الأكاديمية. وفي هذا الصدد نجد مفهوم الأمن كأحد أهم المفاهيم المطروحة للجدل لتعقد المفهوم وتعدد وجهات النظر والتوسع الشامل ليشمل مختلف الأبعاد والجوانب خاصة مع تطور في الدراسات بقيادة "باري بوزان" في إطار الدراسات الأمنية الجديدة لمدرسة كوبنهاجن. تعد ظاهرة الأمن من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة كون هذه المنطقة من أكثر المناطق تأزماً خاصة مع الإرهاب والجماعات المسلحة وتأثيرها على الجانب الأمني والسياسي للدول إلى جانب ظاهرة التسلح وما تشكله إيران وإسرائيل من رهانات أمنية خاصة على مستوى الأقطار العربية بالإضافة إلى مشكلة الأقليات، وظهور الحركات الانفصالية والتنوع الطائفي الذي يشكل صراعات ثنائية سواء بين الدول أو بين الأقليات، كما تعدّ مشكلة المياه من أبرز القضايا التي تهدد أمن المنطقة خاصة لما لها من انعكاسات على الأمن القومي.

كما شكلت الأحداث الجارية في المنطقة العربية والتمثلة في الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية نقطة تحول أساسية، فقد أدت إلى تضخم مشكلة وانتشار حالة عدم الاستقرار وانهيار الأنظمة وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ما ساهم في زيادة التدخلات الأجنبية.

وتعد أحداث سبتمبر 2001م إحدى المنطلقات الجديدة في العلاقات ما بين الدول خاصة مع التدخل العسكري الأمريكي على العراق تحت تداعيات الحرب على الإرهاب والحدّ من التسلح النووي، كانت وراءها أسباب إستراتيجية عسكرية سياسية واقتصادية للهيمنة على المنطقة.

فقد كانت نتائج الحرب على العراق نقطة بداية الموجات والإشكاليات الأمنية على الساحة العراقية خاصة مع تضخم ظاهرة الإرهاب وتصاعد دور القاعدة والدولة الإسلامية

في العراق والشام ومدى تأثيرها على الجوانب الأمنية في العراق، إلى جانب ظهور قضايا جديدة على المستوى السياسي يشمل إشكالية التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة العراقية ومشكلة الهوية والانقسامات الطائفية.

1- أهمية الموضوع:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال كونها:

- 1 أن الشرق الأوسط عرف الكثير من التغيرات والتحولات بعد الحرب الباردة، حيث حوّلت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها نحو المنطقة بسبب امتلاكها لموارد أولية كالنفط، وأيضاً من أجل حماية أمن إسرائيل من خلال إستراتيجيتها القائمة على مشروع الشرق الأوسط الكبير.
- 2 تعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه العالم حيث وضعت هذه الأحداث لفرض هيمنتها، وتعتبر العراق من بين الدول التي تعرضت للغزو الأمريكي بحجة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وكذا انتشار الديكتاتورية وتدخلها هذا جاء أيضاً بدافع حماية الإنسان والديمقراطية.
- 3 وتكمن أهمية الدراسة لهذا الموضوع في إبراز الرهانات أو المشاكل التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة.

2- دوافع اختيار الموضوع:

لكل باحث في موضوع أسباب تدفعه لدراسته، وقد تكون هذه الدوافع موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي أو ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

أ- الدوافع الموضوعية: يرجع السبب في:

- ظهور جملة من المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وبرز مفاهيم جديدة التي طبعت العلاقات الدولية المتمثلة في مبدأ التدخل العسكري الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مواجهة تهديدات جديدة من الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار

الشامل. وباعتبار مبدأ التدخل العسكري عمل محظور دولياً في قواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية هذه كلها أسباب دفعتنا إلى تسليط الضوء على موضوع التدخل العسكري الأمريكي على العراق.

ب- الدوافع الذاتية:

- سنتطرق من إرادة شخصية في محاولة الإجابة عن تساؤل يطرح بالبحاح حول ما هي أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط والرغبة في الوصول إلى دراسة أكاديمية حول هذا الموضوع يمثل إضافة جديدة ومفيدة.

3- المشكلة البحثية:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي المتعلق في: فيما تتجسد الرهانات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما هي المفاهيم التقليدية والحديثة لظاهرة الأمن؟
- 2- ما هي التحديات الأمنية في الشرق الأوسط ومدى تأثيرها على الأمن الإقليمي للمنطقة؟

- 3- كيف يمكن تقييم نتائج التدخل الأمريكي في العراق بالأوضاع الأمنية السائدة فيها؟

4- حدود الدراسة:

- أ- **النطاق المكاني:** هو دول منطقة الشرق الأوسط والنظام الإقليمي لهذه الدول وبالأخص تركيز الدراسة على الدولة العراقية، حيث تعتبر أكبر دولة منهارة في العصر الحديث وما تواجهها من تحديات في إعادة بناء الدولة.
- ب- **النطاق الزمني:** تركز الدراسة على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 وترجع أسباب اختيار عام 2001 لكونه كان منعرجاً هاماً لظاهرة الأمن على المستوى

العالمي وعلى المستوى الإقليمي للتحديات الجديدة التي تهدد استقرار الدولة في الشرق الأوسط وكانت من أحد التداعيات للحرب الأمريكية على العراق 2003. وتنتهي الدراسة عند 2014 كأقصى فترة تعيشها دول المنطقة للأزمات والتحديات الأمنية ونتائجها على الدول العربية خاصة.

5-الفرضية الرئيسية:

كلما تزايدت الرهانات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط زادت التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لدول وتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة.

6- الفرضيات الجزئية:

ولمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1 تعدد التهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط تعرقل عملية تحقيق الأمن في المنطقة.

2 كانت أحداث 11 سبتمبر 2001م منعرجا هاما في بروز تحديات أمنية جديدة تواجهها منطقة الشرق الأوسط.

الحرب الأمريكية على العراق كانت لها انعكاسات سلبية على الأمن القومي العراقي.

7- المناهج المستعملة:

باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية:

أ- المنهج التاريخي:

«وهو الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث أو المؤرخ في دراسته وتحليله لظاهرة معينة في تعاقباتها وتنقلاتها مكانا وفق خطوات معينة تركز على المصادر التاريخية من أجل فهم حاضر الظاهرة ومن ثم الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأنها». ولم يكن القصد من اعتمادنا

سرد الوقائع التاريخية، بل صب الاهتمام على الجانب التحليلي بما يتعلق باستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً.

ب- منهج اتخاذ القرار:

وهو نتيجة لما يتوصل إليها عبر مراحل متعددة معقدة من المناقشات وجمع المعلومات وتحديد الخيارات وتصنيفها والاجتهاد في الترجيح بينها وفق ما يخدم المصلحة والهدف، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في عملية صنع قرار الحرب على العراق في إدارة بوش.

ج- منهج دراسة الحالة:

وهو تلك الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث معتمداً في ذلك على جمع البيانات الخاصة بالحالة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً (نموذج مختار) لدراساتها وتحليلها ومسايرة المراحل والخطوات التي مرت بها الحالة أو النموذج من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة شأن الحالة المدروسة والتي يمكن تعميمها. وقد تم استخدام هذا المنهج لدراسة حالة العراق كساحة شهدت تدخلاً عسكرياً.

8- الإطار النظري:

في إطار هذه الدراسة تم اعتماد إطار مركب من مدرسة "كوبنهاجن" والمفهوم الموسع للأمن والتهديدات الأمنية الجديدة وذلك ما يتوافق مع الرهانات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وبروز قضايا جديدة تهدد الأمن القومي للدول والأمن الإقليمي للمنطقة بصفة عامة. وتعدد التوسع في مفهوم الأمن ليشمل جوانب عدّة يتعدى المفهوم التقليدي.

وتم الاعتماد على النظرية الواقعية التي ترى أنّ مفهوم القوة هو الإطار المرجعي لدراسات الإستراتيجية ودراسة أبعاد الصراع بين الدول من أجل القوة لأنّ النظرية الواقعية في العلاقات الدولية اتخذت مفهوم القوة كمدخل لتحليل بقية العلاقات الدولية وتم الاعتماد عليها في دراسة التدخل الأمريكي في العراق وكذا موقع القوة في مضمون الإستراتيجية الأمريكية.

والنظرية المثالية التي بنت الطرح الأخلاقي في ميدان العلاقات الدولية وتفسير ظواهرها بحيث تتبنى الولايات المتحدة في سياستها نشر قيم المبادئ الديمقراطية لبناء ديمقراطيات ونشر وتدعيم حقوق الإنسان وذلك ما يتوافق مع التدخلات الأمريكية في الدول العربية بالإضافة إلى توافقها لأسباب ودوافع الولايات المتحدة في سعيها لتدخل العسكري في العراق.

9- أدبيات الدراسة:

تعدّ أحداث 11 سبتمبر 2001م بمثابة تحول ونقطة مهمة في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد غياب الإتحاد السوفيتي.

فتعتبر أحداث 11 سبتمبر نقطة ضرورية لاستحداث الولايات المتحدة إستراتيجية نموذجية لمواجهة تهديدات جديدة تمس بأمنها القومي.

ونظرًا للأهمية التي تمتلكها الولايات المتحدة في ميدان العلاقات الدولية وتحكمها على مصير دول العالم فقد حظيت الإستراتيجية الأمريكية باهتمام واسع من طرف مختلف وجهات النظر الباحثين والمحليلين والصحافة.

حيث حل الكاتب الأمريكي " زيغنز برجنسكي " في كتابه " رقعة الشطرنج الكبرى " السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة أوراسيا وأكد أن على الولايات المتحدة أن تستوعب البعد الجيوسياسي واستخدام نفوذها بطريقة تخلق توازنًا مستقرًا تكون فيها الولايات المتحدة بمثابة مرجع وحكم سياسي.

كما قام فرنسيس فوكوياما في " كتابه نهاية التاريخ " إلى الإشارة إلى تفوق النموذج الليبرالي الديمقراطي وذلك ما " وضح سعي الولايات المتحدة إلى نشر الديمقراطية في العالم ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية بتدخلات عسكرية.

وقام صامويل هنتنغتون في كتابه "صدام الحضارات" بالتنبؤ أن الصراعات العصرية لم تعد إيديولوجية وإنما صراعات ثقافية وأن الحضارة الإسلامية هي الخطر الجديد بعد زوال الإتحاد السوفيتي.

كما صدر كتاب ماتياس بروكر بعنوان "11 سبتمبر" ويبين فيه الأسباب الحقيقية لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على أرض الواقع من بينها التدخل العسكري الأمريكي في العراق 2003م.

- الإطار المفاهيمي:

القوة:

هي القدرة على جعل الطرف الآخر يتصرف وفق إرادتنا ومصالحنا قهراً أو طوعاً أو طلباً للمصلحة والمعنى الأعمق من ذلك هو جعل الطرف الآخر يفكر وفق إرادتنا ومصالحنا.

فيمكن اعتبار القوة هي المصلحة الوطنية كما في الطرح الواقعي بحيث تسعى الدولة في علاقتها مع الدول الحصول على القوة (اقتصادية، عسكرية وحتى سياسة وإيديولوجية). وقد عرفها "هانس مورغنثو" «علاقة سيكولوجية بين هؤلاء الذين يمارسونها وهؤلاء اللذين هم خارج الذين يمارسونها».

كما يعرفها ديفيد سنقر «بأنها القدرة على التأثير».

التدخل:

هو العمل الذي تقوم به دولة لمساعدة أحد فرق متصارعة في حرب أهلية مع محاولة ألا يوصف هذا التدخل بالعدوان والتخلف المبادئ التي تحكم التدخل في مبادئ القانون الدولي جذرياً عن القواعد التي تتعلق بالأحياء.

ويذكر أن يؤخذ التدخل أشكالاً ودرجات مختلفة جداً فهو يتراوح بين التدخل الدبلوماسي والعسكري والتدخل الاقتصادي الذي يظهر بشكل مساعدات وبعد أن أدين

العدوان واللجوء إلى العنف بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أصبح لتدخل شكلاً جديداً لم تكن تعرفه قواعد القانون الدولي التقليدية، وهذا فتح المجال بالتالي لكثير من الأعمال التي تدل تحت تعريف التدخل، وهكذا فإن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أصبح عملياً أكثر وقوعاً مما كان في الماضي لأن التبريرات المحتملة أصبحت تدرس بشكل أكثر دقة لتفادي الوقوع فيما يمكن أن يدعى حالة الحرب.

الاحتلال العسكري:

هو وضع قطر أو منطقة ما بالفعل تحت سلطة ونفوذ قوة عسكرية مسلحة غازية وهو أمر نشأ عنه ظرف خاص تزول في سلطة الحكومة الشرعية للقطر أو للمنطقة، وتجد القوة الغازية نفسها أمام ضرورة إدارة القطر أو المنطقة التي قامت باحتلالهما. وبالتالي القيام بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية لكي تستطيع ضمان مصالحها الخاصة، وخلق أوضاع تمكنها من استغلال ثروات الأرض المحتلة، وفرض السياسات التي تناسبها واحترام حد أدنى من الحقوق الوطنية (حقوق الأفراد، حقوق الملكية).

أسلحة الدمار الشامل:

هي منتجات جانبية من ابتكارات عصر التكنولوجيا الحديث، وهي أسلحة قادرة على إحداث أضرار وخسائر في الأرواح لا مثيل لها ، فالأسلحة النووية ليست أسلحة الدمار الشامل الوحيدة، فالأسلحة الكيميائية والبيولوجية تقع في الفئة ذاتها. ويعتبر الكثير من المراقبين أنّ هذه الأسلحة تشكل خطراً أكبر على الأمن الدولي فهي من النوع المحمول وسهل الصنع نسبياً وزهيد الكلفة.

السباق نحو التسليح:

هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعى إلى تحسين أمنها، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية وغالباً ما يعرف منطق سباق التسليح بظاهرة الفعل ورد الفعل،

ففي حال شرعت الدولة "أ" بتطوير برنامجها العسكري عدواني، تتوقع الدولة "ب" المجاورة لها بالأسوء.

فجوهر السباق نحو التسلح هو نقص الثقة بين الأطراف فمع تصاعد سباق نحو التسلح تزداد حدّة التوتر ومن الصعب تحقيق الأمن.

الردع "Dezerrence":

تقوم هذه السياسة في أبسط أوجهها على التهديد التالي الذي يهدف إلى ردع دولة ما عن العدوان وهذه السياسة هي نوع من الردع في الإستراتيجية العسكرية وبهدف توجيه تهديد مماثل، على الرادع أن يقرر ما الذي يمثلته الهجوم وعليه أن يحدد بالتالي مستوى الردع الملائم لردع الطرف المهاجم.

الطائفية:

نزعة سياسية لا علاقة لها بالعقائد الدينية، المذهبية وإنما أقرب من العصبية القبلية القديمة، ولكنها بغطاء ديني ومذهبي مستخدمة من رجال السياسة للحفاظ على النفوذ والسلطة في الدولة على حساب الطوائف الأخرى.

التحول الديمقراطي:

يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر يشترط أن يكون أحسن من سابقه يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال حق الأغلبية التي يفرزها التغيير الديمقراطي الحرّ والتنافس الحزبي التعددي والذي يتطلب مجموعة أسس تكون بمثابة شروط أولية وأساسية لتغيير الديمقراطي.

تفكيك الدراسة:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى الإطار النظري لدراسة في إبراز مفاهيم الشرق الأوسط ومصطلح الأمن.

في المبحث الأول دراسة جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط. والمبحث الثاني مفهوم الأمن ومفهومه في النظريات الوضعية، أما في المبحث الثالث نشير إلى مفهوم المصطلح في النظريات ما بعد الوضعية.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى إبراز التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط في المبحث الأول دراسة ظاهرة الإرهاب والتسلح في المنطقة أما في المبحث الثاني دراسة مشكلة الأقليات وأزمة المياه كتحدٍ أمني لدول منطقة الشرق الأوسط في حين المبحث الثالث دراسة أحداث الحراك العربي وانعكساته خاصة مع بروز ظاهرة الهجرة الغير الشرعية. **الفصل الثالث:** تم التطرق فيه إلى الحرب الأمريكية على العراق وأسبابها والتداعيات والنتائج على مختلف الأصعدة وفي المبحث الثاني عبارة عن دراسة لأزمة الدولة العراقية وإشكالية إعادة بناء الدولة وفي المبحث الثالث نشير إلى مختلف التحديات الأمنية على الساحة الداخلية العراقية من انتشار الظاهرة الإرهابية وأزمة الطائفية.

الفصل الأول

التأصيل النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط بمفهومه السياسي والجغرافي من بين المفاهيم المعقدة سواء لدى الباحثين أو المحللين وذلك بتغير المفهوم وارتباطه بالظروف التاريخية لهذه المنطقة. فتحديدها جغرافيا تتنوع من جهة لجهة أخرى باختلاف المتغيرات المتحركة فيها والعوامل المؤثرة عليها. فالدراسات هي أغلبها تعتمد على فهم واضح للحيز الجغرافي وواقعه من خلال ما يسمى بالجيوسياسية.

كما تعدّ ظاهرة الأمن من أبرز القضايا التي تهدد المجتمع الدولي واختلاف الإشكاليات الأمنية وتطورها ساهم في تطور مفهوم الأمن من القوة العسكرية التقليدية من الجانب العسكري إلى جوانب متعددة تشمل مستويات سياسية واقتصادية، إنسانية وغيرها فالتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية ساهم في بروز دراسات مختلفة تدرس مفهوم الأمن من نواحي متباينة أهمها دراسات كوينهاجن التي تعد من أكبر الدراسات الحديثة لظاهرة بتقديمها مفهوم موسع لظاهرة الأمنية وذلك ما يتوافق مع التحديات الجديدة العابرة للقومية صعبة التنبؤ بها وبمستقبلها.

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي، شاع استخدامه على المستوى العالمي غير أنه لم يصل إلى اتفاق محدد بصدد منطقة الشرق الأوسط من ناحية التحديد الجغرافي فالدول الأوروبية والأمريكية والصهيونية تختلف فيما بينها في تحديد المنطقة فتدخل دول وتخرج أخرى وفقا لمقتضيات السياسة العالمية¹.

فيمكن القول أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي، ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في عدة مجالات منها العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية أو وزارة بين وزارات الخارجية في العالم².

هذه الصعوبة، إن شئنا المرونة في تحديد الشرق الأوسط أن هذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية ذات طبيعة انسيابية شأنها في ذلك شأن معظم الإقليم وأنه على هذه المتداخلات يمتد بعد زمني أطول بعد تاريخي نعرفه عن إقليم آخر في العالم وبالإضافة إلى ذلك يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في كل أرجائه ذلك هو عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميّزت الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب القديم وحديثا الشرق بمضمونه الاقتصادي عامة في آسيا وإفريقيا الشمالية والشرقية والغرب، بالمضمون الحضاري الصناعي العام في أوروبا وأمريكا³.

¹ - يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 1982)، ص.140.

² - المرجع نفسه، ص. 141.

³ - المرجع نفسه، ص. 141.

لتحديد المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط يجب العودة إلى البدايات التاريخية وذلك بذكر آراء مختلف الأطراف داخل المنطقة من مختلف الطبقات السياسية حول إعطاء وتحديد ذلك المفهوم، فيعتبر الشرق الأوسط من أحدث المفاهيم المستعملة إلى جانب تعبيري الشرق الأدنى والشرق الأقصى، بحيث هذان المصطلحان قديمان بالنسبة لمفهوم الشرق الأوسط فكان الشرق الأدنى يطلق على البلدان القريبة من أوروبا والتي كانت تابعة للدولة العثمانية، أما الشرق الأقصى يطلق على المناطق البعيدة كالفلبين والهند وأندونيسيا وما جاورها من مناطق.

ظهرت هذه التسميات من دون أن توضح حدود ثابتة على الخرائط، فكانت هذه المضامين الجغرافية لهذا المصطلح تتقلص وتتمدد مع حركة الجيوش وجبهات القتال المتحركة، وخاصة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وبعد انكفاء الاستعمار الأوروبي التقليدي وبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تلاشى أثر المحورية الأوروبية فيما حافظت المصطلحات على استمراريتها، وإن في شكل متفاوت، ذلك إن «الشرق الأقصى» يكاد يغيب عن الاستعمال¹.

أما فيما يخص مفهوم الشرق فقد كان يطلق على سكان بحرا ايجيه في آسيا الذي يشير إلى الأراضي التي تقع في شرقهم والتي تشرق منها الشمس. ومعظم الباحثين والأكاديميين اتفقوا على استخدام مصطلح الشرق الأوسط عوض المصطلحات السابقة، فقد تبين أن المراد من التسميات السابقة والتقسيمات هو الشرق الأوسط: الرقعة الجغرافية الفسيحة التي يقع معظم الوطن العربي وقسم من الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الأناضول إلى حدود باكستان.

يعود الوصف الجغرافي في صورته الخارجية إلى مجموعة من التعاريف الجغرافية المتعلقة بأوروبا وبريطانيا، التي تجعل أوروبا مركز ونقطة انطلاق لتعيين المواقع

¹ - جمال مصطفى عبد الله السلطاني، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (الأردن: دار وائل للنشر، ط. 1، 2002، ص. 26.

والاتجاهات الجغرافية، إنّه الموقع الجغرافي في الوسط بين الشرق الآسيوي المطل على المحيطين الهندي والهادي والشرق الأدنى الواقع غرب الأناضول الذي تقع فيه بلدان شرق أوروبا¹.

غير أنّ الغرض من هذه التسمية لم يكن تعريفا جغرافيا وصفيا سوريا وإثما لغرض آخر وهو تحديد مفهوم سياسي ثقافي جديد للمنطقة عكس تماما ما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط، فهذا يدخل مفهوم المصطلح إلى تحديد مفهوم الهوية، لأنّه جاء تعبيرا لاستخدام مصطلح المنطقة العربية أو المنطقة العربية الإسلامية وذلك وفقا للمصالح الغربية الاستعمارية، وهكذا فالمصطلح يعكس مبدءا ثقافيا فضلا عن بعده السياسي والاقتصادي أو العسكري وهو جزء من خطاب الهوية².

فالمعهد البريطاني للعلاقات الدولية حدّد الشرق الأوسط ليشمل إيران، تركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصب والسودان وقبرص. أما **مجلة الشرق الأوسط** فيرى أنّ التحديد الجغرافي للشرق الأوسط يضم تركيا، إيران قبرص، الهلال الخصب، إسرائيل، شبه الجزيرة العربية، العراق، مصر، السودان، ليبيا وأفغانستان.

أما الحركة الصهيونية ترى أنّ المفهوم مستمد من الأصول التوراتية، وكذا من مختلف كتابات "تيودور هرتزل" ومن الفكر الصهيوني الذي يدعو لإقامة مملكة إسرائيل الكبرى تحت شعار: من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل. فمصلحة "هرتزل" تكمن في شبه الجزيرة الموحدة، فرغبته أن تكون جزيرة عربية صعبة ومشتتة ومقسمة لا يمكنها الإتحاد ضد الغرب.

¹ - عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي (سوريا: دار السلطان، ط. 2، 2008)، ص. 28.

² - المرجع نفسه، ص. 28.

أما مفهوم الشرق الأوسط لدى الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية بواسطة شيلواح للأبحاث فإنها ترى أنه يشمل المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوبا ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا.

أما "ليستوفسكي" فيرى أن الشرق الأوسط يشمل البلاد الآسيوية الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب باكستان ومصر من إفريقيا.

أما "كارن بروان" فأعطى تحديد الشرق الأوسط ليشمل العالم العربي ما عدا المغرب وموريطانيا وإسرائيل وتركيا وإيران، يشمل أيضا معظم شمال إفريقيا، وبهذا التحديد يشمل الشرق الأوسط كامل المنطقة الأفرو آسيوية، التي كان جزءا من الإمبراطورية العثمانية التي زالت أمام ثنائي القوى الأوروبية، والتي أدت إلى ما يعرف بالمسألة الشرقية.

وتطلق وزارة الخارجية الأمريكية، على المنطقة التي تشمل مصر والسودان ودول شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي وإيران وقبرص واليونان اصطلاح الشرق الأدنى¹.

كما ترى أيضا الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن التعريف الخاص للشرق الأوسط حدد بالمنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا ومن سوريا إلى اليمن جنوبا ولكن الأمم المتحدة رأت أن هذا المفهوم (التحديد) ضئيل لأنه تنقص من مهمتها، فاقترحت ضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإيران وإسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط.

فدرس "بيرسون" المنطقة وحددها جغرافيا بحيث ضم السودان وبلدان المغرب العربي ويرى أن الدولة الوحيد الغير عربية هي إسرائيل.

أما "بريتيشر" أعطى تعريفا حسب مشاركة الدول في الصراع العربي الإسرائيلي فقد شملت المنطقة الممتدة من قبرص إلى الصومال حتى إيران، واعتبر دولة إسرائيل من دول القلب والسعودية من دول الأطراف.

¹ - عمر حسن كامل، مرجع سابق، ص. 31.

ومن خلال التحديد الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط أنّ الدول المجاورة لفلسطين المحتلة كذلك العراق تشكل مركز هذا الإقليم. وتحديد هذا المفهوم جغرافيا لا يمكنه أن يشمل دولا عربية فقط بل يضم مناطق جغرافية غير عربية بحيث يهدف إلى إضفاء الشرعية على المفهوم لأنّه إذا اقتصر على المنطقة العربية لا يمكن استمراره.

وبالتالي يغير المفهوم العربي الإسلامي بمفهوم جغرافي تكون فيه الجغرافيا هي الاسم الحركي للسياسة، وذلك لكي يكون هناك كيان صهيوني¹.

هذه إذن البنية التحتية الدلالية لمفهوم الشرق الأوسط وهي استبدال الثقافة والحضارة بالجغرافيا من أجل إعادة صياغة هوية المنطقة على نحو جديد².

فمصطلح الشرق الأوسط يتسع ويضيق وفق مصالحها، فتارة يمثل المشرق العربي بالإضافة إلى مصر والسودان، دول الجوار تركيا وإيران، وتارة أخرى يتسع ليشمل قبرص واليونان، وأجزاء من القرن الإفريقي، ممّا يعني أنّ المصالح الحيوية للقوى العظمى غير ثابتة، ويمكن أن يتسع وفق أهدافها، التي هي دائما في اتساع، وعليه لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها، بل هو مصطلح سياسي استراتيجي في نشأته واستخداماته³.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط.

استخدم مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة أثناء الحرب العالمية الأولى من طرف الاستعمار الأوروبي، بحيث أن عبارة "الشرق الأوسط" من أكثر العبارات التي تثير الجدل والخلاف بين الدارسين للعلاقات الدولية عامة، وبين الذين يدرسون المنطقة من العالم بصفة خاصة.

يعد "ألفرد مهان" أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط عام 1902م، وذلك من خلال مناقشة الإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران بالإضافة

¹ - عمر حسن كامل، مرجع سابق، ص. 35.

² - المرجع نفسه، ص. 36.

³ - المرجع نفسه، ص. 37.

إلى المشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط السكك الحديدية الذي يربط بين برلين وبغداد، بحيث استخدم هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي (الفارسي)، بحيث أنها لا تنطبق عليها عبارتي "الشرق الأدنى" أو "الشرق الأقصى" ولكنه مع ذلك لم يحدد البلاد التي تدخل فيها نطاق تلك المنطقة¹. بحيث في سنة 1902-1903 نشر مراسل التايمز اللندنية مجموعة من المقالات تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية".

وفي عام 1907م صدر تقرير من طرف وزير المستعمرات "كامبل بنرمان"، والذي طرحه مجموعة من العلماء في مختلف المجالات، بحيث درس فيه الوضع في المنطقة العربية والحوصلة جاءت كما يلي:

يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ، واللغة والجغرافيا وكل مقومات التجمع والترابط وذلك فضلا عن نزاعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة². بدأ مصطلح الشرق الأوسط يعمم من طرف الصهيونية مكان الوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة، لأنّ الشرق الأوسط يعتبر ملتقى القارات الثلاث ويحتل مكانة عالية وكذا يشرف على عدة ممرات قناة السويس ومضيق باب المندب والخليج وخليج العقبة ومضيق هرمز، ويمتلك ثلثي من احتياطي النفط العالمي، بحيث أنّ الصهيونية والاستعمار يخافون من إقامة دولة عربية موحدة ومسلحة بالثروة النفطية والقومية العربية والعقيدة الإسلامية.

¹ - ممدوح محمد منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط (جامعة الإسكندرية: كلية العلوم السياسية، 1990)، ص. 39.

² - إنعام رعد، الصهيونية الشرق الأوسطية والخطة المعاكسة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997)، ص. 62.

وفي عام 1911 استخدم "اللورد كيرزون" حاكم الهند في هذه الفترة عبارة الشرق الأوسط للإشارة إلى منطقة تركيا والخليج العربي وإيران في آسيا باعتبارها تمثل الطريق إلى الهند¹.

وتظهر أيضا أهمية المنطقة في التنافس الذي تعرضت له خاصة من قبل فرنسا وبريطانيا للسيطرة على الهند المسماة بالتاج البريطاني، لكن فشل نابليون في حملته على الشرق أمام صور عكا وتناول أيضا "هاملتون" في كتاب له بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط" الأهمية التي تتمتع بها المنطقة، وطلب بضرورة السيطرة عليها.

فوجد في كتاب "تيودور هرتزل" مؤسس الصهيونية (حركة سياسية عالمية منظمة) في يومياته يقول يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية². وتعود أيضا فكرة الشرق الأوسط إلى بريطانيا وفرنسا حيث يعد نشوب الحرب العالمية الأولى وعدت بريطانيا العرب الذين ساندوها في الحرب بنيل استقلالهم وإنشاء حكومة عربية في الشرق العربي غير أنهما اتفقتا على تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق حكم ونفوذ انجليزية وفرنسية، وفي عام 1917م أصدرت بريطانيا إعلان وعد بلفور الذي أيدت فيه إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب شعبها.

ففي مارس 1921م أنشأ "ونسون تشرشل" وزير المستعمرات البريطاني ما عرف "بإدارة الشرق الأوسط" لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق³.

وفي عام 1923م قسمت عصبة الأمم معظم الأراضي العربية في الشرق الأوسط إلى مناطق الانتداب، فاستولت فرنسا على لبنان وسوريا أما بريطانيا على العراق، الأردن وفلسطين.

¹ - إنعام رعد، مرجع سابق، ص.62.

² - المرجع نفسه، ص.63.

³ - ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص.39.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد مفهوم الشرق الأوسط وذلك حين أنشأ مركز تمويل الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، بحيث كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد وتتقص تبعاً لتطورات الحرب، فمثلاً إيران، أضيفت إليها عام 1942، كما استبعدت منها أريتريا في سبتمبر 1949م، ثم أضيفت بعد ذلك بخمسة شهور¹. وفي عام 1947م صوتت الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى يهودية وأسست دولة إسرائيل سنة 1948م وقد رفض العرب هذا الوضع وبعد يوم من ذلك نشب قتال بين اليهود وكل من مصر، الأردن، لبنان، سوريا، السعودية واليمن. بعد انتهاء حرب 1949م كانت إسرائيل ضمت نصف أراضي الدول العربية، لكن بعد الحرب في 1949م التي شنتها إسرائيل أصبح مفهوم الشرق الأوسط يقتصر على مصر، فلسطين والشام.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض تصورها بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي وبعدها الإقليمي مثلاً: التسلح، اللاجئين، المياه والتعاون الاقتصادي وذلك من أجل تأسيس نماذج التعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيوسياسية، وجيواقتصادية بهدف تعويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب قضايا ومصادر الصراع المحورية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأسبابها القضية الفلسطينية²، حيث عقد الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" و"أنور السادات" ورئيس وزراء إسرائيل تفاوض بين ما حدث في "كامب دافيد" وكانت من أجل عقد صلح بين مصر وإسرائيل اتفق على انسحاب هذه الأخيرة من شبه جزيرة "سيناء" المصرية وأن تفاوض إسرائيل مع الأردن وفلسطين لمنع حكم ذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة.

¹ - ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص. 40.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط. 1، 2005)، ص. 46.

المبحث الثاني: مفاهيم الأمن وتصوره في النظريات الوضعية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

1- لغة:

نقصد به الاطمئنان من الخوف، بحيث نقول أنّ الإنسان آمناً إذا كان الأمن مستقر في قلبه وآمن في بلده ومطمئن على أهله، بحيث قال تعالى: «هل آمنكم عليه كما آمنكم على أخيه من قبل» سورة يوسف: 64.

والكلمة في أصلها اللاتيني: Securitas/ Securus مشتقة من الكلمة المركبة Nes curra، حيث يعني Sine بدون ويعني cura التي أصلها curio اضطراب ومنه تعني Sinatcura بدون اضطراب.

يعرف الأمن في القاموس الانجليزي أوكسفورد بمعنيين:

- المفهوم الأول: هو توفير بيئة أمن للأفراد وعليه فلقد حددت شروط لذلك هي:

1. يجب أن يكون الأمن دائماً.
2. يجب أن يكون الأفراد محمين ضد التهديد.
3. يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد.

- المفهوم الثاني: الأمن هو توفير وسيلة لتوفير آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

1. هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.
2. هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
3. هو ضمان وتأكيد وتحقيق الجماعة.
4. هو وسيلة لتأمين الأفراد والسلع أو أي شيء آخر¹.

¹ - Michel Dillon, *Politics Obscurité* (Routledy London, 1996), P.121.

2- اصطلاحاً:

لقد تعددت التطورات حول مفهوم الأمن، فنجد هناك من يعتقد أنه لا يمكن أن يكون تعريفه معمم وثابت، بل لابد من إعادة صياغة هذا المفهوم في حالة وجود تهديد وهذا التناقض راجع إلى البيئة الأمنية للمفكرين وتحديد التهديدات التي تواجهها الدول والفواعل على الساحة العالمية، ومنه نجد أنه من الصعب صياغة مفهوم الأمن وحصره في مفهوم واحد، بحيث نجد العديد من المفكرين دارسوا العلاقات الدولية أعطوا تعريفاً ومنهم:

ميكائيل ديلون: يقول أن الأمن مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر لكن يعني أيضاً وسيلة للحد من نطاق استثارته، فيما أن الأمن أوجد الخوف فهو مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن¹.

ولتر ليمان: عرّف الأمن أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حرب لصيانتها.

وايفر: وضع مفهوماً متخصصاً بالأمن وهو الأمن المجتمعي حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة الحدود وغيرها. هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات.

نجد أيضاً: "باري بوزان" يعرفه على أنه «التحرر من التهديد وهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانه المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية»².

إذن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فالأمن يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينهما وبين الدول المجاورة لها. وكذا التماسك الاجتماعي.

¹ - عادل رفاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، في: <http://www.geocities.com/adel.zegaph/links.html>

² - نفس المرجع، ص. 11.

كما يمكن القول أن الأمن عكس التهديد في كل الجوانب سياسية، اقتصادية واجتماعية فهو مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد.

المطلب الثاني: تصور الواقعية والواقعية الجديدة للأمن.

اتصفت مرحلة الحرب الباردة بسيطرة الدولتين العظيمةتين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية - على علاقات الأمن وسياساته، وكان المعنى المباشر لذلك هو سيطرة الدولة على كل ما يخص قضايا الأمن وهيمنتها على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية، وكان طبيعياً أن يسود فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن والذي يركز على محورية الدولة كفاعل دولي وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانات العسكرية لتحقيق أمنها.

بانتهاء حقبة الحرب الباردة تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول بتغير طبيعة النظام الدولي، فكان منطقياً أن تطرح نقاشات جديدة لمفهوم الأمن لتعطي مفهوماً أشمل وأبعاد متعددة للأمن، وتركز خاصة على الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن.

وسيفصل في هذه الأطر النظرية التي تعرضت بالدراسة لمفهوم الأمن وتغير

مستوياته وأبعاده كالتالي:

بحيث تمحور الطرح الواقعي حول الفكرة القائلة بارتباط مفهوم الأمن بالدولة، والأمن من صميم صلاحيات ووظائف الدولة، وهي الكائن والفاعل الوحيد على المستوى الدولي الذي من شأنه توفير الأمن القومي للفرد والدولة معاً، فالدولة تتصرف كفاعل موحد ذي صوت واحد يعبر عن إدراكه، وأن الدولة تتحرك في مجال علاقات الأمن على أساس الرشد في الحساب والإدراك - التحليل العقلاني الواقعي - ووفقاً لهذه النظرية فإن النظام الدولي سمته المميزة هي حالة الفوضى التي تعتبر صفة طبيعية وعادية له بالنظر لغياب سلطة دولة مركزية آمرة، ومن ثم فإن الدول فرض عليها منطق التصارع داخل هذه الفوضى لتحافظ على أمنها وتدافع على مصالحها.

يعتقد الواقعيين أن الدولة تزيد من مستوى أمنها وتحافظ بالتالي على مصالحها إذا استحوذت واستخدمت معطيات قوة أكثر، فالحرب بالنسبة للواقعيين أداة طبيعية لمحافظة الدولة على أمنها. وترتكز الواقعية في تفسيرها للحياة الدولية على فكرة الصراع (الصراع الأبدي من أجل اكتساب (زيادة وإظهار القوة) وبالتالي فالدول التي تحيا ضمن هذا المناخ الصراعى -نظام فوضوي- يجب أن تسعى إلى امتلاك المزيد من وسائل القوة للمحافظة على بقائها وأمنها وبالتالي تستطيع مواجهة التهديد الذي يشكله بحث الدول الأخرى على نفس الهدف وهو الأمن والبقاء، فكما القوة نسبية بالنسبة للواقعيين، فالأمن بمفهومه السابق هو نسبي كذلك حيث أن: زيادة مستوى الأمن لدولة (أ) معناه انخفاض مستوى أمن الدولة (ب)¹.

وفقا للنظرية الواقعية فالأمن أمن الدولة والتملك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك يحوي أمن الفرد والجماعة، أما الأمن الدولي Global ويختفي بالتالي عن مفهوم الأمن العالمي interstate security، فهو علاقات الأمن بين الدول والأمن الإقليمي security فالدولة ووفق التحليل الواقعي تحافظ على أمنها باكتساب القوة والحرب وسيلة على هذا الأمن، والسلام وفق هذه النظرية له مفهوم سلبي، حيث لا يتعدى كونه "غيابا للحرب".

ومن بين أهم منظري هذا الاتجاه نجد "هانز مورغانثو"، "ستانلي هوفمان"، "هنري كيسنجر" و"ريمون آرون" الذي يرى أنه في "الحالة الطبيعية" الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية، وبالتالي فالأمن حسب الواقعيين يمثل أحد الأهداف الأساسية

¹ - حجار عمار، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002)، ص. 48.

والخالدة للسياسة الخارجية لأية دولة، هاته الأخيرة التي تسعى بكل الوسائل لتعظيم قوتها لتحقيق الأمن¹.

وترى الواقعية الجديدة Neoralism وعلى رأسها كنيث والتز Kenneth Waltz أن النظام الدولي هو نظام فوضوي وتركز على أولوية الأمن Priority of security أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى ويفتقد لسلطة مركزية، حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معرضة لخطر أو تهديد دولة أخرى، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلافي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة، من جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك والريبة بالنسبة للدول الأخرى والتي ستعتقد أن هذا الاستعداد العسكري موجه ضدها فتقوم بالتأهب المسلح، ويصف التي تصيب البريطاني هاربرت بترفايلد Herbert Butterfield حالة عدم اليقين "Uncertainty" صناع القرار في محاولتهم لتحديد نوايا الآخرين بالخوف الهويزي هذه الحالة من عدم الثقة المتبادلة والصراع من أجل القوة سيؤدي حتما إلى حلقة مفرغة يطلق عليها اصطلاحا دوامة الأمن أو المعضلة الأمنية "Dilemma Security"².

يعتبر "جون هيرز" John Herz " أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية عام 1950م، فالدول ذات السيادة تتسلح لتصبح أكثر أمنا حتى تزيد من مستوى الحماية لها، في المقابل وجود حالة من الفوضى الدولية تؤدي إلى المزيد من اللأمن بالنسبة للدول الأخرى فالشعور بانعدام الأمن مصدره الشك والخوف المتبادل بين الدول المتنافسة.

¹ – J. Jackson Preece, **Security in International Relations, United Kingdom, London, The University of London International Programmers**, (The University of London, 2011), P. 15.

² – أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا- دراسة حالة دول القرن الإفريقي-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2013)، ص. 16.

وقد قدم "روبرت جيرفي" " Robert Jervis " تعريفا للمعضلة الأمنية باعتبارها الحالة التي فيها العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين ففي نظام المساعدة الذاتية أو العون الذاتي Self-Help خلق المزيد من أمن دولة معينة هو حتما خلق المزيد من انعدام الأمن بالنسبة للدول الأخرى، وبسبب الفوضى يعزز مبدأ المساعدة الذاتية بنفسها لضمان الأمن والسلامة Self-Help بحيث لا تلجأ الدولة لأي سلطة أعلى منها بل تتحول¹.

المطلب الثالث: تصور الليبرالية الجديدة للأمن.

انطلقت الليبرالية من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساسها أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع الليبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كالحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها للحصول على حقوقهم كاملة فرغم وجود اختلاف بين المنظرين الليبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي والذي يمكن من خلاله الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية. ومع اختلاف الليبراليين كذلك مع الواقعيين في مبادئهم، فقد اتفقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تسهم في زيادة اللاتقاة والارتباب فيما بين الدول، وتكون عائقا أمام التعاون والسلام ولكنها تفترض أنها وكما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول، وتضمنت الليبرالية اتجاهات فكرية أهمها الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية².

¹ – George Sorensen, " After the Security Dilemma : The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values", (Security Dialogue, Val.38, N°:3, September 2007), P. 359.

² – عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 300-301.

أولاً: الليبرالية البنيوية.

استندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين موضحة أن انتشار الديمقراطية من شأنها أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساس للسلام، وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من "سمول مالفين" "Melvin Small" و"دافيد سينغر" "David Singer" وكانت في مقال نشر لها سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية، بعد أن قاما بتوسيع فكرة "إيمانويل كانط" "Emmanuel Kant" لعام 1976م في مقاله "السلام الدائم" والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تنجح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهما¹. كما دعم الفكرة فيما بعد مايكل دويل "Doyle Michael" و"بروس روست" "Russe Bruce" فقد أشار إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه (الميل للسلام) الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم، (الديمقراطية التي من دونها منطق القوة محل منطق التوفيق).

كما يؤكد الليبراليون أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمال أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، ولأن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض وتلجأ إلى الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية. ويرى "روست" أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب بل إنّ القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك

¹ – Roche (Jean- Jacques), **Théories de la sécurité ; Définitions, approches et concepts de la sécurité internationales**, Paris, Editions Montchrestien, E.J.A, 2002), P. 95.

الديمقراطيات، وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن، (وإيجاد عالم أكثر سلام) ¹.

المبحث الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية.

المطلب الأول: الدراسات الأمنية في إطار مدرسة كوبنهاجن.

على غرار النقاشات النظرية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي نادى بضرورة توسيع الأجندة الأمنية، تجاوزت مدرسة كوبنهاجن مع هذه التغيرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة بالإضافة إلى انتقاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية والتطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الحكومية/ غير الحكومية والأفراد، والشركات المتعددة الجنسيات، ساهمت مدرسة كوبنهاجن في توسيع وتعميق مضامين الأمن من خلال أعمال باري بوزان في كتابه People, States and Fear عام 1983م، الذي سعى إلى توسيع مجال البحث إلى قطاعات أخرى غير عسكرية تتمثل في القطاع السياسي القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي، والقطاع البيئي، بإضافة إلى إسهامات المدرسة في مفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمانة.

يرى ميشال ويليامز Micheal Williams أن مدرسة كوبنهاجن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية ولها جذور في المنهج التقليدي الواقعي.

يعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاجن بقيادة باري بوزان في توسيع في مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من أنه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته ².

¹ – Russet Bruce, « The Democratic Peace », (International Security, 1995), P. 175.

² – Michael Williams, “ Words, Images, Enemies: Securization and International Politics, International Studies Quarterly”, (USA, Blackwell Publishing, Vol. 47, N°: 4, 2003), P. 511.

تعد نظرية الأمتنة Sécourisation من أهم الإسهامات النظرية للمدرسة حيث طورها "أولي ويفر" "Ole Weaver"، وترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة، وقد حدد ويليامز السياق الفكري لنظرية الأمتنة فال أنها تدمج بين أفكار الواقعية الكلاسيكية المتأثرة بأعمال "كارل شميت" "Carl Schmitt" وأفكار البنائية الأخلاقية، وقد أكد ويفر أن الأمن هو في جزء منه "عمل خطابي" الذي يدعو إلى حيز الوجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية، فحسب ويفر الأمن يفهم أفضل كعمل استطرادي أو كفعل خطابي فهو يعني اعتبار شيء ما كقضية أمنية يكسبها ذلك الإحساس بالأهمية والاستعجال الذي يضفي الشرعية للاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه¹.

المطلب الثاني: الدراسات النقدية وتحليلها لمفهوم الأمن.

تعد الدراسات النقدية للأمن Critical Security Studies بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة الفراكفورت من أمثال "ماكس هوركهايمر" "Max Horkheimer"، "وتيودور أدورنو" "Theodore Adorno"، "ويورغن هابرماس" "Jurgen Habermas"، وهي نظرية تدعي أن لها أدوات التحليلية الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي، فالأمن بمعنى الإنعتاق هو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدماً لتجسيد خياراته ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التعليم...².

ويمكن تقسيم الدراسات النقدية إلى اتجاهين هما، اتجاه كل من كيت كرواس وميشال ويليامز، واتجاه "مدرسة ويلز" "Welsh School" التي ترجع بأصلها لأفكار "ستيف سميث" "Steven Smith"، وروادها كل من كين بوث "Ken Booth" و"رينتشارد وين جونز" "Richard

¹ – Michael Williams, Op.cit, P.P. 211-513.

² - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية السعودية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 2011)، ص. 27.

Wyn Jones"، وهي مستوحاة من دراسات السلام "ليوهان غالتونغ" عام 1970م، وفيما بعد أدت مدرسة الفرانكفورت عدم رضاها على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية فريتشارد وين جونز يرى أنه يجب أن تركز الدراسات الأمنية على تحرير الإنسان¹. يرى كل من "Williams" و "Krause" ضرورة وجوب الانتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضى إلى التركيز على الأفراد والمجتمع والهوية ويقترحون في تحقيق ذلك، من خلال تشجيع التعددية الفكرية وتنوع المناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثير بمنهج واحد بعينه، وبالتالي فهما يشككان فيما يتعلق بالتركيز على الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية هذه الأخيرة التي أطلق عليها "روبرت كوكس" بالنظريات التي تسعى إلى حل مشاكل النظام الدولي (نظريات حل المشاكل)، يركز "بوث" على مفهوم الإنعتاق الإنساني لأنه فقط من خلال عملية الإنعتاق هناك إمكانية للحصول أكثر على الأمن. ويقدم "بوث" تعريفا للإنعتاق ويقول «تحرير الناس كأفراد وجماعات من القيود البشرية والمادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به، الحرب والتهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود، مع الفقر ونقص التعليم، والقمع السياسي، وهكذا الأمن والإنعتاق وجهان لعملة واحدة، الإنعتاق، ليس القوة أو السلطة...، الإنعتاق نظريا هو الأمن»، من هذا التعريف يلخص "بوث" مفهوم الأمن في الإنعتاق².

¹ – Barry Buzan & Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (USA, Cambridge University Press, 2009), P. 214.

² – أمينة دير، مرجع السابق، ص. 20.

خلاصة الفصل الأول:

فقد كانت نهاية الحرب الباردة منعرجًا هامًا في تغيير المفاهيم وبروز مفاهيم جديدة ووجهات نظر مختلفة. وقد تعدت مفاهيم الشرق الأوسط وبروز مصطلحات عديدة مختلفة ما أدى إلى صعوبة تحديد المنطقة إلى جانب تغير مفاهيم الأمن من المفاهيم التقليدية إلى المفاهيم الحديثة وبروز دراسات أمنية تتناول المصطلح ليشمل جوانب عديدة إنسانية، بيئية اقتصادية وغيرها. وتعدّ مدرسة كوبنهاجن إحدى الدراسات التي تناولت المفهوم ليشمل "المفهوم الموسع للأمن" بزعامة "باري بوزان".

ولعلّ أن أحداث 11 سبتمبر 2011م كانت نقطة تحول مفهوم الأمن وبروزه على الساحة الدولية نظرًا لتعدد التحديات الأمنية التي يُواجهها المجتمع الدولي وتصادد القضايا الأمنية على الجوانب العديدة وتدهور الأوضاع الأمنية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

التحديات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط

تمهيد الفصل الثاني:

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001م منعرجاً في تغير العلاقات بين الدول وتفاقم الصراعات والأزمات وظهور تحديات تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي.

فلم تخلو منطقة الشرق الأوسط من شبح التوتر واللااستقرار فبرز ظاهرة الإرهاب كأحد القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية لدول الشرق الأوسط يقابله تنامي الحركات الأصولية ومدى تأثيرها على أمن واستقرار المنطقة.

إضافة إلى السباق نحو التسلح النووي، وصعود إيران كقوة إقليمية نووية في المنطقة إلى جانب الردع النووي الإسرائيلي وما يشكله من خطر خاصة على الأمن القومي العربي بالإضافة إلى مشكلة صراع الأقليات وأزمة المياه ضمن التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط.

ولعل أكثر ما يهدد المنطقة هو الحراك العربي الذي أدى إلى انتشار الفوضى وغياب الأمن وانهيار الأنظمة الحاكمة، مما سهل المأمورية لتدخلات الأجنبية لتوسيع نفوذها على المنطقة وتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية واستنزاف مواردها.

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب والتسلح في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية وتنامي الحركات الأصولية:

تعتبر ظاهرة الإرهاب من بين أبرز التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط والدول العربية بصفة خاصة وذلك لما لها من انعكاسات سلبية على مستوى الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

فقد تعددت المفاهيم واختلفت وجهات النظر حول التعريف لكلمة "الإرهاب" من خلق صعوبة في تحديد معناه ومضمونه بشكل واضح وتدخل عوامل كثيرة في انتشار الظاهرة الإرهابية. فنجد أن الموسوعة السياسية عرفت الإرهاب أنه «استخدام الهدف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من الوسائل للحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشينة الجهة الإرهابية»¹.

ويعرفه فريد لاند Frid Land «هو الاستخدام التكتيكي للعنف الغاية منه أولاً خلق جو عام من الخوف والذعر لدى القسم الأكبر من الشعب»².

وفي قاموس العلوم الاجتماعية «هو نوع خاص من الاستبداد الغير مقيد بقانون أو قاعدة، ولا يعير اهتماماً لمسألة أمن ضحاياه، وهو يوجه ضرباته إلى أهدافه المقصودة بهدف إيجاد جو من الرعب والخوف»³.

¹ - العميد وعلي بن فايز الجنحي، الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المفروض الأكاديمية (الرياض: نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001)، ص. ص. 13-16.

² - حسين عقبيل، أبو عزله، الحركات الأصولية والإرهاب (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، 2002)، ص. ص. 13-16.

³ - العميد وعلي بن فايز الجنحي، مرجع سابق، ص. ص. 18-20.

ونجد تعريف الإرهاب في قاموس أكسفورد «أن كلمة إرهاب تعني سياسة أو أسلوب يعدّ لإرهاب وإفزاع المناوئين والمعارضين لحكومة ما- كما تعني كلمة إرهابي بوجه عام إلى أي شخص يحاول أن يدعم أرائه بالإكراه أو التهديد أو الترويع»¹.

وفي قاموس العلوم الاجتماعية «هو نوع خاص من الاستبداد الغير مقيد بقانون أو قاعدة، ولا يعبر اهتماما لمسألة أمن ضحاياه، والخوف»².

فالظاهرة الإرهابية تعتبر من أكبر الظواهر التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ويقابله تنامي الحركات الجهادية المسلحة التي ظهرت على الساحة الدولية والتي تهدد الأمن والسلام في المنطقة من حركة طالبان، وتنظيم القاعدة -الحوثيين في اليمن- جبهة النصرة وآخرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فقد ظهرت طالبان على الساحة الدولية كمقاومة للاحتلال الأمريكي في أفغانستان وتنظيم القاعدة هدفها لتصفية الاستعمار من الأراضي الإسلامية، وتطور تأثيرها على تهديد الأوضاع الأمنية في الدول وزعزعة استقرارها الداخلي وتعتبر أهم عمليات القاعدة أحداث 11 سبتمبر 2001م³. إلى جانب ذلك جبهة النصرة والغرض من إنشاءها محاربة نظام حكم بشار الأسد وفي نهاية 2011م صنفها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الجماعات الإرهابية، نظرا للعمليات التي نفذتها من تهريب الصحفيين وشن هجمات مقصودة ضدّ الإعلاميين والعمليات الإختطافية.

وما ينتهك حرية الإعلام وحقوق الإنسان، وما يهدد أكثر الأمن والاستقرار ظهور ما يسمى بداعش واسمها الكامل الدولة الإسلامية في العراق والشام بإمرة أبو بكر البغدادي⁴ وينحصر تهديدها في نشر الفوضى والعنف والتهديد وممارسة العمليات الإرهابية ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة ونشر الرعب وبالتالي عدم الاستقرار وخاصة لما

¹ - العميد وعلي بن فايز الجنحي، مرجع السابق، ص. ص. 18- 20.

² - المرجع نفسه، ص. 20.

³ - قصي طارق، الإرهاب، للطبعة لين فيصل لطباعة المحدودة (بغداد، 2014)، ص. 81.

⁴ - أحمد يسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد (منشورات الحلبي الحقوقية، ط. 1، 2012)، ص. ص. 25- 132.

لها من إمكانيات مادية وعسكرية تؤدي دورها خاصة ضدّ الأنظمة والمنظومات الأمنية¹. فإن قادة الجماعات الإرهابية يجعلون من الدين ستار لتجنيد المنفذين ودفعهم لمخاطر القيام بالعمليات الإرهابية ابتغاء أجر المقاتل في سبيل الله². ومن بين التهديدات الأمنية التي توجهها المنطقة العربية تصاعد دور "الحوثيين" في اليمن وتشمل خطورتهم في أفكارهم وإيمانهم بالمهدي وتصفية أهل السنة واحتلال الحرمين الشريفين والقضاء على الأنظمة السنية الحاكمة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وما شكل توترات وصراعات في المنطقة خاصة آخر الأحداث التي عرفت المنطقة في تدخل قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية وقتالها للحوثية، وبروز مواجهات مسلحة وانتهاكات لحقوق الإنسان، فكلها توترات سائرة في نشوب حروب ثنائية جدّ صراعية³.

لقد شكلت 11 سبتمبر 2001م أبعاد وأهداف خطيرة تتمحور مع التوظيف السياسي للإرهاب خاصة من طرف الولايات المتحدة والدول الغربية والمجاورة لتحقيق أهداف سياسة خاصة مع تمويل هذه الجماعات الإرهابية وتسليحها قصد نشر الفوضى والإستقرار الداخلي لدول⁴. والنظرة الغربية إلى الإسلام بكون أن التطرف الإسلامي هو من يشكل الإرهاب في المنطقة⁵.

وقد لا تكون هذه التنظيمات معنية بتحقيق الاستقلال، ولكن ثمة رسالة واضحة تبعث فيها ردود فعل القاعدة وداعش بأنّ الدولة القائمة في الدول العربية فشلت في تحقيق مبدأ

¹ - موقع مدبر علماء الدين: WWW.OLAMA.YMEN.NET

² - اللواء محمد فتحي عبد، الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001)، ص. 12.

³ - فرغلي هارون، "الإرهاب العولمي"، سلسلة الوافي الثقافية، ع. 2، ص. 121.

⁴ - وثام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (جامعة الأزهر، 2012)، ص. 14.

⁵ - شعود المولى، الجماعات الإسلامية والعنف (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012)، ص. 578.

استقلال الدولة، والدفاع عن حقوق الشعوب وعليه قامت كبداية لملى الفراغ الخطير في الدول ورسمت لنفسها مساراً محدداً¹.

المطلب الثاني: ظاهرة التسلح في منطقة الشرق الأوسط.

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001م تحولاً هاماً على المستوى العسكري وبرز ظاهرة التسلح دولياً وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فقد كان السباق نحو التسلح بغية بناء قوة عسكرية لفرض حماية الدولة لأمنها الداخلي، وبرز تحديات أمنية تشمل سباق الدول نحو التسلح، وصناعة الفارق والتفوق عسكرياً.

فإسرائيل تعدّ أكبر دولة مسلحة في منطقة الشرق الأوسط بتفوقها العسكري وحيازتها على الكم الهائل من الأسلحة التقليدية. فانتشار السلاح لا ينحصر على الدول فحسب بل انتشرت وامتدت إلى الجماعات المسلحة وحزب الله اللبناني المؤيد والمسلح من طرف إيران لأغراض سياسية.

وكانت انعكاسات سلبية تشمل انتشار تجارة الأسلحة² وانتشارها في المنطقة لا يشمل فقط الدول وإنما إنشاء شبكات الأسواق لتزويد المتمردين ومجموعات الانفصاليين والحركات الجهادية المسلحة وغيرها من المنظمات الشبه عسكرية³، كتزويد إيران ودعمها "الحزب الله اللبناني" وتمويله بالأسلحة لأهداف سياسية ما يؤدي إلى نشوب توترات بين الدول بالأخص مع إسرائيل.

كما يعتبر بروز القوى النووية في المنطقة من أوجه التحديات الجديدة لما لها من انعكاسات خاصة فيما يخص اختلال توازن القوى وحصول المنظمات الإرهابية عليها

¹ - فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي (بيروت: مركز الدول لدراسات والتوثيق، ط.1، 2015)، ص. 18.

² - مارتن غريفيش، تيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. ص. 57، 115.

³ - المرجع نفسه.

وإمكانية استعمال نوع من هذا السلاح ما يهدد الأمن والسلام في المنطقة وتدهور الأوضاع الأمنية ونشوب توترات ما بين الدول.

ولقد عرفت ظاهرة التسلح النووي تطورات هائلة خاصة بامتلاك إسرائيل لترسانة النووية التي تشكل ردعاً وتهديداً للأقطار العربية ويعدّ برنامجها النووي من أكثر البرامج تطوراً في الشرق الأوسط والهدف منه السيطرة والهيمنة، وتوسيع النفوذ¹ ويعدّ من أكبر الإشكاليات التي تواجهها المنطقة وتشمل أبعاداً مختلفة اقتصادية- سياسية- عسكرية- بيئية... الخ. فالتهديد يشمل نشوب التوتر والاستقرار وتشكل إسرائيل تهديداً فعلياً على الأمن والسلام، وانعدام الثقة والعلاقات الثنائية العربية بين إسرائيل والدول العربية وذلك يعود لعوامل تاريخية، فامتلاكها لردع النووي ورقة تستعملها إسرائيل كعنصر تفاوضي لتأثير على سياسات الدول من خلال المساومة والابتزاز وزعزعة استقرار الأنظمة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى المستوى الاقتصادي استهلاك ميزانيات ضخمة للدول الساعية إلى بناء برنامج نووي واستنزاف مقدرات الشعوب وإعاقة التنمية كالبرنامج النووي السعودي وسباقها نحو الترسنة النووية خاصة بعد صعود إيران كقوة نووية. وبيئياً فانتشار هذا النوع من الأسلحة له انعكاسات على مستوى حدوث كوارث طبيعية لسبب تسربات إشاعية. والسباق نحو التسلح النووي أكبر مشكلة في المنطقة خاصة بعد صعود إيران كقوة نووية وما يشكله من تهديدات أمنية تمس الاستقرار والأمن خاصة بالرجوع إلى العلاقات العربية الإيرانية والإيرانية الإسرائيلية والتوترات التي تشهدها الأزمة السعودية الإيرانية. واحتمال استعمالها عند الضرورة أو كورقة للمساومة وتكوين قوة تلعب دوراً محورياً في القوقاز الخليج، الشرق الأوسط، فامتلاك إيران لسلاح النووي يغير اللعبة الدولية في المنطقة ويعيد معادلة توازن القوى وتهديد أكبر على الأمن القومي الإسرائيلي، إلى جانب ذلك إمكانية

¹ - الدكتور تيسير الناشف، الأسلحة النووية في إسرائيل، (المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر)، ص. 23.

وصول مثل هذه الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية والتيارات الإسلامية المتشددة وإمكانية استعمالها خاصة للعلاقات التي تجمع ما بين إيران وحزب الله اللبناني¹.
فانتشار الترسانة النووية في الشرق الأوسط من إحدى المعضلات الأمنية التي تواجهها خاصة الدول العربية، ما يضمن انتشار توترات وأزمة الاستقرار وغيرها من تحديات على الساحة الأمنية الإقليمية وتهديد للأمن الإقليمي².

المبحث الثاني: مشكلة الأقليات وأزمة المياه في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: صراع الأقليات ومشكلة الطائفة.

أصبحت مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من بين أهم الأخطار التي تواجهها، والتي تهدد أمنها واستقرارها نظرا لصراعات فيما بينها، وتحكم مجموعة من العوامل في استخدامها كورقة لتحقيق الأهداف السياسية أو توزيع النفوذ.
فالأقليات تختلف باختلاف الدول والمذاهب والأديان واللغات، فنجد أقليات عرقية دينية، مذهبية أو لغوية ويأتي تعريف الأقليات تعريف يشمل الاختلاف والتباين فهناك من يعرفها من جهة أنها «جماعة اجتماعية يتم فرزها عن غيرها في المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص بها جسيمة وثقافية تحمل في معاملتها معاملة غير متساوية فتعتبر نفسها محل تمييز جمعي كما يتضمن وضع الأقلية استبعادها من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع»³.

¹ - وائل عبد الدرويش الهمص، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن العربي 1991م-2000م (غزة: جامعة الأزهر، 2010)، ص. ص. 16-90.

² - شاهرمان تشوبين، طموحات إيران النووية (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2007)، ص. ص. 96-79، 179.

³ - حسين بن منوي، تأثير الأقليات على استقرار والنظم السياسية في الشرق الأوسط (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1، 2015)، ص. ص. 43-44.

وفي تعريف آخر «الأقلية هي جماعات متواطنة في مجتمع تتجمع بتقاليد خاصة وخصائص دينية، أثنية، لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما وترغب في دوام المحافظة عليها»¹.

كما يمكن تعريفها «جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية والطبيعية في عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة لتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بما يوهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدّهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه»².

فتعريف الأقلية تعريفات كثيرة متميزة ومختلفة من جانب إلى آخر مما صعب تحديد مفهوم الأقلية، وتختلف الأقليات من بعضها البعض باختلاف مجموعة من الخصائص وتسعى كل أقلية إلى تحقيق أهداف معينة سواء بوسائل سلمية أو عنيفة. وتعدّ مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط عموماً وخصوصاً المنطقة العربية من أكبر التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة وذلك لتأثيرها على الاستقرار الداخلي لدول بحيث أن التعدد الاجتماعي والتعددية الثقافية من أهم المشاكل التي تواجهها هذه الدول خاصة من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسي.

كما يعتبر هذا التنوع سبباً مباشراً في نشوء توترات داخل الدول أخطرها نشوب صراعات وحروب أهلية بين الأقلية والأخرى أو ما بين أقلية والأنظمة الحاكمة. فالتنافس والصراع بين هذه الأقليات سواء على الموارد أو السلطة يؤدي إلى استعمال العنف ونشأة نزاعات داخلية داخل الدول، فالعلاقات الثنائية تلعب دور كبير في استقرار أو عدم استقرار الدول.

فاختلاف الأقليات في الشرق الأوسط كالشيعة، السنة، الأكراد وغيرها تعتبر مسألة مطروحة على الساحة الأمنية في المنطقة وأسباب نشوء صراعات ونزاعات داخلية وما

¹ - حسين بن منوي، مرجع السابق.

² - نفس المرجع.

يشكل معيقاً في بناء الدولة، فالعوامل تختلف من دولة إلى أخرى تؤدي إلى ما يسمى بعنف الأقليات وبالتالي تشكل تهديداً لأمن الدولة والوحدة الوطنية.

فانتشار الصراعات بين هذه الأقليات يكمن في التعامل الدولة مع هذه الجماعات من خلال التمييز والحرمان الاجتماعي والاقتصادي واستعمال العنف والقمع مما يشدد بتوتر النزاعات الثنائية¹.

فالأقليات لا تؤثر من الناحية الداخلية فحسب إنما تمتد إلى خارج حدود الدولة مما يؤدي إلى الإختلال بالتوازن الإقليمي والدولي وما يساهم في انفجار حروب وصراعات بين الدول، وتتزايد هذه الانقسامات العرقية خطورة على المستوى الإقليمي عند طلب الدعم أو التأييد من سلطات الدول المجاورة مثلاً تأييد إيران للأكراد في سوريا، العراق، تركيا وما يعتبر أخطر التهديدات التي تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة، كما يعتبر وجود أقلية في العديد من الدول تأثيراً في العلاقات ما بين الدول، خاصة وإن كان لها مطالب انفصالية بحيث تقوم بعض الدول بدعم أقلية خارج حدودها وهذا لهدف خلق أزمة داخل الدولة كمسألة الأكراد في تركيا.

كما يمكن إبراز العامل الخارجي واستخدام الدول للأقليات في المنطقة كورقة لخلق الأزمات داخل الدول وزعزعة استقرارها، وخلق صراعات داخلية وإقليمية لهدف تحقيق أهداف سياسية، أو اقتصادية، وتوسيع نفوذها والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول فسياسة تفكيك المنطقة عبر إثارة الفتنة هي سياسة غربية ورائها أهداف سياسية. واستعمال الأقليات كورقة لضغط على الحكومات مثلاً استعمال الولايات المتحدة لورقة الأقباط في مصر، ودعم الأكراد في سوريا².

¹ - وفي خبرة، تأثير المسألة الفردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مذكرة غير منشورة، (جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 / 2005)، ص. ص. 21، 24.

² - حسين بن نوي، مرجع سابق، ص. ص. 94، 99.

ومنه فالأقليات تلعب دور مهم في استقرار لدى الدول القومية وقد تؤدي إلى اللاإستقرار أو اضطرابات الدولة، كما هو الحال لدول منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية منها. فمسألة "الأكراد" تشكل مصدر قلق الحكم في الدولة العراقية وسبب زعزعة الاستقرار في تركيا، ونشوب صراعات بين الأطراف النظام التركي - الأكراد¹. والشيعية التي تعتبر أكبر طوائف المسلمين ويشكلون أكثرية في بعض الدول وأقلية في بعضها الآخر ويشكون من الاضطهاد والتهميش السياسي والديني في الدول التي يشكلون فيها أقلية، ويمثل الأكراد ثاني أكبر أقلية قومية في الدول العربية ويتوزعون من سوريا جنوب تركيا، العراق وشمال غرب إيران، وتكمن مطالبهم في حق إقامة دولة كردية ومعاناتهم للاضطهاد فما يتعلق بهويتهم والحفاظ على ثرواتهم وضعف المشاركة السياسية. فمعضلة الشرق الأوسط والتي تعتبر أساسية في تقديم وجهات النظر للمحللين السياسيين فقد انبثقت مشاكل الأقليات إلى إخفاق الدول في تحقيق القيم والأهداف وتزايد استخدامها كورقة لضغط على الدول والشعوب خاصة الدول العربية الإسلامية، إضافة إلى تهديدات أمنية إقليمية تمس مدى استقرار المنطقة ونشوب صراعات ما بين الدول وتدهور الأوضاع الداخلية.

وكل تركيبة بشرية لدى الأقليات تؤمن بجنسها ودينها الأسمى وما يشكل بيئة من التدخلات الخارجية وما يزيد المنطقة تعقداً، ويعتبر التوزيع المتنوع لها سواء عرقياً دينياً أو لغوياً أحد أكبر المؤامرات على الحياة من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية في كثير من الدول كالعراق، سوريا ولبنان، وغيرها وما يؤدي إلى نشوب توترات سياسية قد تؤدي إلى حدّ النزاعات المسلحة².

¹ - دهام محمد، دهام العزوي، الأقليات والأمن القومي العربي (عمان: دار وائل لنشر والتوزيع، ط. 1، 2003)، ص. 90، 112.

² - نفس المرجع، ص. ص. 90، 112.

إضافة لذلك تعتبر مشكلة الأغلبية من أكثرها عمقاً خاصة لدى الدول العربية، وقد يكون الارتباط الطائفي لكثير من الأقليات في الشرق الأوسط انعكاساً على العلاقات البينية فيما بينها نتيجة للحراك السياسي الذي تقوم بها هذه الأقليات داخل الدولة وما يؤدي إلى التأثير على النظم السياسية¹.

المطلب الثاني: الصراع على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط.

تعد مشكلة المياه إحدى أبرز مظاهر الأزمة الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط وعلامة فشل السياسات الاقتصادية والتنموية خاصة في المنطقة العربية، فأزمة المياه تندرج وفق الصراع الأكثر تداولاً في المنطقة فقد عرفت توترات ونزاعات سواء ما بين الدول المنتمية لها أو النفوذ الأجنبي على مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط. وأكثر هذه النزاعات القائمة تمس أكثر المنطقة العربية، فالأنهار المائية العربية كنهر النيل والفرات تتبع من دول غير عربية إلى دول عربية، وما يجعل الدول المنبع ميزة إستراتيجية، في نموذجية البلدان العربية.

فتشمل الموارد المائية في المنطقة العربية مياه الأمطار والمياه الجوفية والأنهار والموارد المائية السطحية، وما يلاحظ عن مصادر المياه في المنطقة أنها لا تتحصر داخل حدود وطنية واحدة فتركيا، العراق، سوريا تمرّ عبرها، في حين تعتمد كل من سوريا الأردن، فلسطين إسرائيل على نهري الأردن واليرموك ونهر النيل في مصر يعبر عدة دول إفريقية قبل أن ينصب في البحر الأبيض المتوسط².

فإن قضية المياه وندرتها، والاستفادة المشتركة منها سبب معظم التوترات في المنطقة فتركيا تستخدم نهر الفرات لممارسة الضغوط على سوريا لوقفها لمساعدة الأكراد إضافة إلى توترات ما بين تركيا والعراق - سوريا والعراق - سوريا والأردن، مصر والسودان والأكثر

¹ - حسين بن نوي، مرجع سابق، ص. ص. 49 - 99.

² - صدر على سلامة السليحات، دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، رسالة غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، 2013/ 2014)، ص. ص. 42، 46.

مناطق حساسية هي تلك التي تتداخل فيها المياه العربية مع الحدود الإسرائيلية فجميع الأراضي التي ضمتها إسرائيل منذ نشوء كيانها كانت توفر الأمن والمياه لها.

فأزمة المياه لها آثار كبيرة سواء على منطقة الشرق الأوسط أو المنطقة العربية كمشكلة الاستقرار وزيادة الأخطار التي تتزايد بالوطن العربي فوجود الكيان الصهيوني يعدّ الهاجس الأكبر للأمن المائي العربي وبالتالي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي فغياب سياسة مائية واضحة لهذه الدول لمواجهة التهديدات الإسرائيلية يساهم في خلق تبعية مائية.

فتحكم إسرائيل في الموارد المائية في المنطقة يرتبط بالدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها الأساسية كالسيطرة على إنتاج النفط وممرات نقله. كما تشكل أزمة المياه في المنطقة نهج إسرائيل لمنهجية وإستراتيجية تتسم بخلق الاستمرارية في السياسة الإستطانية التوسعية وتمويلها تمويلًا مائيًا من الدول العربية إضافة إلى خلق مصالح متشابكة مع الدول العربية وتلعب فيه دورًا مهميًا¹.

إلى جانب ذلك نشوب توترات ما بين الدول لسبب الاختلاف بين مبدأ العدالة في توزيع المياه أو المساواة فالمياه ترسم مستقبل الاستقرار ما بين هذه الدول وخاصة ما بين العراق وسوريا من ناحية وتركيا من ناحية أخرى، إلى جانب أهم التحديات تواجهها المنطقة العربية الموازنة بين الموارد المتاحة المائية والاحتياجات الحالية والمستقبلية كما نجد أن توزيع المياه لا يتفق مع التوزيع السكاني وضعف الموارد المائية التقليدية لضعف متوسط الهطول السنوي في المنطقة².

كما تؤثر العوامل البيئية على أزمة المياه في المنطقة كالتلوث الذي يعتبر أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لضعف تقنيات الحماية البيئية.

¹ - نفس المرجع السابق، ص. ص. 98، 101.

² - سامر مديمرى خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية المجلس الوطني لثقافة والفنون والأدب (الكويت، 1996)، ص. ص. 17، 20.

كما تعدّ العوامل البيئية البشرية إحدى العوامل المؤثرة على أزمة المياه فالنمو السكاني في الوطن العربي والذي يبلغ سنوياً 03% وما يسبب عجزاً مائياً. إضافة إلى الاعتبارات السياسية والإستراتيجية فالأمن المائي في المنطقة عموماً فهي تعاني من تهديدات خطيرة دولية وما يزيد خطورة من هذا العامل غياب الاتفاقيات الدولية تتضمن التعامل مع المياه بين الدول باستثناء نهر النيل¹.

المبحث الثالث: الحراك العربي والهجرة الغير الشرعية.

المطلب الأول: الحراك العربي كتهديد جديد في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: بداية الحراك العربي:

لقد كانت بدايات الحراك العربي نهاية 2010م وبدايات 2011م في جنوب تونس بعد حادثة البوعزيزي عندما أضرم النار في جسده، وبعد تلك الظاهرة تصاعدت الاحتجاجات والمظاهرات في شوارع "بوزيد" وانتقلت إلى العاصمة التونسية وامتدادها في كافة أنحاء تونس ما أدى إلى سقوط النظام التونسي وتنازل زين الدين العابدين على السلطة وبعد نجاحه في تونس امتدت الاحتجاجات في كل أنحاء الدول العربية وانتقلت إلى مصر ليبيا، اليمن سوريا، البحرين وغيرها وتطورت بعضها إلى حروب أهلية وما حدث في ليبيا، اليمن سوريا².

ثانياً: محركات الحراك العربي.

لقد اختلفت وجهات النظر حول الأسباب الحقيقية التي دفعت الشعوب العربية إلى الاحتجاجات الجماهيرية والمطالبة بالتغيير وإسقاط الأنظمة الحاكمة من عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية.

¹ - بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005)، ص. ص. 44-45، 141، 196.

² - محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي (عمان: مركز البديل لدراسات والأبحاث، 2013)، ص. 17.

فقد كانت الأوضاع السائدة في هذه الدول أحد أبرز المحركات للحراك العربي من انتشار الفساد وغياب الحريات والحقوق الأساسية وارتفاع نسبة البطالة، الفقر، الفجوة الغذائية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وغيرها مما دفع بالشعوب إلى الاحتجاجات مطالبة بالانتقال والتغيير وإسقاط الأنظمة التسلطية تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" وكانت "الظاهرة البوعزيزية" السبب المباشر الذي يمثل صورة لوضع الشاب العربي إلى جانب الظلم الاجتماعي الذي كانت تعيشه العائلات العربية.

إلى جانب ذلك كان للوسائط الاجتماعية دافعاً قوياً لما وفرتها عولمة التكنولوجيا والإعلام والاتصال من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الـ "Facebook" و "Twitter" وغيرها¹، ونقل الحقائق التي كانت تضللها القنوات الرسمية لسلطة الحاكمة، كما كان دور المجتمع المدني مساهمة في انطلاق الاحتجاجات وتنظيمها.

إلى جانب آخر تأثير العوامل الخارجية ومساندتها ودعمها وإدارتها للحراك العربي ومساهمتها في إسقاط الأنظمة ونشر الفوضى والاستقرار داخل الدول العربية.

ثالثاً: انعكاس الحراك العربي على الأمن الإقليمي للمنطقة.

لقد كانت نتائج الحراك العربي انعكاساً فعلياً على أمن الدولة في المنطقة العربية والتي تتعلق بالدولة ككيان وعدم قدرة المؤسسات على القيام بوظائفها على غرار الحالة الهشة التي تمرّ بها ليبيا وخطر التحول إلى دولة فاشلة. كما تتدرج هذه التحديات إلى نشأة صراعات قبلية ومواجهات مسلحة كحالة سوريا وليبيا ودخولها في حروب أهلية، كما تشمل الصراعات السياسية أو الحزبية والإيديولوجية التي تجاوزت قيم الديمقراطية كمصر، تونس، ليبيا وانهيار شبه تام لمؤسسات الدولة. غير أن المسألة الأكثر خطورة هو تأثير لهذه الصراعات الداخلية على الدول المجاورة التي هي ليس في وضع لتعامل مع هذه التحديات، وأدى الحراك العربي إلى زيادة تدهور الأوضاع وتضاعف التهديدات الأمنية على الدولة والمنطقة عموماً من

¹ - السيد ولد أباه، التوترات العربية الجديدة المسارد المصير (بيروت: جداول لنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص. ص.

تصاعد وتنامي الحركات المتشددة وانتشار السلاح لغياب وانهايار المؤسسة الأمنية، وما تتضمنه من الهجرة الغير الشرعية من تحديات خاصة على الدول المجاورة وزيادة نسبة اللاجئين¹.

كما تنحصر التهديدات على المستوى الاقتصادي كتعرض الدول لأزمات اقتصادية كتونس مصر وعدم القدرة على صياغة سياسات تنموية وتزايد معدلات الإنفاق وانخفاض الإيرادات ومشكلة تطوير البنى التحتية².

كما تجدر الإشارة إلى إشكالية إعادة بناء المؤسسات بحيث تبقى بهيكلها غير واضحة ومشكلة العدالة الانتقالية التي تبدوا أكثر تعقيداً.

وتبقى الدول العربية معرضة لكل الاحتمالات للفشل في مواجهة المليشيات والحركات الجهادية المسلحة وتأجيل بناء الدولة وتزايد التدخلات الأجنبية كحالة ليبيا والتدخل العسكري في سوريا وقوات التحالف في اليمن.

فقد كانت انعكاسات الحراك العربي مساهمة بشكل كبير لظهور تحديات أمنية تشترك فيها الأقطار العربية متمثلة في عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي والعجز الاقتصادي والانقسام السياسي والديني ومسائل الحكم، العدالة والمصالحة³.

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية ومشكلة اللاجئين.

تعد الهجرة الغير الشرعية كأحد عناصر النمو السكاني، ظاهرة اجتماعية قديمة ترتبط بأبعاد اقتصادية واجتماعية وديمقراطية وأمنية وسياسية، وتتجه تيارات الهجرة عادة إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل وتلك التي تقل فيها الكثافة السكانية، كما ينتقل الأفراد من المناطق التي تزداد فيها النزاعات والحروب الأهلية على غرار ليبيا، سوريا واليمن.

¹ - ينا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغير العربي في العالم العربي، (جامعة القاهرة، ع 84، 2011)، ص. ص. 10، 13.

² - نفس المرجع، ص 28.

³ - إدريس لكريني، الحراك العربي والعدالة الانتقالية، (13 / 11 / 2011)، ص ص. 08، 19.

فيأتي مفهوم الهجرة في وجهات نظر مختلفة نظراً لصعوبة المفهوم والمحركات والعوامل الأساسية التي تتداخل فيما بينها لظهور مشكلة الهجرة الغير القانونية. فتعني الهجرة في أبسط معانيها «حركة الانتقال فردياً كان أو جماعياً من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم دينياً أو سياسياً»¹.

كما تعددت دلالات الهجرة بين هجرة سرية، هجرة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو معترف به دولياً².

وتتعدد أسباب الهجرة الغير شرعية من أسباب اقتصادية خاصة الأوضاع السائدة في منطقة الشرق الأوسط من تدهور اقتصاديات الدول، فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة يعدّ العامل الاقتصادي من أبرز أسباب تصاعد الظاهرة³.

إلى جانب ذلك الأوضاع الاجتماعية وعجز الدول على تلبية الحاجيات الاجتماعية والطلب الوطني من الشغل والسكن ومختلف الخدمات وانتشار مشكلة البطالة كأحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى خارج حدود الدولة. بالإضافة إلى الأسباب السياسية كثرة النزاعات والحروب الأهلية والتي زادت من تفاقم الظاهرة وكثرة اللاجئين خاصة بعد أحداث الحراك العربي التي عرفتها معظم الدول العربية في كل من سوريا، اليمن، مصر، تونس، ليبيا... وغيرها والحروب الأهلية وتضخم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نحو الدول المجاورة والدول الأوروبية⁴.

فتعدّ الهجرة الغير الشرعية من بين أهم التحديات التي تواجهها الدول في منطقة الشرق الأوسط وتتمثل أسبابها في تداخل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المنطقة. فتدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد الأزمات والحركات الشعبية

¹ - إدريس لكريني، مرجع سابق، ص. 19.

² - فؤاد جدوا، "الهجرة السرية الأسباب والإستراتيجيات" ت. مواجهة، جريدة العالم الإستراتيجي مركز الشعب لدراسة الإستراتيجية، ع. 04 (جوان 2008)، ص. ص. 10 - 11.

³ - المرجع نفسه، ص. 10.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 11.

وسقوط وانهيار الأنظمة الاقتصادية التي كانت محفزة لظاهرة الهجرة السرية والغير القانونية وانتشار البطالة وبروز نزاعات مسلحة وحروب أهلية زادت من نسبة اللاجئين نحو الدول المجاورة والدول الأوروبية¹.

ويبرز من ظاهرة الهجرة تحديات أمنية على دول منطقة الشرق الأوسط والتي احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا أن قضية الهجرة الغير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلية للمهاجرين الغير الشرعيين في دول الشرق الأوسط. والجدال القائم حول الظاهرة وانعدام حلول جذرية لهذا المشكل في المدى المنظور إضافة إلى ما يمثله من تأثيرات اجتماعية واقتصادية وأمنية بسبب ارتباطه الوثيق بشبكات الجريمة المنظمة، إضافة إلى حالة التخبط التي تعيشها الدول المجاورة حيال التعامل مع الظاهرة، وتأثير بالغ على العلاقات ما بين الدول.

فمن بين دول المنطقة نجد "تركيا" تعدّ كمحطة عبور للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط إلى الدول الأوروبية وذلك باستقبالها لآلاف المهاجرين من أفغانستان وإيران والعراق وباكستان وخاصة من سوريا بحثا عن أوضاع مستقرة.

وأكثر التحديات التي تواجهها الدول والمنطقة بصفة عامة العلاقة الموجودة ما بين الهجرة الغير الشرعية والجريمة²، وازدياد معدّل الجرائم بزيادتهم في المجتمعات وتتنحصر تلك الجرائم بصورة عامة في عمليات السطور والنهب والسرقة وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والاعتداءات على الناس وتهديدهم وصعوبة تأقلمهم في المجتمعات الجديدة³.

¹ - د. عثمان الحسين، محمد نور، ياسر عوض الكريم، المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص. ص. 58-59، 83-85.

² - نفس المرجع، ص. ص. 58-59.

³ - توركينس يوسف داود، الجريمة المنظمة، (عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة لنشر والتوزيع، 2001)، ص. ص. 110-111.

وتشير معظم الدراسات إلى الآثار العديدة الناجمة من الهجرة الغير الشرعية من مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فدراسة "تميم 2003" فتتهرب البشر يعدّ خطراً على الأمن القومي والسياسي وما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في الدول المستقبلية، كما تكمن التحديات الأمنية على إمكانية دخول أسلحة وذخائر لزراعة أمن الدول وظهور الأفكار المتطرفة، واستغلالها في الدخول إلى الدولة لزراعة أمنها واستقرارها وصعوبة الاستدلال على مرتكبي الحوادث والجرائم المختلفة.

وتمتدّ من الناحية الاقتصادية إلى الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسلسلة لدولة، إضافة إلى انتشار البطالة والضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية وتزايد جرائم غسل الأموال¹.

ولعلّ أنّ معضلة "الهجرة الغير الشرعية" تعدّ من أكبر التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصة الأقطار العربية. وتعود الهجرة في الدول العربية إحدى أهم المشاكل الأمنية المطروحة على ساحتها السياسية وتعود أسبابها إلى الأوضاع السائدة وانعدام الأمن والاستقرار وكثرة الحروب والنزاعات وخاصة الحروب الأهلية، فعلى سبيل المثال عرفت الهجرة إحصائيات جدّ ضخمة خاصة في سوريا وتضخم قضية اللاجئين السوريين بعد الأحداث التي عرفتها سوريا وتدهور الأوضاع المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية.... وغيرها. وتمتدّ إلى العراق وفلسطين، اليمن، ليبيا، مصر... وكلها تحديات جديدة يصعب التنبؤ بها وعابرة للقومية وغياب إستراتيجيات أمنية لهذه الدول في القضاء على هذه الظاهرة وغياب دور المؤسسة الأمنية والمراقبة².

وهناك الآثار السلبية للهجرة خاصة من الناحية الاقتصادية فعلى سبيل المثال نلاحظ أن ظاهرة هجرة كفاءات من الدول الشرق الأوسط تتجم عن خسارة فادحة لكون هذه الدول

¹ - عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي (مركز الحضارة العربية، ط. 1، 2003)، ص ص.

تفتقد للموارد البشرية العالية للتأهيل والمطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وتوفير فرص التأهيل للأجيال القادمة.

وقد ازدادت معدلات الهجرة مقارنة بالفترات السابقة والتي تعود إلى عوامل اقتصادية والسياسة والأوضاع التي عرفتتها دول المنطقة وتطور الأحداث وبروز الحروب الأهلية والتمهيش خاصة لمختلف الأقليات الموجودة في هذه الدول والاضطهاد وغياب الحقوق والحريات الأساسية للمواطن.

فالهجرة أصبحت قضية على الدول مواجهتها نظراً لما لها من سلبيات سواءً على الدولة أو الدولة المستقبلية خاصة الدول المجاورة وعدم قدرتها مع التعامل مع الظاهرة لغياب الإمكانيات والاستراتيجيات الملائمة، وما تشكله من تهديد أمني خاصة مع تصاعد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة، وبروز حركات مسلحة تهدد أمن واستقرار الدول¹.

¹ - عبد اللطيف محمود، المرجع السابق، ص. ص. 04-05.

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تنوعت التهديدات التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط وأصبحت من أبرز القضايا الأكثر تداولاً على الساحة الدولية وشكل الإرهاب أهم عائق للأمن خاصة مع بروز حركات أصولية وجهادية وآثارها على استقرار المنطقة، إضافة لصراع على المياه وما تشكله الموارد المائية والصراع عليها ما بين الدول المنطقة وانعكاساتها على الأمن القومي لدول وخاصة الدول العربية. كما تعدّ مشكلة الأقليات والانقسام الطائفي إحدى أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة وسعي كل أقلية لفرض نفسها داخل الدولة القومية. وتمتد التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة إلى انهيار الأنظمة العربية وانتشار الفوضى وظهور ما يسمى بالحراك العربي، فهذه التهديدات الأمنية الجديدة تهدد استقرار المنطقة من مختلف النواحي والمستويات وأصبحت عائقاً على التنمية واستقرار الدول وأمنها.

الفصل الثالث

الرهانات الأمنية الجديدة في العراق

تمهيد الفصل الثالث :

لم تكن الحرب الأمريكية على العراق إلّا نتاجاً من أحداث 11 سبتمبر 2001، وإعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب الذي أصبح كالتهديد الرئيسي للأمن القومي لها. فتعد هجمات 11 سبتمبر منعرجاً في تغير ملامح السياسة الخارجية الأمريكية خاصة على منطقة الشرق عموماً والدول العربية بصفة خاصة وما يشكله التطرف الإسلامي من تهديدات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي. فغزو العراق كان له تداعيات وأسباب مباشرة كانت ورائها أهدافاً سياسية وإستراتيجية لتحقيق النفوذ والهيمنة ومدّ تأثير المحافظين الجدد بعد صعودهم على هرم السلطة.

ولم تكن نتائج الحرب إلّا انعكاساً جديداً يشمل تحديات جديدة على المنطقة وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية لدولة العراقية. فقد شكلت نتائج الحرب إشكالية عميقة في كيفية إعادة بناء العراق وتنظيم مؤسساتها كانت عائقها الأوضاع الأمنية السائدة والصراعات الطائفية ما عجل في إعادة البناء وصياغة النظام الديمقراطي تحت معضلات أمنية كان لدور الخارجي دور فعال في الحفاظ على الاستقرار لتحقيق أهدافها السياسية وطموحاتها المستقبلية.

المبحث الأول: أسباب وتداعيات الغزو الأمريكي للعراق.

المطلب الأول: أسباب التدخل الأمريكي على العراق.

أ- الأسباب الاقتصادية:

تعددت أسباب احتلال الولايات المتحدة للعراق في 2003م وكانت الأسباب الاقتصادية من بين أولويات السياسة الأمريكية في التدخل العسكري وتكمن الأسباب الاقتصادية فيما يلي:

- السيطرة على منابع النفط العراقية وثرواتها لكون أن النفط يحتل مركز أساسي في الفكر السياسي الأمريكي لكونها سلعة إستراتيجية ترتبط بالأمن القومي الأمريكي.
 - الاقتراب من منابع النفطية الخليجية ونفط إيران وبحر قزوين سعياً للهيمنة الاقتصادية على العالم.
 - تطبيق سياسة الباب المفتوح بفتح الاستثمار الأمريكي في العراق.
- والسبب الاقتصادي المباشر يكمن في السيطرة على النفط العراقي والسعي نحو أبار النفط الإيرانية وتحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

ب- الأسباب العسكرية:

- تعد الأسباب العسكرية من بين الأسباب لتدخل الأمريكي في العراق وذلك في:
- الاستفادة من موقع العراق الإستراتيجي فهو نقطة التقاء إستراتيجية بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى في الشرق الأوسط.
 - تثبيت المواقع الإستراتيجية والقواعد العسكرية في الخليج.
 - الوجود العسكري في العراق يضمن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية قدرة كبيرة لاحتواء الدول المعادية لها منها إيران وسوريا¹.

¹ - وقام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير غير منشورة (2012)، ص. ص. 121، 124.

– ويعتبر السبب الرئيسي تعزيز مكانة إسرائيل وأمنها وتعزيز تفوقها على المحيط العربي.

ج- الأسباب السياسية:

إنّ التوظيف السياسي تقع ورائه العديد من الأسباب السياسية التي ساهمت في التدخل الأمريكي في العراق.

– تغيير نظام الحكم في العراق وإقامة نظام ديمقراطي كخطوة لإعادة رسم نظرة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

– الحفاظ على العينة الأمريكية على الساحة الدولية وإزاحة الخصوم يمكنها من تحقيق هدفها السيطرة على العالم.

– فرض العزلة على إيران.

– إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية وتأثيرها على المحيط العربي لتسويق السياسة الأمريكية.

– توظيف الحرب على العراق لدعم شعبية الرئيس الأمريكي خاصة ما عنته الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م¹.

تأثير المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م:

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001م فرصة ستعرض بالنسبة إلى جورج بوش إلى

مدّة الحكم عام 2000م وبدأت السياسة الأمريكية تشهد تغيرات سواء في التدخل

أو المضمون وخاصة مع صعود التيار اليميني المحافظ الذي أصبح يحقق رؤية باستخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية.

فالحرب على العراق وقبلها أفغانستان تكشف مدى تأثير المحافظين الجدد في توجيه

السياسة الأمريكية واستخدام مصطلحات كالحرب الصليبية- الإستباقية - أو الوقائية وما

¹ - وقام محمود سليمان النجار، مرجع سابق، ص. 121.

يبين سيطرة المحافظين الجدد على مقاليد الحكم وتوجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة لما يخدم مصالحهم الخاصة¹.

المطلب الثاني: تداعيات الغزو الأمريكي على العراق.

لقد أدى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية ونجاحها في غزو العراق عسكريا بمفردها خارج إطار القانون الدولي إلى العديد من الدول للتحالف الدولي فيما بينهم من أجل التصدي وحفظ التوازن الدولي، مما أدى إلى ظهور عدّة آثار على مختلف الأصعدة.

1- على الصعيد الأمريكي الداخلي:

عرف الاقتصاد الأمريكي حالة من عدم الاستقرار وذلك بسبب دخولها فيما يسمى بالمستقع العراقي، حيث وجهت ميزانيتها من أجل الدفاع، التسلح والجيش، بحيث عرف اقتصادها عجزا كبيرا عام 2003م قدر بحوالي 42.9 مليار دولار، أمّا عام 2004م عرفت عجزا في الموازنة 52 مليار دولار. أما بعد احتلالها للعراق ونجاحها في غزوها نجد أنها بالمقابل فقدت شرعيتها الدولية، وذلك راجع لعدّة أسباب:

1. عدم تمكنها من العثور على أسلحة الدمار الشامل وذلك أثر كثيرا على مصداقية

الرئيس جورج بوش.

2. فشلت في القضاء على الإرهاب.

3. السبب الوحيد لغزو العراق هو الإستلاء على منابع النفط.

4. سياسات الرئيس جورج بوش في العراق شكلت محضا في أوساط الرأي العام

الأمريكي فضلا على تزايد الانفاق العسكري على إعادة إعمار العراق وفي

التنظيمات الأخرى.

¹ - وقام محمود سليمان النجار، مرجع سابق، ص. 98.

5. مطالبة الولايات الأمريكية في سليم العراق بسرعة إلى تحالف دولي وتكون سيطرتها الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تحدث كارثة للولايات المتحدة الأمريكية¹.

2- على صعيد النظام العربي:

دخول الولايات المتحدة إلى العراق واحتلالها عسكريا خلف تداعيات خطيرة هددت النظام العربي الإقليمي، فالأزمة التي آلت إليها العراق أثرت على هذا النظام بعدم التمكن من تحقيق الأمن، إضافة إلى أن الأزمة أبرزت أن الدول العربية أعطت الأولوية لالتزاماتها الدولية في حالة ما إذا تعارضت مع التزاماتها في إطار هذا النظام. الأمر الذي أدى إلى انكشاف واضح لهذا النظام بحيث بدا كأنه هيكل مضمون وأن خطر التداعيات الناجمة عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق بالآلة العسكرية وترسيخ خلل في توازن القوى العربي الإسرائيلي الأمر الذي أثر سلبا على طبيعة التسوية وعلمية السلام².

3 - على الصعيد الإقليمي:

رغم امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقدرات هائلة لا تقارن بدولة التي تعرضت لحصار أكثر من 13 سنة (العراق)، ونجاح هذه الدولة من السيطرة العسكرية على العراق، تمكنت بلدان الشرق الأوسط إحلال الخلفيات الحقيقية الأمريكية على العراق. بحيث لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع شعوب المنطقة ودولها بأن للعراق أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن لجان التفيتش التي كانت في العراق لم تعطي تقريرا عن ذلك فكانت مهمتها مقتصرة جدًا وأرجعت ذلك بضعف المعلومات الإستخباراتية فلم تتمكن أيضا من إقناع دول المنطقة وشعوبها بأن النظام العراقي له علاقة مع المنظمات

¹ - محمد أحمد، "الغزو العراقي للبريطاني للعراق عام 2003"، (مجلة جامعة دمشق، م. 20، ع. (4+3)، 2004)، ص. 116.

² - عبد الناصر محمد سرور، "دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي باحتلال العراق عسكريا في 2003"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، م. 14، ع. (1)، 2001، ص. 82.

الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة، ومن هذا طلبت الهيئات الأمريكية من مجلس الشيوخ بتشكيل لجنة من أجل أن يكون هناك تدقيق في حالة ما إذا كانت للعراق علاقة مع تنظيم القاعدة، فبعد ذلك زيفت المعلومات بحيث قدمتها اللجنة التي ساقها "كولن بارل" في مجلس الأمن في 10 فيفري 2003م، بحيث أبرز وأكد أن هناك مكالمات هاتفية بين ضباط عراقيين، وأبو مصعب الزرقاوي، وبعد احتلال الرئيس جورج بوش للعراق أكد بأن العراق لم تمتلك أسلحة نووية، فمعظمهم يرون أن الأسباب الحقيقية لاحتلال العراق تكمن في اعتبار البترول من أهم الموارد التي تحرس على أبار العتبة في العراق حيث تعتبر من أهم مصادر الطاقة في العالم لمواجهة القوى الكبرى الأخرى وكذا أسلحة الدمار الشامل العراقية شكلت هاجس أمني لإسرائيل وهذا ما يفسر الدور الحقيقي الذي لعبته إسرائيل والعناصر المرتبطة وبها في الإدارة الأمريكية وفي أجهزة السياسات وصنع القرار في الولايات المتحدة وتوجيهها نحو الحرب.

على الصعيد الدولي:

يعتبر الاحتلال الأمريكي للعراق حالة غير مسبقة في التاريخ السياسي المعاصر حيث مثلت الاحتكار النسبي لعناصر القوة المؤثرة من جانب القوة العظمى الوحيدة وتوافر الرغبة والإرادة لدى قيادتها لإعادة بناء مكانتها الدولية استنادا إلى القوة بما يتلاءم وما تملكه من موارد القوة الخاصة بعدما واجهت حالة من عدم توازن المكانة على إثر أحداث 11/09/2001م، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تضع إطارا جديدا للتفاعلات الدولية استنادا إلى القوة بما يتلاءم مع رؤيتها الخاصة لمصالحها الإستراتيجية في العالم وهذا ما بدا واضحا عندما صرّح العديد من كبار المسؤولين في الدول الكبرى بأنه لا يوجد قوة تستطيع أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية عن القيام بما تريد¹.

¹ - محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 83.

على صعيد المنظمات الدولية:

أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلام الدوليين له مكانة لكن أبرزت حرب الخليج الثانية أنّه ضعيف وذلك راجع إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عن طريق رئيسها جورج بوش بأنّه لا يحتاج لموافقة مجلس الأمن للأمم المتحدة، فهو يدخل الحرب.

في حين أن ألمانيا وفرنسا وروسيا أكدت أن العراق لا يشكل تهديد للسلام والأمن الدوليين، وأنّه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم القوة العسكرية، فإن حربها على العراق غير مشروعة ولا تتفق على القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة. اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن كمظلة دولية لتبرير حربا باتخاذها قرار (1441) ليضيفي المشروعية لشن الحرب، ثم عادت لمجلس الأمن لإضفاء الشرعية القانونية على تصرفاتها بحيث جاء القرار (1483) في ماي 2003م، الذي أيدته 14 دولة وامتنعت دولة واحدة وهي روسيا، لينهي عهد العراق لمدة أكثر من 10 سنوات، بحيث كانت العراق سبب في انقسام مجلس الأمن، بحيث الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع من أجل مصالحها أكثر من أنّه مبادئ لقانون الدولي.

فتمكنت الولايات المتحدة بموجب القرار 1483 الذي أصدره مجلس الأمن، وذلك بأنّها تتشاور مع الحكومة المؤقتة في العراق من أجل توزيع عائدات النفط، فهي نجحت في توظيف مجلس الأمن لتحقيق أهدافها في العراق، أما تعامل المجلس مع الأزمة والحرب والاحتلال يتراوح بين التوظيف والاستبعاد وفقا لتفاعلات النظام الدولي وليس لمبادئ القانون الدولي، وهذا كان من أجل مساعدة أمريكا لقيادة العالم منذ الحرب الباردة¹.

¹ - عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص. 84.

المطلب الثالث: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق.

من خلال ما ذكرنا سابقا، أبرزنا أهمية مناقشة تداعيات الغزو الأمريكي للعراق من جميع جوانبه السياسية، الاقتصادية، انعكاساته على الأوضاع في العراق، وذلك أجل رؤية نظرية جورج بوش الأمنية مع العلم أنّ غزو العراق من أهم تطبيقاته والآن نبرز أهم النتائج وهي كالآتي:

1- النتائج السياسية:

إنّ هدف أمريكا من غزو العراق هو تشويه أرض المنطقة العربية وتمهيداً من أجل مقاطعتها في مرحلة 11 من سبتمبر وإيجاد الشرق الأوسط الكبير، وذلك من أجل تثبيت إسرائيل في المنطقة خاصة بعد فشل مشروع الشرق أوسطية والذي عارضته كل من سوريا العراق وإيران، وما جعلها تقصف العراق لسبب أنّ المنطقة لا تخضع لإرادتها، ومن الناحية الثانية لحماية أمن إسرائيل وتغطيتها لها من أجل مصالحها. ونجد أيضاً دعم العراق للقضية الفلسطينية مما جعل إسرائيل تكون مع الحرب على العراق. وباحتلال العراق وصلت أمريكا إلى أكبر خطوة هي تفتيت الكيان العراقي وإحداث فراغ سياسي في المنطقة، فبذلك سمح الاحتلال بعمليات السلب والنهب وإحراق كل الوزارات ما عدا وزارة النفط، وكذا المكتبات والمتاحف فهي حطمت الكيان السياسي للعراق، وتدمير كل هياكل الدولة، فبتحالف أمريكي وإسرائيلي أدى إلى إقامة إسرائيل لقواعد في العراق وذلك من أجل خلق فتن في العراق ودفع الشعب العراقي للاقتتال فيما بينهم¹.

وكذا اشتعال حرب طائفية وتقسيمهم إلى دويلات متصارعة، وغير قادرة لحماية

نفسها وكذا الخطر المزعوم وهذا كله من أجل طلب حماية أمنية.

فالأمر الذي حقق تداعيات الغزو الأمريكي السياسي على العراق هو وعي الشعب

العراقي وثقافتهم وقدرة النخب والناشطين على تمثيل القواسم المشتركة بين فئات الناس، فهم

¹ - محمد أحمد، مرجع سابق، ص. ص. 133 - 134.

واعون لمصالح بلدهم ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالرحيل، فبالتالي نقل الشعب العراقي أمريكا إلى الضعف، لأنّ قوة أمريكا تتجلى عندما تكون المواجهة بينها وبين دولة وجيش نظامي، أما عندما يواجهها الشعب فهنا نجد أن القوات المحتلة ضعيفة.

2- النتائج الاقتصادية:

إنّ الحرب التي شنتها أمريكا على العراق تؤكد بأنّ اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية واللوبي المتطرف وضعوا برنامجاً سياسياً واقتصادياً، وكذا الشركات الكبرى تقوم بتنفيذ هذا، فبعد غزو العراق قامت بالهيمنة على النفط العراقي وكل ما تدعيه عن الحريات الديمقراطية واضح على الميدان وما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ظاهر بحيث أنّها دمّرت كل شيء ما عدا وزارة النفط فنواياها واضحة فهي تعرف أنّ النفط العراقي هو ينبوع دائم ويعد بمثابة شريان الحياة فبالتالي للاقتصاد العالمي، أمّا منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد تكون من ضحايا هذه الحرب وذلك بالتلاعب في الأسعار¹.

بحيث لا يمكن أن تقوم بتبديل دولارها باليورو، ولم يكن ما تم تدميره في العراق بسبب عسكري وإنّما بسبب اقتصادي بحث، حيث كانت تتنافس كبرى الشركات الأمريكية من أجل الإستولاء على المرافق المهمة في العراق وإدارتها حيث حققت أرباحاً خيالية في خزائن ما يعرفون بأثرياء الحروب وفي مقدمتهم الرئيس جورج بوش الابن. ولم يتوقف الضرر الذي لحق بالعراق في مجال اقتصادها على النفط فقط وإنّما شمل مع مرور عدة أجيال، الذين لا يرون من ثورة بلادهم شيئاً وتبقى أمريكا وبريطانيا هما المستفيدان الوحيدان من النفط المتدفق إلى الخارج.

ويبقى الشعب العراقي يعاني آثار الحرب في المستقبل المنظور أكثر الماضي، إذ لا دولة ولا أمن ولا مقومات الحياة الاجتماعية والمعيشة وتوقف مسار الحياة الاقتصادية.

¹ - محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 137.

3- النتائج الثقافية:

إنّ الغزو الأمريكي للعراق 2003م كانت له نتائج ثقافية حيث لم يسلم تراثه الثقافي إذ نهبت المتاحف التاريخية الأثرية وسرقت المخطوطات والوثائق وتم تحطيم القطع الأثرية ولقد كان المتحف القومي العراقي في بغداد ضحية هجوم مدبر حيث أن الأمريكيون يعفرون قيمة المتاحف وقيمة الجامعات وقيمة مكنتاتها ومخابرها حيث كانوا يهدفون إلى تدمير الهوية الثقافية لبلد له تاريخ حضاري يزيد على خمسة آلاف سنين، بحيث العراق قدمت الكتابة السومرية، وكذا تشريعات حمورابي القانونية للإنسان وأسست أعظم مكتبة علمية في التاريخ¹.

ولم تقتصر النتائج الثقافية للغزو الأمريكي على العراق على الكنوز التاريخية فحسب بل شملت طبقة المثقفين من العلماء العراقيين التي حاولت الدولة الأمريكية إغوائهم بكل الطرق التي لم تستجب لها فلم يبق أمامها سوى اغتيال هذه الكفاءات العراقية التي أكد عليها جنرال فرنسي متقاعد.

4. النتائج على صعيد البيئة:

لقد كان للغزو الأمريكي على العراق في المجال البيئي تأثيرات فادحة تهدد الحيوانات، النباتات والإنسان، بحيث دمرت الولايات المتحدة الأمريكية محطات المياه مما أدى بالعراقيين إلى شرب مياه الأنهار الملوثة وأثرت على الثروة النباتية والحيوانية، وذلك بسبب استخدام الأسلحة المحرمة دولياً كاليورانيوم المخصب، بحيث أكد تقرير الاتحاد العربي للشباب والبيئة أنّ العدوان الأمريكي على العراق هو حرب ضد البيئة².

¹ - محمد أحمد، نفس المرجع، ص. ص. 136 - 137.

² - نفس المرجع، ص. 138.

المبحث الثاني: أزمة الدولة العراقية.

المطلب الأول: انهيار الدولة العراقية.

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م مرتّ الدولة العراقية من مراحل تنتج ظروف وإشكاليات حول مستقبل الدولة العراقية نتيجة لتصاعد الإشكاليات المتعددة في إعادة بناء الدولة ومؤسساتها وتنظيم هيكلها وممارسة وظائفها¹. فقد أدت نتائج الحرب إلى صعود أزمات ساهمت في حدوث خلل جوهري في بنية الدولة العراقية والعجز البنيوي وعدم القدرة على ممارسة المؤسسات لوظائفها في تحقيق الأمن والحفاظ على النظام وتحقيق التنمية، فلم تتحكم في المجرىات الداخلية والوظائف الجوهرية وإخفاقها في إعادة البناء وإعادة العراق إلى المكانة الدولية والإقليمية خاصة.

فتصاعد أزمة الدولة في العراق يقابله تصنيف الدولة العراقية ضمن حسابات ومعايير الدولة الفاشلة.

فمفهوم الدولة الفاشلة دولة ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية وغير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي². فالعراق دولة ذات سيادة بعد الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية وتصنيفها ضمن هذه الدول يعود إلى عدم قدرتها في الحفاظ على النظام وكسب الشرعية أو التحكم في الأوضاع الأمنية وتحقيق التنمية كوظيفة أدنى لدولة.

فلم يحدث أن انهارت دولة في العصر الحديث كما انهارت الدولة العراقية وتساقط منظوماتها وثوابتها طوال العقود المنصرمة فيعود عمق الفشل في عمق أزمة العراق والفشل في بناء مشروع الدولة على مستوى المعايير والسياسات والأنساق دون بناء حقيقي، فمع انهيار النظام كشفت تحديات جديدة يصعب التحكم بها وظفت الطائفية المقيدة والعرقية

¹ - علي حسين الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق، المشهد الأخير (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط.1، 2007)، ص. 88.

² - مارتن قريفيش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (مركز الخليج الأبحاث، ط.1، 2003)، ص. 121.

والإثنية في أبشع مراحلها، والصراعات الإثنية وانهارت الدولة بكيانها ومؤسساتها وهويتها وانتشار الأزمات في المجتمع العراقي. ومحاولة الانتقال من بيئة حكم استبدادي مطلق إلى ديمقراطي تعددي ومن المركزية السياسية والاقتصادية المفرطة إلى اللامركزية أو الفيدرالية. فانهارت الدولة ومؤسساتها في العراق كانت مشهد ونتيجة الاحتلال الأمريكي وإعادة بناء الدولة أزمة وتحديات جديدة تبرزها الساحة السياسية العراقية وتحول العراق إلى دولة فاشلة غير قادرة على فرض نفسها وانهار منظوماتها الأمنية وفشلها في تحقيق وظائف أدنى لدولة من الأمن والتنمية وتدهور الأوضاع السياسية والصراعات الطائفية وإشكالية التحول والتغيير في البنية السياسية، والنزاعات على السلطة.

فيعد الإشكال في بناء الدولة من بين أهم التحديات التي تواجهها العراق على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية وعدم قدرتها على استرجاع مكانتها وغياب الاستقرار والأمن وعدم قدرة هياكلها على مواجهة التحديات الحديثة أو المستقبلية للدولة العراقية¹.

وما يشكل أكثر خطورة احتمال الاقتتال الأهلي السني الشيعي بعد الخروج العسكري الأمريكي نهائياً والاحتمال الأقرب زمنياً هو الصراع القومي العربي الكردي، فالطموحات الكردية استراتيجياً تتعدى الحدود الجغرافية للدولة العراقية الحالية إلى دولة كردستان الكبرى التي تضم إضافة إلى إقليم كردستان العراق أجزاءً من تركيا، إيران، سوريا.

فاحتمالات نشوب الصراعات ما بين المكونات العراقية يوحي بتشكيل عاجز كبير نحو إقامة دولة عراقية ذات سيادة ووحدة قوية ذات مؤسسات وهياكل تنظيمية، وممارسة وظائفها الحيوية².

¹ - علي حسين الربيعي، مرجع سابق، ص. ص. 89 - 90.

² - محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية (القاهرة: هلا لنشر والتوزيع، ط. 1، 2011)، ص. ص. 08، 55.

المطلب الثاني: إشكالية الطائفية في بناء الدولة العراقية.

في ظلّ ما شكله الاحتلال الأمريكي للعراق بوجه عام بروز إشكالية من إشكاليات بناء الدولة العراقية فإن التفكير الطائفي لا يقوم على تنمية الصلات الاجتماعية العقلانية ولا لبنية الدولة العراقية وبسبب هذا الوضع لم تتشكل الدولة بكل معاييرها واستقطاب جميع الهويات المتنوعة من الناحية الداخلية.

فقد لعبت الطائفية دوراً رئيسياً في الأزمة العراقية بعد مرحلة انهيار نظام "صدام حسين" فهذه الأزمة تعد مصدراً للأزمات الأخرى والمستقبلية في العراق¹.

فلم تكن الطائفية في العراق وليدة الغزو الأمريكي 2003م بل إنها نتاج تاريخي وجغرافي ظهرت انعكاساتها بعد الاحتلال الأمريكي للدولة العراقية، وتعد إشكالية الطائفية على الساحة العراقية من بين أكبر العوائق في تشكيل بناء الدولة.

فالطائفية بعد نزعة سياسة لا علاقة لها بالعقائد الدينية، المذهبية وإنما أقرب من العصبية القبلية القديمة². ولكنها بغطاء ديني ومذهبي مستخدمة من رجال السياسة، للحفاظ على النفوذ والسلطة في الدولة على حساب الطوائف الأخرى.

فقد استغلت القوى الإقليمية والدولية الطائفية في الحالة العراقية وخاصة بتهديدها وساهمت في زيادة الصراع الطائفي، وذلك لإفشال العملية السياسية ومنع الديمقراطية، وفقد كانت الصراعات بين الشيعة والسنة والأكراد أهم عنصر عرفته الساحة السياسية العراقية كعائق جديد في إعادة تشكيل الدولة، وإنجاح العملية السياسية. فبناء الدولة يحتاج إلى أمة سياسية موحدة عكس العراق والمشهد السياسي الداخلي المتميز بالصراعات على السلطة بين الأقليات.

¹ - نزيه نصيف الأسوي، العرب ومشكلة الدولة (بيروت: دار السافي، 1997)، ص. 90.

² - المرجع نفسه، ص. ص. 89 - 90.

وتعد مشكلة "كركوك" إحدى أكبر المشكلات التي يهدد مستقبل الدولة العراقية وإشكالية ضمها إلى إقليم كردستان بمتطلبات كوردية¹.

فمشكلة الطائفية في العراق وانهيار الدولة العراقية شكل نمطاً جديداً يدق الخطر على المجتمع العراقي، بفعل التسيير والرعب والإذلال، فبداية بتشكيل الحكومة ورئاسات الدولة الثلاث الوزراء والجمهورية والنواب فرئيس الوزراء المنصب الأقوى والأكثر تأثيراً يحتله شيعياً عربياً واختيار نائبين من السنيين والأكراد.

كما يعدّ دخول العراق مرحلة الصراع الطائفي خاصة 2006م خلق ضغوطاً كبيرة على النظام السياسي العراقي فقد كان الاحتلال الأمريكي 2003م اندفاع للأكراد العراقيين نحو انتهاج نظام فيدرالي، فقضية الحفاظ على العراق ووحدته أرضاً وشعباً بات يشغل كافة الأوساط السياسية والثقافية². فقد كانت النتيجة المكتسبة من الحرب الأمريكية بيئة خاصة للاستقطاب الديني والمذهبي والعنقي في مجتمع تعددي مما يزيد بذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية اتجاه العراق الجديدة.

ومن الناحية السياسية تشكل الطائفية بعد الغزو الأمريكي للعراق بدأت المعادلة بين من هم في السلطة والمعارضة وتشمل مشكلة القوى السياسية السنية في عدم تقبل واقع العراق بعد 2003م وتدرجت أهم مواقفها في الرفض لدستور 2005م والذي كان على خلاف إرادتهم والتصويت ضدّ الدستور وكان المبرر الرئيسي أن هذا الدستور يصنع أساساً لتقسيم العراق عبر إقراره لنظام الفدرالي وامتدت الصراعات ما بين السنية والحكومة المركزية

¹ - نزيه نصيف الأيوبي، مرجع سابق، ص. 90.

² - علي حسين الربيعي، مرجع سابق، ص. ص. 89 - 90.

من نهاية 2011م إلى بداية 2014م وشهدت توترات وانعكاسات على استقرار الوضع العام في العراق، وتزايد أعمال العنف¹.

فلاحتمالات المتزايدة خاصة ما يخص الصراع العربي الكردي متوقع أن يكون أكثر ديمومة وتأثير على الأمن والاستقرار في العراق إلى جانب الصراع السني الشيعي والصراع الدامي خاصة 2006م/ 2007م.

فالصراع بين المكونات العرقية للعراق يعدّ أهم وأكبر عائق لبناء الدولة وإشكالية تهدد الوضع السياسي الراهن في العراق².

المطلب الثالث: إشكالية التحول الديمقراطي في العراق.

تعيش العراق أزمة ديمقراطية معقدة تعود أسبابها إلى العوامل والموارث التاريخية وذلك الأسس الثقافية والمحددات الخارجية ومنهج الدولة العراقية في عهدة صدام حسين وما قبل الغزو الأمريكي للعراق. فالساحة العراقية ساحة سريعة الالتهاب والتطورات والتقلبات الميدانية فبعد الاحتلال ظهرت أحزاب وتيارات وجماعات أعادت رسم الخريطة السياسية والعسكرية للعراق³.

وتعد إشكالية التحول الديمقراطي في العراق من بين الإشكاليات البنيوية في ظروفها الحالية ما يشكل تهديدا لأية مسيرة دستورية في البلاد ومن أهم المعضلات لبناء الديمقراطية التوافقية في العراق المعروف بالمجتمع المتعدد العرقيات⁴.

¹ - الباحث في الشؤون الإستراتيجية: اللواء الركن مهند العزاوي، رئيس مركز صغر لدراسات العسكرية والأمنية،

إستراتيجية الأمن القومي العراقي دليل ورأي، (الجزء الثاني دراسة تحليلية 2 أ ب، 2008)، ص. 03.

² - رائد الحامد، العراق بعد أمريكا واقع الانسحاب وصورة المستقبل (بغداد: مركز الدراسات والاستثمارات، 2010)، ص. ص. 07- 08.

³ - مرد حسين تركي عسير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، (مجلة العدد 58، 2013)، ص. ص. 134- 135.

⁴ - مرجع نفسه، ص. ص. 89- 90.

فمنذ الشروع بتطبيق التجربة الديمقراطية التوافقية في العراق عام 2003م بدأت تظهر العديد من الإشكاليات بشكل ملموس وحقيقي في المجتمع العراقي ومنها إشكالية بناء الهوية الوطنية وتحديدًا بعد تطبيق التوافقية التي أخذت فيها الهوية الوطنية والمواطنة تضعف لدى أفراد المجتمع العراقي.

ويعد فشل الديمقراطية التوافقية في الدولة العراقية الحديثة إلى الطائفية أو القومية أو المصلحة التي ينتمي إليها المواطن العراقي، فهي تضعف المواطنة من خلال تأكيدها على الثقافات والانتماءات (الطائفية والقومية) وهذا ما يصيب للمجتمع العراقي بالتفكك ويجعل من الانتماءات الفرعية عائقاً أمام المواطنة فتعدد الانتماءات الكردية، السنية الشيعية، العربية... فقد أخذت مكوناته القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية دوراً واسعاً في تحديد إشكالية التحول الديمقراطي على الساحة العراقية، وقد يشكل التحول إلى الديمقراطية التوافقية إلى وسيلة من وسائل لتقسيم المجتمع المتعدد إلى عناصر أكثر استقلالية وهذا ما يشكل زيادة التماسك داخل كل انتماء ما يعرقل الوحدة الوطنية¹.

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م أصبحت الديمقراطية من أهم القضايا المطروحة في المشهد السياسي العراقي بحيث بدأت العراق بتطبيق الديمقراطية التوافقية بوصفها تجربة حديثة تضمن لجميع مكونات الشعب العراقي المشاركة في العملية السياسية².

إلا أنّ الإشكالية تضمن بحدهم النجاح في التغيير والنمو الديمقراطي فالتنوع القومي والديني والمذهبي يعد من الأسباب التي جاءت بالفشل إلى جانب الاستبداد السياسي واحتكار السلطة³.

¹ - رائد الحامد، مرجع سابق، ص ص. 07 - 08.

² - الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2002)، ص. 271.

³ - علي حسين الربيعي، مرجع سابق، ص. ص. 89 - 90.

فقد أفرزت الديمقراطية التوافقية تحديًا كبيرًا للمشهد السياسي العراقي على بناء الهوية الوطنية وتغريب، المواطن بوصفها أسس بناء الدول الحديثة المعتمدة على المساواة بين المواطنين وبناء رمزية وطنية تخترق الولاءات والانتماءات، ومن أهم الإشكاليات والتحديات الناتجة والحالة الانتقالية التي تعرفها الساحة العراقية ضعف الثقة بين الأطراف السياسية والاجتماعية، لأسباب وعوامل تاريخية وتنافس بين النخب والفئات السياسية وما يمتد إلى التدخلات الخارجية مما ينتج حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها العراق وتدهور الأوضاع الداخلية.

بالإضافة إلى المحددات الخارجية في إشكالية التحول الديمقراطي في العراق فهناك مجموعة من القيود التي تفرزها البيئة الخارجية وما تشكله من قوة ثأرية سلبية أو مضادة لمسيرة الديمقراطية والتي تعمل على إبطائها أو إيقافها وفشلها استنادًا إلى العلاقات الخارجية وخصوصًا العلاقات العراقية الأمريكية والدول المجاورة¹.

فإشكالية التحول الديمقراطي في العراق منذ الاحتلال إلى العصر الحديث تعد من أبرز التحديات التي تواجهها البيئة العراقية في إعادة بناء الدولة وبعد أكبر تهديد في استقرار الأوضاع الداخلية واستقرار النظام السياسي. فمعضلة التحول والتغيير كان لها دور كبير في إشكالية بناء الدولة وتقوية مؤسساتها وإعادة هيكلتها.

¹ - علي حسين الربيعي، نفس المرجع، ص. 93.

المبحث الثالث: الرهانات الأمنية في العراق.

المطلب الأول: دور التنظيمات الإرهابية في تهديد أمن العراق.

1- حركة طالبان:

نشأت الحركة الإسلامية لطلبة المدارس الدينية المعروفة باسم طالبان (جمع كلمة طالب في لغة البشتو) في ولاية قندهار الواقعة جنوب غرب أفغانستان على الحدود مع باكستان عام 1994 على يد الملا محمد عمر مجاهد، حيث رغب في القضاء على مظاهر الفساد الأخلاقي وإعادة أجواء الأمن والاستقرار إلى أفغانستان، وساعده على ذلك طلبة المدارس الدينية الذين بايعوه أميرا لهم عام 1994.

2- الانتماء العرقي:

ينتمي معظم أفراد حركة طالبان إلى القومية البشتونية التي يتركز معظم أبنائها في شرق وجنوب البلاد ويمثلون حوالي 38% من تعداد الأفغان البالغ قرابة 27 مليون نسمة.

3- الانتماء الفكري:

طالبان حركة إسلامية سنية تعتنق المذهب الحنفي، وتعتبر الحكم الشرعي في مذهبها حكما واحدا لا يحتمل الأخذ والرد حوله، ومن ثم يصبح تنفيذ الأحكام الشرعية لدى طالبان حتى وإن كانت هناك مذاهب أو آراء أخرى تخالفها واجبا دينيا لا مفر من تنفيذه. وقد تعلم أفراد الحركة في المدارس الدينية الديوبندية (نسبة إلى قرية ديوبند في الهند) وتأثروا بالمناهج الدراسية لهذه المدارس الأمر الذي انعكس على أسلوبهم في الحكم. حيث ركزت تلك المدارس على العلوم الإسلامية كالتفسير والحديث والسيرة إضافة إلى بعض العلوم العصرية التي تدرس بطريقة تقليدية قديمة.

يتدرج الطالب في هذه المدارس من مرحلة إلى أخرى، حيث يبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم المتوسطة فالعليا والتكميلية، وفي الأخير يقضي الطالب عاما يتخصص فيه في دراسة علوم الحديث وتسمى "دورة الحديث"، وأثناء دراسة الطالب تتغير مرتبته العلمية من مرحلة

إلى أخرى، فيطلق عليه لفظ "طالب" الذي يجمع في لغة البشتو على "طالبان" وهو كل من يدخل المدرسة ويبدأ في التحصيل العلمي، ثم "ملا" وهو الذي قطع شوطا في المنهج ولم يتخرج بعد، وأخيرا "مولوي" وهو الذي أكمل المنهج وتخرج من دورة الحديث ووضعت على رأسه العمامة وحصل على إجازة في التدريس¹.

4- الصفات النفسية لأفراد الحركة:

يتميز أفراد الحركة بعدة صفات نفسية أهمها العناد والصلابة وتحمل المشاق شأنهم في ذلك شأن الأفغان عموما وسكان ولاية قندهار التي نشأت حركتهم بها على وجه الخصوص.

ولعل في المسابقة الشعبية المشهورة في ولاية قندهار والتي يطلق عليها "إطفاء الجمر" ما يعطي إشارة على ذلك، فالمسابقة تتلخص في حمل اللاعبين لجرم مشتعل بأيديهم لمدة طويلة حتى تنطفئ، ويكون الفائز في هذه المسابقة هو من لا يتحرك أو يتأوه. كما يتميز أفراد هذه الحركة بالقدرة على تحمل الخشونة وشظف العيش، واحترامهم لعلماء الدين، إضافة إلى الإخلاص لفكرتهم والعمل الجاد على تنفيذها، والبساطة التي تميز حياتهم.

5- العوامل الداخلية والخارجية لبروز الحركة

ساعد على سرعة انتشار الحركة وإقبال الأفغان عليها في العديد من الولايات وبالأخص الجنوبية والشرقية عدة عوامل داخلية وخارجية منها:

¹ - مولوي حفيظ الله حقاني ، طالبان من حلم الملا إلى إمارة المؤمنين (باكستان: معهد الدراسات السياسية، ط. 1، 1997)، ص 08.

أولاً: العوامل الداخلية.

1- الحروب الأهلية:

كان للحروب الأهلية الطاحنة التي نشبت بين فصائل المعارضة الأفغانية بسبب الصراع على السلطة وإيمان كل طرف بأنه الأحق بالحكم والتي أوقعت عددا كبيرا من الخسائر البشرية بلغ أكثر من 40 ألفا إضافة إلى خسائر مادية أخرى جسيمة، ولم ينجح الوسطاء الدوليون في وضع حد لهذه الحروب، وكان لذلك دور مهم في إقبال قطاعات كبيرة من الأفغان على حركة طالبان التي رأوا فيها وسيلة لتخليص أفغانستان من ويلات تلك الحروب وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد.

2- الفوضى وانعدام النظام:

دبت الفوضى في الجسد الأفغاني بعد دحر قوات الاحتلال السوفياتي، وانقسمت أفغانستان بين الجماعات والفرق المتصارعة، وأصبحت وحدة البلاد مهددة نتيجة لذلك، ولم يكن أمام السكان قوة موحدة تجبرهم على احترام القوانين والتقيد بالقرارات الصادرة. فإبان ظهور الحركة كانت حكومة رباني ومسعود تسيطر على سبع ولايات فقط في شمال ووسط أفغانستان، بينما يسيطر القائد الشيوعي السابق رشيد دوستم على ست ولايات في الشمال، وكانت "شورى نجرهار" تحكم ثلاث ولايات في الشرق، وإدارة إسماعيل خان تتحكم في غرب أفغانستان، إضافة إلى العديد من الولايات التي كانت دون أي نوع من الإدارة، فكانت حركة طالبان أملا للشعب الأفغاني في المحافظة على وحدة البلاد ومنع انشطارها الداخلي¹.

3- الفساد الأخلاقي:

فقد استشرى الفساد نتيجة لرواسب الحقبة الشيوعية التي عاشتها أفغانستان وتحكم القائد الشيوعي رشيد دوستم في بعض الولايات والفوضى الإدارية التي جعلت من الصعوبة على جهة معينة محاربة الرذائل التي انتشرت في المجتمع الأفغاني المحافظ بطبيعته، وهو

¹ - مولوي حفيظ الله حقاني، نفس المرجع، ص 12.

ما جعل من حركة طلاب المدارس الدينية (طالبان) - والتي أخذت على عاتقها محاربة مثل هذه المظاهر - تلقى صدى طيبا في نفوس الأفغان.

4- الاضطرابات الأمنية

وقد عانت أفغانستان كثيرا من انفلات الوضع الأمني الذي تمثل في اختطاف السيارات وبالأخص التابعة للمؤسسات الإغاثية وأعمال السلب والاشتباكات المسلحة التي كانت تقع بين المجموعات المسلحة داخل الأماكن المزدحمة مما كان يسفر عن عشرات القتلى ومئات الجرحى. كما نتج عن ذلك ابتزاز الأموال وفرض أنواع من الإتاوات، لذلك رغب الناس في أية سلطة تعيد الأمن وتفرض الاستقرار وتمنع هذه الانتهاكات مما مهد الطريق أمام طالبان الذين استطاعوا التعامل بفاعلية مع هذا الأمر حتى تخلصت أفغانستان من آثاره.

5- طبقة أثرياء الحرب:

وهي طبقة ظهرت عليها علامات الثراء السريع بعد انتهاء الحرب الأفغانية السوفياتية بسبب الاتجار بالمعادن والأحجار الكريمة والأسلحة والذخيرة وأكوام الحديد الخردة التي خلفتها الحرب إضافة إلى تحكم بعض ذوي المناصب في الأموال الناتجة عن الجمارك والضرائب الحدودية، فأصبح هناك طبقة ثرية وسط شعب يعتبر من أفقر شعوب العالم مما أوجد مشاعر من الحنق على هؤلاء، وقد رغبوا بأن تخلصهم طالبان منهم وتعمل على إعادة توزيع الثروة في البلاد بطريقة عادلة.

ثانيا: العوامل الخارجية.

أما العوامل الخارجية فقد تضافر العديد منها في وقت واحد على المستوى الدولي والإقليمي وهيأت المجال أمام حركة طالبان.

1- باكستان:

فباكستان تسعى إلى التعاون مع حكومة صديقة في أفغانستان لتسهيل عمليات التبادل التجاري بينها وبين جمهوريات آسيا الوسطى، ولم تجد بغيتها في حكومة رباني ومسعود التي اتهمتها بالتعاون مع الهند، وحاولت الإطاحة بتلك الحكومة عن طريق حكمتيار ودوستم لكنها فشلت في ذلك، فلما ظهرت طالبان سارعت باكستان إلى دعمها والتعاون معها.

2- الولايات المتحدة:

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد تقاطعت مصالحها مع مصالح طالبان فلم تمنع من ظهورها في بداية الأمر ثم سرعان ما اختلفت المصالح بعد ذلك فانقلب الوضع وأصبحت من ألد أعدائها. ففي البداية رغبت الولايات المتحدة الأميركية في ضرب الأصولية الأفغانية بأصولية أشد منها حتى تخلو الساحة لجماعة أصولية واحدة تستطيع تطويعها في فلك السياسة الأميركية بعد ذلك، ورغبت واشنطن كذلك في تشديد الحصار على النفوذ الإيراني ومنعه من التوغل تجاه الشرق وبخاصة في جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين التي تحوي أكبر ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد الخليج العربي. لذلك لم تمنع الولايات المتحدة ولم تقف حجر عثرة أمام تقدم طالبان¹.

ثالثاً: أهداف الحركة.

أعلنت طالبان على لسان الناطق الرسمي باسمها الملا عبد المنان نيازي يوم 1994/11/3 بعد أن استولوا على مديرية سبين بولدك أن هدف حركتهم هو استعادة الأمن والاستقرار وجمع الأسلحة من جميع الأطراف إضافة إلى إزالة مراكز جمع الإتاوات من الطرق العامة التي سلبت الناس أموالهم وانتهكت أعراضهم.

¹ - مولوي حفيظ الله حقاني، نفس المرجع، ص 13.

لكن بعد أن استولت الحركة على عدد من الولايات ولقيت قبولا مبدئيا لدى قطاعات عريضة من الشعب الأفغاني الذي أنهكته الحرب الأهلية، طورت الحركة من أهدافها ليصبح هدفها هو إقامة حكومة إسلامية كما صرح بذلك الملا محمد عمر في كلمته التي ألقاها أمام العلماء في قندهار يوم 1996/4/4. وقد نشرت الحركة أهدافها على النحو التالي:

- إقامة الحكومة الإسلامية على نهج الخلافة الراشدة.
- أن يكون الإسلام دين الشعب والحكومة جميعا.
- أن يكون قانون الدولة مستمدا من الشريعة الإسلامية.
- اختيار العلماء والملتزمين بالإسلام للمناصب المهمة في الحكومة.
- قلع جذور العصبية القومية والقبلية.
- حفظ أهل الذمة والمستأمنين وصيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ورعاية حقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.
- توثيق العلاقات مع جميع الدول والمنظمات الإسلامية.
- تحسين العلاقات السياسية مع جميع الدول الإسلامية وفق القواعد الشرعية.
- التركيز على الحجاب الشرعي للمرأة وإلزامها به في جميع المجالات.
- تعيين هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء الدولة.
- قمع الجرائم الأخلاقية ومكافحة المخدرات والصور والأفلام المحرمة.
- استقلال المحاكم الشرعية وفوقيته على جميع الإدارات الحكومية.
- إعداد جيش مدرب لحفظ الدولة الإسلامية من الاعتداءات الخارجية.
- اختيار منهج إسلامي شامل لجميع المدارس والجامعات وتدريس العلوم العصرية.
- التحاكم في جميع القضايا السياسية والدولية إلى الكتاب والسنة.
- أسلمة اقتصاد الدولة والاهتمام بالتنمية في جميع المجالات.
- طلب المساعدات من الدول الإسلامية لإعمار أفغانستان.

• جمع الزكاة والعشر وغيرهما وصرفها في المشاريع والمرافق العامة¹.

من وراء طالبان؟

كثرت التحليلات التي تناولت الجهات الخارجية التي كانت وراء إنشاء حركة طالبان وبروزها على مسرح الأحداث، بعضها ينسبها إلى المخابرات الباكستانية والبعض الآخر ينسبها إلى المخابرات الأميركية إبان الحرب الأفغانية السوفياتية، وهي تنفي عن نفسها كل ذلك وتحكي على لسان مؤسسها الملا محمد عمر كيف نشأت وتطورت.

والذين ينسبون قيام الحركة إلى باكستان يستندون إلى الجولة التي قام بها وزير الداخلية الباكستاني آنذاك الجنرال نصير الله بابر في جنوب وغرب أفغانستان في أكتوبر/تشرين أول 1994 حيث التقى فيها بالقادة والمسؤولين في ولايتي قندهار - معقل الحركة - وهيرات، وأرسل قافلة إغاثية مكونة من 30 حافلة تحت قيادة كولونيل من المخابرات الباكستانية واستطاعت طالبان إنقاذها بعد أن حاولت جماعة جيلاني بزعامة منصور آغا اعتراضها، وبرز اسم طالبان في الإعلام العالمي منذ ذلك اليوم الذي كان يتابع أنباء الاستيلاء على تلك القافلة.

لكن من الثابت أن حركة طالبان كانت قد بدأت نشاطها قبل ذلك بأربعة أشهر على الأقل، وجاء ظهورها متواكبا مع رغبة باكستان في الحصول على تأييد حركة شعبية بمثل حجم طالبان التي بدأت تكسب تأييد الشعب الأفغاني يوما بعد يوم.

ويرى آخرون أن المولوي فضل الرحمن أمير جمعية علماء الإسلام في باكستان والذي كان يرأس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الباكستاني في حكومة بينظير بوتو هو الذي طرح فكرة إنشاء حركة طالبان واستشار في ذلك برهان الدين رباني وعبد رب الرسول سياف وقد وافقا على إنشائها على اعتبار أنها ستوجه ضربة قوية لقوات حكمتيار عدوها

¹ - أحمد يوسف، طالبان أفغانستان جدليات الدين والسياسة والمقاومة (بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، 2010)،

اللدود حينذاك . ويرى بعض المحللين أن المولوي فضل الرحمن لم يكن بالشخصية المؤثرة فيما كان يجري في أفغانستان ولم يكن في استطاعته إنشاء حركة مثل طالبان .

أما الملا محمد عمر مؤسس الحركة فيقول إن الفكرة نبعت في ذهنه بعد أن فكر في الفساد المستشري في ولاية قندهار حيث كان يتلقى علومه الدينية ورأى أنه لا بد من وضع حد لهذا الفساد الذي أشاع الفوضى والإخلال بالأمن في ربوع البلاد، ودعا بعض طلاب المدارس الدينية فوافقوا على العمل للقضاء على هذا الفساد وبايعوه أميراً لهم. وفي 1996/4/3 اجتمع 1500 من علماء أفغانستان من مناطق مختلفة وبايعوه أميراً على البلاد.

الاستيلاء على الحكم:

حققت قوات طالبان مكاسب عسكرية سريعة واستطاعت أن تهزم القيادات العسكرية ذات الخبرة الواسعة بفنون القتال أثناء الحرب الأفغانية السوفياتية، والسبب في ذلك يرجع إلى قوة الدافع الديني المحرك لهؤلاء الطلاب والذين أفتى لهم علماءهم بأن ما يقومون به هو جهاد في سبيل الله، وبسبب التعاطف الشعبي الذي لاقوه رغبة في التخلص من الاضطرابات الأمنية وحالة الفوضى التي كانت تعيشها أفغانستان.

الفكر السياسي للحركة:

ترفض طالبان استعمال لفظ الديمقراطية لأن الديمقراطية تمنح حق التشريع للشعب وليس لله. ولا ترى الحركة أهمية لوضع دستور أو لائحة لتنظيم شؤون الدولة وترى أن القرآن والسنة هما دستور الدولة الإسلامية.

وتعتبر الحركة أمير المؤمنين بمثابة الخليفة ينتخبه أهل الحل والعقد، ولا توجد مدة محددة لتولى منصب أمير المؤمنين، ويتم عزله فقط في حالة العجز أو الموت أو إذا أتى ما يخالف الدين. والشورى كما تؤمن بها الحركة معلمة فقط وليست ملزمة، وتهتم الحركة اهتماماً كبيراً بالمظهر الإسلامي كما تتصوره، فتأمر الرجال بإطلاق اللحية ولبس العمامة

وتمنع إطالة الشعر وتحرم الموسيقى والغناء والصور وتمنع عمل المرأة خارج بيتها ويشرف على تنفيذ ذلك هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ولا تسمح الحركة بتشكيل أحزاب سياسية جديدة ولا تقبل الأحزاب الموجودة، ويقول زعيم الحركة في ذلك إنه رفضها لأنها "تقوم على أسس عرقية وقبلية ولغوية وهي نوع من العصبية الجاهلية الأمر الذي تسبب في مشاكل وعداء وفرقة بين الناس"¹.

الموقف من الدول المجاورة

يتفاوت موقف حركة طالبان من الدول المجاورة، فبالنسبة لإيران تميزت العلاقة بينهما بالتوتر الشديد، فالحركة تتهم إيران بالعمل على تصدير المذهب الشيعي إلى أفغانستان ودعم أحزاب المعارضة، بينما تتهمها إيران باضطهاد الأقلية الشيعية الموجودة هناك . أما بالنسبة للموقف من الهند وروسيا وبعض دول آسيا الوسطى فإن هذه الدول لا تخفي قلقها تجاه طالبان وتعمل على دعم المعارضة، فالهند ترى أن طالبان تشكل عمقا إستراتيجيا لباكستان وتفتح أمامها أسواق آسيا الوسطى، بينما تخاف روسيا وحلفاؤها في آسيا الوسطى من نفوذ حركة طالبان والإسلام المتشدد، وطالبان بدورها لا تخفي عداها لهذه الدول.

وبالنسبة لباكستان فقد كانت الحركة تنتظر إليها على أنها أقرب الدول إليها وأكثرها صداقة لها، حتى أعلنت إسلام آباد موافقتها على التعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان عقب تفجيرات نيويورك وواشنطن في 2001/9/11.

ومثل يوم الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 يوما فاصلا في تاريخ حركة طالبان ففي ذلك اليوم وقعت في نيويورك وواشنطن بالولايات المتحدة الأميركية انفجارات شديدة أدت إلى مقتل ما يزيد عن ستة آلاف شخص اتهم فيها تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن واعتبرت الولايات المتحدة أفغانستان وحركة طالبان هدفا أوليا لانتقامها بعد

¹ - أحمد يوسف، نفس المرجع، ص ص. 32 - 33.

أن رفضت الحركة تسليم بن لادن لعدم تقديم الأدلة التي تثبت تورطه، ولا يعرف حتى الآن المصير الذي ستؤول إليه الحركة في ظل الرغبة الأميركية الجامحة بالانتقام¹.

1- تنظيم القاعدة:

يمثل تنظيم القاعدة في العراق نسخة متطابقة من تنظيم القاعدة في أفغانستان، فعلى غرار معسكرات تدريب المجاهدين لمقاومة الاحتلال الروسي لأفغانستان بزعامة أبو عبيدة البنشيري، تشكلت معسكرات تدريب القاعدة في العراق، وعلى غرار اجتماع قادة تنظيم الجهاد الإسلامي المصري مع أسامة بن لادن، في 11 أغسطس 1988 لتشكيل القاعدة عقد أبو مصعب الزرقاوي عام 2004 اجتماعاً مع قادة جماعة التوحيد والجهاد بزعامته لمبايعة زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن، ليخرج التنظيم الجديد تحت اسم "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين".

وعلى نفس أفكار القاعدة التي استندت إلى الجهاد لطرد القوات والمصالح الأجنبية من الأراضي الإسلامية، استندت قاعدة بلاد الرافدين إلى إعلان عام للحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العراق؛ ليتحول كلاهما إلى تنظيم إرهابي يقتل فيه المسلم وغير المسلم تحت دعوى الجهاد وطاعة الله².

2- التاريخ والنشأة:

بدأ تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين نشاطه في العراق عقب انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية الرئيسية واحتلال العراق في 2004 بشكل متواضع بزعامة أبي مصعب الزرقاوي الذي عمل على جمع شتات المتطوعين وعمل لفترة دون أي مسمى، ثم تحول إلى اسم "جماعة التوحيد والجهاد" بمشورة من المسئول الشرعي للجماعة أبي أنس الشامي، وفي شهر

¹ - أحمد يوسف، نفس المرجع، ص. 33.

² - سعيد علي عبيد الجمحي، تنظيم القاعدة: النشأة - الخلفية الفكرية - الامتداد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2008)، ص. 12.

أغسطس 2004 بايع الزرقاوي بن لادن أمير تنظيم القاعدة، وتحول اسم الجماعة بشكل نهائي إلى "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين".

تتميز هيكلية تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين بالمرونة، فلا يوجد ثبات بالمطلق وقائد التنظيم سواء الزرقاوي أو خليفته يجمع في يديه جميع خيوط التنظيم بقبضة حديدية. وقد بدأ الزرقاوي بعد إصابته، واحتمالات قتله في المستقبل يفكر بشكل جدي بنقل قيادة التنظيم إلى أحد الأعضاء العراقيين، وهو ما حدث بالفعل عقب مقتله، حيث أعلن عن أبي عبد الرحمن العراقي نائب أمير التنظيم، زعيما للقاعدة وكان قد وجه بدوره رسالة إلى أبي مصعب الزرقاوي في وقت سابق لقتله بعنوان "لبيك لبيك يا أبا مصعب"، وتولت قيادات عراقية ميدانية قيادة التنظيم بعد الزرقاوي، تعمل تشكيلاتها بشكل كامل تحت مظلة الجناح العسكري في الجماعة.

بعد مقتل الزرقاوي عام 2006 جرى انتخاب أبي حمزة المهاجر زعيماً لتنظيم القاعدة، ومع بداية ظهور معالم الحكومة العراقية وبدء تكوين قوات الجيش والشرطة العراقيين، اعتبر التنظيم جميع السياسيين المشاركين بالحكم "عملاء"، وأصبح يستهدف جميع أجهزة الأمن العراقية والمنظمات الدولية والمقاولين الأجانب، واعتبر أن هدفه هو إقامة دولة تحكم بالشريعة الإسلامية في العراق، وأعلن تكفير فئات من الشعب العراقي مثل المدنيين الشيعة، الذين وصفهم الزرقاوي بالروافض، وتم استهداف أسواق شعبية ومساجد.

وحاول تنظيم القاعدة في العراق جمع شتات الجهاديين من خلال إعلان ما يسمى مجلس شورى المجاهدين في العراق، وكان عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات الجهادية وتم الإعلان عنه في 15 يناير 2006، وتم اختيار عبد الله رشيد البغدادي لإمارة المجلس وضم المجلس كلا من تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين وجيش الطائفة المنصورة، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الجهاد الإسلامي، سرايا الغرباء، إضافة إلى كتائب الأهوال وجيش أهل السنة والجماعة، وكان الغرض المعلن للمجلس "إدارة الصراع في مواجهة الاحتلال الأمريكي وما وصفهم بالعملاء والمرتدين".

ولكن سرعان ما تم حله في منتصف أكتوبر من العام نفسه، لصالح القاعدة التي اعتبرت نفسها صاحبة الحق في إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية. وتخوض القاعدة في العراق الآن حرباً شرسة ضد الحكومة العراقية في عدة جبهات ففي محافظة بابل تمكنت القوات الأمنية خلال الفترة الماضية من قتل العديد من الإرهابيين من القاعدة، والاستيلاء على كميات كبيرة من سلاحهم، وقامت الحكومة المحلية بالمحافظة بتقديم الدعم الكامل واللوجستي للقوات الأمنية التي تقاتل في شمال بابل¹.

أسباب نمو التنظيم:

تشكل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية عوامل مهمة في نمو تنظيم قاعدة الجهاد في العراق، وتجنيّد أعضاء جدد به، وهناك عدة أسباب ساعدت في نمو التنظيم تمثلت فيما يلي:

- 1 - السياسات العدائية للولايات المتحدة، واحتلالها للعراق وغزوها لأفغانستان، ودعمها لإسرائيل، وللأنظمة الاستبدادية في العالم العربي والإسلامي - تغذي صناعة الكراهية والعداء تجاهها، وتجذب العديد من الشباب إلى "القاعدة".
- 2 - يقوم حجر الأساس في خطاب تنظيم القاعدة والحركات السلفية الجهادية، على وجود حرب صليبية صهيونية على العالم الإسلامي، تعمل على قطع الطريق على الإسلاميين من الوصول إلى السلطة، وبالتالي يجب الجهاد ضدها؛ من أجل قيام دولة إسلامية.
- 3 - تعتمد الولايات المتحدة إذلال المسلمين، وبالتالي وجوب الجهاد ضد هذا "الشیطان الأكبر" - بحسب وصفهم - لأنها تعمل على القضاء على أي مشروع للنهضة.

¹ - نفس المرجع ، ص ص. 13 - 14.

- 4 تساعد الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والجهل، على توفير بيئة مثالية لتجنيد الأعضاء في كل مجتمع عربي وإسلامي، والذي يشكل فيه الشباب النسبة الأكبر من عدد السكان.
- 5 تشكل الهوية في إطار النظم القومية والاشتراكية والديمقراطية في الدول العربية والإسلامية، وسط ضغوطات العولمة والحداثة، حالة ارتداد لقطاعات واسعة من الشعوب العربية والإسلامية نحو الالتزام الديني، وهو ما يجعلهم فريسة للتطرف.
- 6 التركيبية العقائدية والعشائرية والقبلية، وقّرت مُناخًا خصبًا لنمو الفكر الجهادي، وتجنيد أعضاء جدد في تنظيم "القاعدة" في العراق¹.

هيكل تنظيم القاعدة

- يقع على رأس القاعدة أمير التنظيم، وتتمثل مهامه الرئيسية في الآتي :
- 1 توجيه اللجان المختلفة للتنظيم، فهو الذي يضع إستراتيجية المقاومة بشكل عام؛ من خلال استهداف القوات الأمريكية وقوات التحالف، بالإضافة إلى استهداف الشيعة والأكراد، والبنية التحتية للدولة، والمنشآت الحيوية في البلاد.
 - 2 توجيه عمليات التنظيم الكبرى، ورسم إستراتيجيته وسياسته، ومن هنا فإن جميع التشكيلات العسكرية تتبع نهجًا محددًا في اختيار الأهداف، وفي معظم العمليات الصغيرة لا تحتاج المجاميع المنتشرة من سرايا ومجموعات في مختلف المناطق إلى أمر مباشر منه، لكنها متروكة لاجتهادات القادة الميدانيين بالتنسيق مع قادة الكتائب وأمراء المناطق، نائب الأمير يعد ثاني أهم المواقع القيادية في قاعدة العراق، وتطور من خلال ضرورات الواقع والحفاظ على سلامة التنظيم، وهو يقوم بكل الأعمال مع قائد التنظيم، ويطلع على كل الأمور المتعلقة بالتنظيم وسير عمله بالإضافة إلى الاتصال بالعراقيين بشكل مباشر ومع المقاتلين المتطوعين من خارج العراق، ومن

¹ - مجموعة مؤلفين، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة - التأثير - المستقبل (مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014)، ص.17.

مهام موقعه الإشراف على احتياجات اللجان المنبثقة عن التنظيم، وخاصة الجناح العسكري بقيادة الأمير أبو أسيد العراقي، وهو المسئول الأول عن الكتائب والسرايا والمجموعات، العاملة والتنفيذية والمساندة، التابعة للتنظيم، وكذلك تم الإعلان عن تشكيل فيلق عمر في مواجهة فيلق بدر الشيعي.

وبالإضافة لما سبق هناك عدة هيئات وأقسام وكتائب تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: الهيئة الشرعية ويترأسها "الشيخ أبو حمزة البغدادي"، وتقوم بإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة للجماعة، والرد على كل الشبهات الشرعية التي يرى التنظيم أنها تؤثر على نشر معتقداته وأفكاره وممارساته، وأصدرت مؤخرًا مجلة خاصة بالتنظيم، اسمها "ذروة السنام" ووظيفتها دراسة الأحكام الشرعية المتعلقة بالمسائل والقضايا التي تخدم معتقدات وأفكار التنظيم، وتقوم بالرد على الادعاءات والفتاوى التي تمس الجهاد والمقاومة، وتغطي بعض أخبار الجهاد من ناحية الجبهات القتالية، وقد أسس هذه الهيئة أبو أنس الشامي، ولم يتم الإعلان بعد مقتله عن خليفة له في منصب رئيس الهيئة والمسئول الشرعي، لأسباب أمنية للحفاظ على حياته، وينبثق عن هذه الهيئة الشرعية، محكمة خاصة "المحكمة الشرعية" تقوم بالنظر في الدعاوى المتعلقة بمسألة التجسس داخل التنظيم، وتصدر أحكاماً على المختطفين والأسرى تصل إلى القتل في الغالب، وأحكامها قطعية وغير قابلة للاستئناف.

ثانياً: الجناح العسكري يتكون من عدة كتائب وسرايا ومجموعات، تسمى بمسميات مختلفة بعضها تحمل أسماء الخلفاء الراشدين مثل كتيبة أبو بكر الصديق، وفيلق عمر، وكتيبة ابن الخطاب، وبعضها يحمل أسماء قادة القاعدة في جزيرة العرب مثل كتيبة عبد العزيز المقرن وأبو أنس الشامي وأبو عزام العراقي "عبدالله الجوري"، وتم أيضاً إطلاق أسماء على كتائب الاقتحام أما الكتائب الأخرى فهي تحمل نفس الاسم الذي حملته قبل الانضمام إلى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين في العراق، مثل كتيبة الرجال، وتعتبر كتيبة الاستشهاديين

¹ - مجموعة مؤلفين، نفس المرجع، ص. 17.

أحد أهم الكتائب في تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين وهي "كتيبة البراء بن مالك" وأميرها "أبو دجانة الأنصاري" وينفذ المنتمون لهذه الكتيبة -الاستشهاديين- بشكل واسع وكبير العمليات الموجهة لضرب الأهداف الحيوية، وهي تضم العدد الأكبر من المتطوعين العرب، وفي الفترة الأخيرة بدأ ينضم إليها أعضاء من العراقيين.

وتمثل هذه الكتيبة أهمية خاصة؛ لما لها من دور كبير في حرب الاستنزاف وقلة تكلفة العملية الواحدة منها من الناحية المعنوية والمادية، ولما تحدثه من أثر كبير في تحطيم معنويات جنود الاحتلال والمتحالفين معهم، ويشرف على هذه الكتيبة قادة ميدانيون مدربون وخبراء في عمليات تصنيع المتفجرات والتفخيخ والتوصيل، وتفجير العبوات سلكيا ولاسلكيا عبر الأجهزة الخاصة "ريموت كنترول" وعبر الهواتف الخلوية، وغيرها من الأساليب الأخرى.

ومن الأساليب الفنية في استخدام المتفجرات صناعة العبوات الثابتة، والتي تقوم مقام الألغام الأرضية العمودية وجانبية الدفع لإلحاق الضرر التام في الآليات المستهدفة، وكذلك تستخدم المتفجرات في تجهيز عبوات السيارات والشاحنات سواء منها المفخخة لتفجيرها لاسلكيا أو عبر ساعة توقيت، أو التي يفجرها التنظيم عبر المقاتلين "الاستشهاديين".

ثالثاً: كتيبة الأمن والاستطلاع، وتقوم بفحص دقيق للأعضاء الجدد المنتسبين للتنظيم إضافةً إلى جمع المعلومات عن الأشخاص والأماكن والأهداف المنتخبة للعمليات، وطرق قوات الاحتلال، والشركات المساندة لها من ناحية أمنية أو لوجستية، وتوجهات القوات الأمريكية وتكتيكاتها العسكرية، والخطط المستقبلية لها وللحكومة، وتعمل على تجنيد العملاء داخل قوات الحرس الوطني والشرطة وشركات المقاولات العاملة، وشركات النقل وغيرها من الوظائف المهمة الحساسة، وتنتشر جماعات الاستطلاع بين الناس، وتقوم بتسجيل انطباعاتهم وتلمس حاجاتهم، وتعمل على جمع المعلومات حول الأشخاص المستهدفين بعمليات التصفية والاغتيال، سواء أكانوا من أعضاء الحكومة أو البعثات الدبلوماسية، أو قادة الجيش والشرطة وغيرهم، فضلاً عن استكشاف المناطق الحساسة

والحيوية ومعرفة نقاط الضعف للاستفادة منها، وترفع جميع التقارير وبشكل دائم ومستمر إلى قيادة التنظيم، التي تقوم بدراستها والتشاور حولها وانتقاء الأهداف وأوقات التنفيذ، وتوجيه أوامر التنفيذ إلى الجناح العسكري وتشكيلاته للتنفيذ والإعلام بالنتائج لكل عمل تقوم به تلك التشكيلات.

رابعاً: القسم الإعلامي : مسئول عن الجانب الدعائي للتنظيم، ويتولى رئاسته أبو ميسرة العراقي ويقوم بإصدار البيانات والنشرات والأشرطة المرئية والمسموعة، وتكمن أهميته في تجنيد واستقطاب أعضاء جدد في صفوف الجماعة، من خلال شبكة الإنترنت التي يظهر التنظيم احترافية عالية في استخدامها من حيث صعوبة تتبع عناوين المشرفين على مواقعها وصعوبة تتبع مستخدميها وابتكار أساليب جديدة متطورة باستمرار؛ لتخطي مسألة الحجب والرصد، ويولي التنظيم أهمية كبيرة في عملية تدريب منتسبيه وأعضائه والمتعاطفين معه على كيفية استخدام الشبكة الإلكترونية، وتعتبر مواقع التنظيمات الجهادية جميعاً من أهم الوسائل بالتعريف بالتنظيمات وأنشطتها، وإصداراتها المختلفة السياسية والعسكرية والشرعية.

خامساً: اللجنة المالية وتقوم بجمع الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة المختلفة، وهي تعتمد على شبكة من الناشطين المتخصصين في مجال جمع التبرعات من خلال التجار والمساجد والأعضاء المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وأسهم مفهوم الزكاة والصدقات في الإسلام، في سهولة تحصيل الأموال، باعتباره أحد أركان الإسلام؛ وكذلك لأن من يدفع المال فكأنما قاتل بنفسه، وبما أن تنظيم قاعدة الجهاد يتولى هذا الركن فإنه يسهل جمع الأموال على هذا الأساس ولا يقتصر هذا النشاط على العراق، بل هناك شبكة من الأنصار في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي، فعلى سبيل المثال يوجد في الأردن ثلاث قضايا منظورة لدى محكمة أمن الدولة لمجموعات كانت تقوم بجمع الأموال لصالح الزرقاوي، وقد كان هذا الأخير يمسك بقبضة من حديد على الأموال في مرحلة مبكرة، وكان الحصول عليها أثناء الفوضى أمراً يسيراً وبوسائل مختلفة.

والمسألة المالية لا تشكل عبئاً كبيراً على تنظيم قاعدة الجهاد في العراق، فالطبيعة العقائدية الأيديولوجية الاستشهادية، ومفهوم الجهاد الذي يعني بذل النفس والجهد والمال تجعل العضو يعمل على تجهيز نفسه بنفسه في الغالب، ونادراً ما تجد في خطاب الجماعات الجهادية من بيانات ونشرات ما يحرض على جمع الأموال وخاصة الخطاب الرسمي للجماعة؛ لأنهم يتجنبون الوقوع في شبهة أن قتالهم من أجل مطمع دنيوي، بل يركزون على أن ما يقومون به من تضحية بالنفس والمال، وقتال وتشرذ وتغذيب في السجون، إنما هو لإقامة دين الله في الأرض وتعتبر الغنائم من المال والعتاد والسلاح والآليات وغير ذلك، من الموارد المهمة في استمرار المقاومة¹.

تطور العلاقة بين القاعدة في العراق وأفغانستان:

يمكن القول بأن تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، يتمتع باستقلالية شبه تامة، عن القاعدة بزعامة الظواهري، ولكنهما كانا يعتمدان على الدعم المعنوي المتبادل، بسبب الاشتراك في الهدف والإستراتيجية، وتتم الاتصالات بين الطرفين بواسطة الرسائل المشفرة في شبكة الإنترنت أو بواسطة الرسائل المنقولة شفهيّاً عن طريق رسل متخصصين أعدوا لمثل هذه المهمات، وكل رسول يسلم الرسالة إلى نقطة معينة ومحددة له دون معرفة التفاصيل، ويستلم الرسالة من شخص لا يعرفه ابتداءً، وطريقة التعارف تتم عبر وسائل متفق عليها وإشارات ورموز ودلالات للأماكن والأشخاص والأوقات، وهكذا حتى تصل الرسالة إلى مقصدها الأخير، وتستخدم هذه الطريقة في الأمور المهمة والكبرى لطلب الرأي والمشورة والتنسيق.

ولكن مؤخراً حدث تحول في هذه العلاقة عندما نشرت مواقع إسلامية، تابعة للقاعدة الأم في أفغانستان في يناير 2014، بياناً صادراً عن القيادة العامة للتنظيم بقيادة الشيخ أيمن الظواهري، ينفي قيام أي علاقة مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف

¹ - توماس هيغهايمر، ترجمة ، أمين الأيوبي، الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2013)، ص. 34.

ب (داعش)، الذي يترأسه أبو بكر البغدادي؛ ما أدى إلى تعزيز مكانة جبهة النصرة في مواجهة الدولة الإسلامية وتعميق الشق بينهما، وبدا واضحاً أن قيادات القاعدة بزعامه الظواهري تشهد حالة من الضعف وغياب السيطرة الفعالة على فروعها في الشرق الأوسط وذلك من خلال تعاطيها مع الصراعات الداخلية على مراكز القوة في العراق وسوريا خلال الفترة التي تلت مقتل أسامة بن لادن، وسرعان ما اجتهد الكثيرون في تفسير وتأويل بيان أمير "تنظيم القاعدة"، أيمن الظواهري، وما جعل ذلك متاحاً وممكناً كان عدم تسمية الأشياء بأسمائها، فضلاً عن التناقض في ما ورد فيه مع البيانات والإصدارات السابقة، وخاصة في ما يخص تبعية "الدولة الإسلامية" لتنظيم القاعدة، وتأخر رد "الدولة الإسلامية"، لكنه جاء حاسماً ومؤكداً على لسان ناطقها الرسمي أبي محمد العدناني، عدم مبايعة "الدولة" للتنظيم العالمي.

أعاد العدناني التذكير بما قاله أسامة بن لادن، مؤسس تنظيم القاعدة، حول ضرورة عدم المشاركة في الانتخابات في كل من العراق وفلسطين في وقته، وفي ما قاله أبو يحيى الليبي في ما يخص نظام الحكم السعودي ووجوب "الهجرة" وإن استحال تغيير النظام المذكور.

ثم استشهد بما قاله أبو مصعب الزرقاوي عن الديمقراطية وعن حكم من يتبعها بـ"الكفر والخروج عن الإسلام"، وختم هذا الجزء من خطابه قائلاً: إن "هذه قاعدة الجهاد التي عرفناها وواليناها ومن بدلها استبدلناه"، مذكراً أنه بالنسبة لـ"الدولة الإسلامية" قادة القاعدة هم "قادة الأمة السابقون وأصحاب الفضل والتضحيات". ومن هذا المنطلق يعلن العدناني إرسال الرسائل وطلب المشورة عن طريق أبي حمزة المهاجر "بالرغم من حل التنظيم على أرض الدولة"، ويقول إنه لهذه الأسباب أيضاً كان "أمراء الدولة يخاطبون قادة القاعدة خطاب الجنود للأمراء والتلميذ لأستاذه والطالب لشيخه"، ويقول لذلك أيضاً "ظلت الدولة تأخذ بنصائح شيوخ الجهاد ورموزه".

أكد العدناني أن "الدولة الإسلامية"، ومنها انبثقت "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، لم تضرب في إيران ولا في بلاد الحرمين تلبية لطلب القاعدة و"الحفاظ على مصالحها- أي القاعدة- وخطوط إمدادها".

مُضيفاً أن "للقاعدة ديناً ثميناً في عنق إيران"، مؤكداً أنه إن لم تتدخل "الدولة الإسلامية" في مصر وليبيا وتونس وبلاد الحرمين فسيكون ذلك أيضاً تلبية لطلب القاعدة و"حفاظاً على وحدة كلمة المجاهدين، وضماناً لعدم مخالفة القاعدة التي أخذت على عاتقها الجهاد العالمي والعمل في تلك البلاد".

ثم اتهم العدناني، وهو يتكلم باسم أميره أبو بكر البغدادي، الظواهري أنه من خلال شهادته الأخيرة "لبس" على الناس و"أجهد نفسه في إثبات أمر لم يثبت"، قاصداً بيعة "الدولة" للقاعدة، ذلك "كي يُظهر جنود "الدولة" ب"مظهر الخائنين الناكسين". وتوجه إليه قائلاً إنه "لو قدر الله لكم أن تطأوا أرض الدولة الإسلامية لما وسعكم إلا أن تبايعوها، وتكونوا جنوداً لأميرها القرشي حفيد الحسين، كما أنتم اليوم جنود تحت سلطان الملا عمر، فلا يصح لإمارة أو دولة أن تبايع تنظيماً"، مذكراً بذلك أن للقاعدة بيعة للملا عمر ولحركة طالبان. ليضع العدناني بذلك أمير القاعدة الظواهري أمام خيارين لا ثالث لهما، فيقول له: أن "تستمر في خطئك وعنادك ويستمر الاقتتال والانشقاق في العالم"، أو "تعترف بزلتك وتستدرك.. ونمد إليك أيدينا من جديد".

متهما إياه بـ "تفريق وتمزيق" كلمة المجاهدين التي جمعها أسامة بن لادن" وبـ "إيقاد وتركية الفتنة"، داعياً إياه لرد بيعة الجولاني من أجل "حقن الدماء".

ثم يدعو أمير القاعدة إلى "عدم التلاعب بالأحكام والألفاظ الشرعية" وإلى توضيح موقفه من عدة أمور، منها الموقف من الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي ومن "جماعة الإخوان المسلمين". كما يدعو إلى "نبذ السلمية" وإلى "دعوة المسلمين للجهاد صراحة"، ثم يدعو أن يوضح الكثير من النقاط والنعوت في بياناته السابقة- وإن كان يقصد "الدولة

الإسلامية" بها- مذكرا إياه أن هذه البيانات وكلامه هو الذي أدى إلى اجتماع الفصائل على "محاربة الدولة واستحلال دم جنودها" في سوريا.

ليكشف البيان عن دعوة صريحة وجهها العدناني باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، إلى جميع فروع القاعدة كي تأخذ موقفاً رسمياً من الخلاف المستعر والنقائل في سوريا، والسعي إلى توسعه للعراق ليتأكد في النهاية أن الخلاف بين القاعدة الأم وقاعدة العراق خلاف منهج، وليس خلافاً تنظيمياً.

وتقوم **المرتكزات الفكرية لتنظيم القاعدة في العراق** على نفس نظرية الجهاد الإسلامي العالمي، التي تتمثل في¹:

- 1 - مساعدة المقاومة العراقية لمحاربة القوات الأمريكية.
- 2 - إقامة دولة تحكم بالشرعية الإسلامية في العراق.
- 3 - الجهاد الإسلامي عالمي، وأساس قوة الإسلام تتركز في أرض إسلامية واحدة.
- 4 - بالجهاد يمكن الانتصار على الكافرين المعتدين.
- 5 - إقامة الخلافة الإسلامية، والتي تبدأ من إندونيسيا في الشرق حتى المغرب، وإسبانيا في الغرب، وصولاً إلى تحرير جميع الأراضي الإسلامية.
- 6 - الجهاد يبدأ بـ "العدو القريب" وليس "العدو البعيد" كما كان عبد الله عزام يرى أن الجهاد من أجل تحرير أفغانستان يبدأ في الحقيقة ضد الحكام المسلمين الكفار "العدو القريب"، وليس ضد السوفييت "الجهاد البعيد"، لكن بن لادن وتنظيم القاعدة سيتبنيان في مرحلة لاحقة معادلة عكسية، باعتبار جهاد العدو البعيد "والذي سيصبح أمريكا" أولى من جهاد العدو البعيد "الحكام المسلمين"، وهو ما سبب الخلاف بين قاعدة العراق والقاعدة الأم.

¹ - فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي (بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، ط.1، 2015)، ص. 75.

أهم العمليات الإرهابية:

التنظيم مسئول عن عدد من العمليات في العراق، ومنها:

- 1 -الهجوم على مقر الأمم المتحدة وقتل مبعوثها في العراق "سيرجيو دي ميللو".
- 2 -قتل زعيم "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" محمد باقر الحكيم.
- 3 -تفجيرات عاشوراء في مارس 2004 والتي أدت إلى قتل 271 شخصا ومئات الجرحى من الشيعة.
- 4 -عملية تفجير 3 فنادق وسط بغداد.
- 5 -تفجيرات القحطانية والتي أدت إلى قتل 796 وجرح 1562 من أبناء الطائفة اليزيدية بالقرب من مدينة
- 6 -تفجيرات بغداد تموز 2010 وأدت إلى قتل 70 شخصا وجرح 400، واستهدفت الشيعة.
- 7 -تفجير مركز تطوع الشرطة في بغداد 8 آذار 2009 وأدى إلى قتل 28 شخصا وجرح 57 من المتطوعين في الشرطة.
- 8 -الهجمات الانتحارية العراقية 2011 يناير، وأدت إلى قتل أكثر من 140 شخصا خلال 3 أيام بأماكن متفرقة.
- 9 -تفجيرات العراق 2012\7\23 وأسفرت عن استشهاد 114، وجرح المئات في أماكن متفرقة من العراق.
- 10 -تفجيرات بغداد 19 أغسطس 2009 وأسفرت عن قتل 96 شخصا وجرح 565 آخري، واستهدفت مباني حكومية.
- 11 -مجزرة عرس الدجيل، حيث تم ذبح 70 شخصا، ورميهم في النهر وجميعهم من الشيعة.
- 12 -مجزرة العشار والتي أسفرت عن قتل 114 شخصا.

13 عملية اقتحام مقر الحرس الوطني العراقي في مدينة الرمادي واعتقال كل من فيه ثم إطلاق سراحهم فيما بعد، وأخذ التعهد منهم بعدم العودة لعملهم وأخذ عناوينهم ووثائقهم وملابسهم العسكرية.

14 هجرة كنيسة سيدة النجاة في 2010 التي راح ضحيتها 58 من المصلين داخل كنيسة بغداد.

كما شارك التنظيم في قتال القوات المحتلة الأمريكية في العراق في عدة مدن، منها:
أ- الرمادي "شارك في معركة الأربعة أيام ضد القوات الأمريكية والعراقية".
ب- الموصل حيث سيطروا على المدينة 3 مرات.

ج- تلغفر "يعتقد أن التنظيم قد شارك في القتال خلال العملية العسكرية التي شنت لإعادة السيطرة على المدينة".

د- القائم "شارك في معركة حصيبة الأولى ضد القوات الأمريكية".

هـ- بغداد "لتنظيم كان مسئول عن العديد من العمليات العسكرية فيها".

بالإضافة إلى العديد من العمليات الإرهابية الصغيرة، مثل السيارات المفخخة والعبوات الناسفة.¹

1- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش):

جاء تأسيس تنظيم "الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام" والذي اشتهر إعلامياً باسم (داعش) في خط تراكمي تمثلت تدريجياً بإعلان أبو مصعب الزرقاوي تأسيس جماعة "التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين" ومن ثم قام الزرقاوي بمبايعة (أسامة بن لادن) وأعلن عن قيام "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، تلى ذلك الإعلان عن "دولة العراق الإسلامية" والتي انتهت إلى بضع خلايا نائمة بعد أن قامت العشائر العراقية بمحاربة التنظيم والقضاء عليه تقريباً.

¹ - فؤاد إبراهيم، داعش، نفس المرجع، ص. 76.

عاد التنظيم مرة أخرى إلى الواجهة بعد الثورة السورية بفترة ليغير اسمه إلى " الدولة الإسلامية في الشام والعراق " تحت إمرة (أبو بكر البغدادي) الذي نصّب نفسه خليفةً للمسلمين فيما بعد، تلى هذا الإعلان خلافاً بين التنظيم الأم (تنظيم القاعدة) وبين التنظيم الفتى أفضى إلى مواجهة بالسلح بين تنظيم النصرة التابع لتنظيم القاعدة وبين " داعش " في سوريا بعدما أعلن (أيمن الظواهري) تبرأه من تنظيم " داعش ".

استطاع تنظيم " داعش " أن يبسط سيطرته على مناطق شاسعة من العراق وسوريا ليعلن بعده عن قيام " الدولة الإسلامية " وتتصيب (أبو بكر البغدادي) خليفةً للمسلمين سيتم في هذا الفصل الحديث عن مراحل قيام هذه " الدولة " منذ تأسيس تنظيم التوحيد والجهاد النواة الأولى وحتى إعلان قيام الدولة ¹.

من تنظيم " التوحيد والجهاد " إلى " قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين ":

أسس مصعب الزرقاوي تنظيم (التوحيد والجهاد) في عام 2004 م بدعوى تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي متكناً على حصيلته القتالية ضد الروس في أفغانستان وأواخر الثمانينيات ومستفيداً من معسكرات تدريب المسلحين العائدين من أفغانستان التي أنشأها في التسعينيات الميلادية، ولم يمض الزرقاوي وقتاً طويلاً بعد إعلان أسامة بن لادن إنشاء تنظيم القاعدة، فبايعه عام 2004 م وأعلن تحويل تنظيم التوحيد والجهاد إلى " قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين " الذي اعتبر حينها فرع تنظيم القاعدة في العراق، بل رأى الزرقاوي أن ينص على أنه جزء من تنظيم ابن لادن فحول اسمه إلى " القاعدة في بلاد الرافدين " ثم إلى " مجلس شورى المجاهدين " وبنتهي التنظيم عند هذا المسمى باستهداف الزرقاوي في هجوم أمريكي على مخبئه عام 2006 م.

اعتمد " تنظيم التوحيد والجهاد " و " القاعدة في بلاد الرافدين " فيما بعد استهداف الشيعة كخيار استراتيجي باعتبارهم مساندين للمحتل محاربين لأهل السنة، وهذا كان أول

¹ - صالح حسين الرقب، الدولة الإسلامية "داعش": نشأتها - حقيقتها- أفكارها (فلسطين: دار المراتب، ط.1، 2014)،

خلاف بين جماعته والعشائر السنية والفصائل السنية الأخرى، لأن الميليشيات الشيعية كانت ترد في عمق المناطق السنية.

كان الزرقاوي قبل وفاته قد أدرك إشكالية أن يكون هو واجهة التنظيم في العراق فشكّل ما عُرف بمجلس شورى المجاهدين الذي يضم عددا من الفصائل ووضع على رأسه عراقيا هو أبو عبد الرحمن البغدادي، وهو تطور بدا مهما وإن لم يغير من حقيقة أن المجلس ظل صدى للقاعدة من حيث الوجهة السياسية والعسكرية.

بعد مقتل الزرقاوي نصّبت القاعدة أبا حمزة المهاجر زعيماً عليها، حيث بادر الرجل مباشرة إلى إعلان البيعة لأسامة بن لادن كنوع من استمرار الوجهة التي بدأها سلفه، فيما لوحظ أن العمليات التي تستهدف المدنيين الشيعة قد تصاعدت بشكلٍ لافت.¹

دولة العراق الإسلامية:

بعد تولي أبو حمزة المهاجر لقيادة التنظيم سعى لإنشاء دولة أو إمارة إسلامية تجمع شتات الفصائل السنية، لكن سياسته كانت أكثر حدة من سلفه؛ فبعد إنشاء دولة العراق الإسلامية بإمرة أبو عمر البغدادي عمد المهاجر الذي كان القائد الفعلي للدولة - بحسب رسالة قاضي الدولة أبو سليمان العتبي لقيادة القاعدة في أفغانستان - إلى إجبار الرافضين لمشروع الدولة من الفصائل الأخرى على بيعة أبو عمر البغدادي حتى وصل إلى قتال المنشقين عنه من تنظيم القاعدة ومن الجماعات الأخرى.

تسبب نهج " المهاجر " إلى نشوء ما يُعرف بمجالس الصحوات بمساعدة أمريكية وإقليمية عربية - وهو خليط من العشائر السنية والفصائل التي كانت تقاوم الاحتلال الأمريكي - لطرّد تنظيم دولة العراق الإسلامية من مناطق الوسط والشمال السنية خاصة محافظة الأنبار وهو ما نجح بسرعة رهيبية بعد أن فقد التنظيم حاضنته الشعبية، ولجأ إلى الصحاري والمناطق النائية وقلّت عملياته بنسبة كبيرة في مواجهة المحتل والقوات العراقية

¹ - صالح حسين الرقب، نفس المرجع، ص. 13.

المساندة له واستمر على هذا الحال إلا أن أواخر فترة المهاجر شهدت تصاعداً في العمليات ضد الحكومة العراقية لم يلبث حتى قتل المهاجر وأبو عمر البغدادي في غارة أمريكية على محافظة صلاح الدين.

تولى بعدها قيادة الدولة الأمير الحالي لداعش "أبو بكر البغدادي" وفي عهده حصلت الثورة السورية التي كانت متنفساً لتنظيمه فتدخلت الدولة تحت مسمى جبهة النصرة وظهرت بنهج مغاير تماماً للدولة حتى حصل الخلاف بينها وبين قيادة الدولة في العراق بعد إعلان البغدادي عن حل جبهة النصرة وإعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام.¹

الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش):

في 19 أبريل / نيسان 2010 قتلت القوات الأمريكية والعراقية أبو عمر البغدادي وأبو حمزة المهاجر . وبعد حوالي عشرة أيام، انعقد مجلس شورى الدولة ليختار أبو بكر البغدادي خليفة له والناصر لدين الله سليمان وزيراً للحرب في دولة العراق الإسلامية⁴.

في 9 أبريل / نيسان 2013 ظهر تسجيل صوتي منسوب لأبو بكر البغدادي يعلن فيه أن جبهة " النصرة " في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وأعلن فيه إلغاء اسمي " جبهة النصرة " و " دولة العراق الإسلامية " تحت اسم واحد وهو " الدولة الإسلامية في العراق والشام ". قابلت جبهة النصرة الانضمام إلى تنظيم الدولة في بداية الأمر بتحفظ. إلا أن الخلافات والمعارك بدأت بعد أن اتهمت الجماعات المعارضة الأخرى بما فيها "النصرة" تنظيم الدولة بمحاولة الانفراد بالسيطرة والنفوذ والتشدد في تطبيق الشريعة وتنفيذ إعدامات عشوائية، خاصة أن هذا التنظيم اعترض علناً على طلب أيمن الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة - بالتركيز على العراق وترك سوريا لـ " جبهة النصرة " ⁵. " انشق أبو بكر البغدادي عن الظواهري وبدأت السجال بينهما حتى وصل إلى حد استخدام السلاح و الحرب بين التنظيمين في سوريا.

¹ - عبد الباربي عطوان، القاعدة: التنظيم السري (بيروت: دار الساقي، ط.1، 2007)، ص. 23.

تمكنت "داعش" من إحكام سيطرتها على كامل مدينة الرقة السورية (مركز المحافظة التي تحمل اسمها) بعدما انسحبت فصائل المعارضة الأخرى التي كانت تتواجه معها وأصبحت المدينة مركزاً للتنظيم، وفي تطور سريع للأحداث تمكن التنظيم من السيطرة على مدينة الموصل - ثاني أكبر مدينة عراقية - تلاها السيطرة على عدة محافظات عراقية هي صلاح الدين وجزء من ديالى والأنبار .

وفي نهاية شهر يونيو من العام 2014 أعلن أبو محمد العدناني المتحدث الرسمي باسم داعش عن إعلان الخلافة الإسلامية وتنصيب أبو بكر البغدادي خليفةً للمسلمين وإلغاء مسمى الدولة الإسلامية في الشام والعراق ليصبح "الدولة الإسلامية"¹.

أبو بكر البغدادي: خليفة داعش.

هو إبراهيم عواد البدري المعروف بأبو بكر البغدادي، جهادي عراقي نصبه تنظيمه المنبثق عن تنظيم القاعدة خليفة على المسلمين في كل أنحاء العالم ودعاهم لبيعته وطاعته، تفيد المعلومات القليلة المتداولة عن نشأة إبراهيم عواد إبراهيم بأنه ولد عام 1971 في مدينة سامراء العراقية لعائلة متدينة، وهو ينتمي إلى عشيرة البدري. وينقل تقرير لصحيفة تلغراف البريطانية أن البغدادي انتقل إلى حي الطبجي في بغداد وهو في سن الـ 18 حيث حصل على شهادته الجامعية الأولى والماجستير من جامعة العلوم الإسلامية ثم حصل على الدكتوراه في القانون الإسلامي من الجامعة ذاتها في العام 2000.

التحق البغدادي بجماعة التوحيد والجهاد التي تستلهم نهج تنظيم القاعدة. وقد اعتقلته قوات الاحتلال أواخر عام 2005 وسجن لمدة أربعة أعوام في سجن بوكا في البصرة حيث تعرف إلى أعضاء معتقلين من تنظيم القاعدة وانضم إليهم.

¹ - عبد الباري عطوان، نفس المرجع ، ص 24.

وتقول معلومات وزارة الداخلية العراقية بهذا الصدد: إن الدكتور إبراهيم عواد إبراهيم السامرائي " كان يعرف بأبي براء وتشرب الفكر التكفيري من قادة التنظيم الذين كانوا معتقلين معه وقتذاك".

وقاتل البغدادي القوات الأميركية في العراق تحت إمرة الزرقاوي حتى مقتل الأخير في غارة أميركية عام 2006 ومن بعده خليفته أبو عمر البغدادي الذي قتل هو الآخر في العام 2010، وهو العام الذي تزعم فيه أبو بكر البغدادي تنظيم دولة العراق الإسلامية. انتهب البغدادي فرصة اندلاع الثورة السورية ضد الرئيس بشار الأسد، فأرسل مساعده أبا محمد الجولاني إلى سوريا لكي يوجد لتنظيم القاعدة موطئ قدم هناك، وشكل جبهة النصرة التي أعلنت عن نفسها بسلسلة تفجيرات وباتت رقما صعبا ضمن المعارضة المسلحة التي تقاوم نظام الأسد.

وفي التاسع من أبريل / نيسان 2011، ظهر تسجيل صوتي منسوب للبغدادي أكد فيه أن جبهة النصرة في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وأعلن توحيد اسمي " جبهة النصرة " و " دولة العراق الإسلامية " تحت اسم واحد وهو " الدولة الإسلامية في العراق والشام ". ومع تزايد نفوذ الجولاني بسوريا، ورفضه فتوى بدمج قواته تحت قيادة زعيم تنظيم الدولة بالعراق، شنّ البغدادي حربا على جبهة النصرة مما أدى إلى انفصاله عن تنظيم القاعدة.

وتجاهل البغدادي نداءات زعيم القاعدة أيمن الظواهري لترك سوريا لجبهة النصرة ووسّع عملياته في شمال وشرق سوريا عامي 2012 و 2013، واشتبكت عناصره مع قوات النظام السوري، غير أنها كرسست جل مجهودها لمحاربة كتائب المعارضة المسلحة الأخرى. في 29 يونيو / حزيران 2014 أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قيام ما وصفها بالخلافة الإسلامية وتنصيب أبو بكر البغدادي " إماما وخليفة للمسلمين في كل مكان " ودعا ما سماها الفصائل الجهادية في مختلف أنحاء العالم لمبايعته.

وقال المتحدث باسم التنظيم أبو محمد العدناني في تسجيل صوتي إن مسمى " تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " يُلغى ليقصر على الدولة الإسلامية، مشيراً إلى أن هذا الإعلان جاء بعد اتخاذ قرار بهذا الشأن ممن وصفهم بأهل الحل والعقد من الأعيان والقادة والأمراء ومجلس الشورى. وفي يوم الجمعة 4 يوليو / تموز 2014 ظهر البغدادي لأول مرة بشكل علني خطيباً للجمعة على منبر المسجد الكبير بالموصل خلال شريط مصور بثه تنظيم الدولة الإسلامية.

المطلب الثاني: دور الأقليات العرقية في زعزعة الاستقرار الأمني في العراق.

كان العراق على الدوام مكاناً تجتمع فيه المذاهب والأعراق، بصورة أثّرت في نسيج السلطة والمجتمع. وكان لسيطرة السنّة على رأس الهرم السياسي في السابق أثره في ترسيم شكل العلاقة بين إيران وسائر الدول الخليجية العربية. وإن كان العراق الجديد وما حمله من تغيرات في هرم السلطة وتعزيز النفوذ الشيعي قد قلّص من التوتر المذهبي مع إيران، لكن البناء السياسي الهش في العراق اليوم وكذلك استمرار الخلافات المذهبية، وتعاظم ما تسميه إيران بـ"التبليغ الوهابي" على الساحة العراقية تبقى التحدي المذهبي من التحديات الرئيسية التي تواجهها.

مفهوم الأقلية:

عبارة عن مجموعة من البشر ينتمون إلى تكوين حضاري يختلف عما يسود داخل الدولة والأقليات البشرية متنوعة منها ما ديني ومنها ما عرقي ومنها ما لغوي، ولكنها تسمى جميعاً وفق نموذج اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بالأقليات الثقافية. ووفقاً للقاموس السياسي فإن الأقليات هي عبارة عن فئات من رعايا دولة من الدول تنتمي من حيث السلالة أو اللغة أو الدين إلى غير ما ينتمي إليه غالبية رعاياها¹.

¹ - عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات، سلسلة أطروحة الدكتوراه غير منشورة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1993)، ص. 14.

ويرى البعض أن المعيار العددي والأقلية العددية لا يجب أن تكون شرطا لتكون أقلية، إنما لابد من الأخذ في الاعتبار المعيار الاجتماعي، أي الأهمية التي تتمتع بها الجماعة البشرية المعنية ويضربون لذلك مثلا بزنج جنوب إفريقيا الذين كانوا قبل الاستقلال -ولا يزالون- يشكلون الأغلبية بالنسبة للبيض، ومع ذلك ونظرا لسيطرة البيض على كل شيء في الدولة وتهميش السود واحتقارهم فقد اعتبرهم البيض أقلية رغم كثرة عددهم، ولكن هذا الوضع قد تغير بعد الاستقلال سنة 1994 وأصبح البيض هم الأقلية عدديا واجتماعيا في جنوب إفريقيا.

وتختلف الأقليات بالوطن العربي من حيث العرق أو الدين أو اللغة، كما أكراد العراق الذين يتكلمون لغة مختلفة عن لغة الدولة التي يعيشون فيها، ومسيحيو مصر يتكلمون بنفس اللغة ولكن الديانة هي التي تجعلهم أقلية عن الدولة التي يعيشون فيها كذلك بجنوب السودان، وأيضا الأقلية العاملة من جنوب شرق آسيا الذين يعملون في منطقة الخليج وهم مصدر تهديد للأمن القومي الاجتماعي العربي، إن مفهوم الأقلية بمختلف الإشكالية التي تقوم عليها سواء في الدين أو بالعرق أو باللغة فإنها أقلية ثقافية نظرا لاختلاف ثقافتها عن باقي السكان الذين يعيشون داخل الإقليم، فثقافة الأقلية تختلف عن الثقافة الدولة التي تنتمي إليها الأقلية، وتظل الأقلية محتفظة بهذه الثقافة حتى تحافظ على وجودها.

ومن هذه التعريف تبرز عناصر أربعة ينبنى عليها مفهوم الأقلية وهي:¹

1. العنصر الكمي (البعد الديمغرافي).
2. تميز الأقلية لغويا أو دينيا (البعد الثقافي).
3. اختلال ميزان القوى بين الأقلية والأكثرية (البعد الاجتماعي).
4. حرص الأقلية على بقاء خصوصيتها (البعد السياسي).

¹ - برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص. 34.

1- الشيعة:

شيعة العراق هم أتباع مذهب الشيعة من أهل العراق ويشكلون الغالبية من سكان هذا البلد حيث تقدر نسبتهم ما بين (60 إلى 65) بالمائة من سكان العراق أغلبهم من العرب ثم التركمان مع أقلية من الأكراد والشبك. ارتبط اسم العراق ارتباطاً وثيقاً بالإسلام الشيعي حيث إن العديد من الأحداث المكونة للتاريخ الشيعي وأدبياته قد حدثت فوق التراب العراقي.

فقد اتخذ علي بن أبي طالب من العراق والكوفة تحديداً مركزاً لخلافته، كما دفن في العراق أغلبية أئمة الشيعة كالإمام علي بن أبي طالب وولده الحسين وبعض الأئمة الآخرين، مما جعل الشيعة تتوافد إليه بالملايين سنوياً من كل أنحاء العالم نظراً لوجود مرقد أهل البيت في المدن العراقية المقدسة عند الشيعة كالنجف وكربلاء، وتقطن في العراق أكبر المرجعيات الشيعية في العالم، حيث احتضنت النجف أكبر جامعة علمية للشيعة وهي الحوزة العلمية، مما جعل للعراق ارتباطاً رئيسياً بالتشيع¹.

ارتبط التشيع بالعراق كما ظهرت منه الحركات الشيعية التي وجدت في منطقة الفرات الأوسط مثل الكوفة والحلة، اللتين ظلتا مدينتين شيعيتين حتى العصر الحديث بخلاف البصرة التي اشتهرت كمدينة سنية حتى القرن العشرين . وكانت بغداد مقسمة في العصور الوسطى إلى جهة شيعية هي الكرد، وأخرى سنية هي الرصافة، وكانت مسرحاً للاشتباكات والمعارك بين الطائفتين منذ بداية العصر العباسي مروراً بالحكم البويهية والسلجوقي وحتى سقوط الدولة العباسية على يد المغول سنة 656 هـ-1258م، وبالرغم من

¹– Marina Ottaway, Daniel Kaysi, The state of Iraq , Carnegie Endowment for international peace, middle east, February, 2012, p. 19.

سيطرة الشيعة على الحكم أثناء حكم البويهيين فإن التشيع ظل محصوراً في مدن معينة وظل غالبية سكان العراق على المذهب السني حتى انهيار الدولة العباسية.¹

الميليشيات الشيعية في العراق:

أصبح لا يخفى على أحد دور الميليشيات الشيعية وتأثيرها في الصراع الدائر اليوم في العراق على وجه التحديد، حيث شهد العراق طفرة في ولادة الجماعات المسلحة الشيعية منذ ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، بعضها هادن الاحتلال، وبعضها الآخر حاربه وجميعها تتمتع بقدرات مالية وعسكرية وعددية كبيرة، ومعظمها بدعم من "فيلق القدس" الإيراني الذي يتولى ملفها بشكل مباشر منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وقد سطع نجمها أكثر بعد العام 2006م، مع اندلاع الحرب الطائفية، وانخرط بعضها في ما سُمّي "فرق الموت" التي تبادلت صناعة الموت مع بعض الجماعات المسلحة التكفيرية من الجبهة المذهبية المعارضة ومنذ سيطرة الجماعات المسلحة على مناطق واسعة في المحافظات ذات الغالبية السنية العربية تعود هذه الميليشيات إلى سطح الأحداث مع فتح باب "التطوع" في صفوفها، مما يثير مخاوف كبيرة من انتقال الاشتباك إلى المستوى الأهلي المذهبي.

ويلاحظ أن تلك الجماعات المسلحة تشترك في نقطة واحدة، وتختلف في نقاط عدة فهي تتفق على أهمية الاحتفاظ بالحكم في يدها ويد حلفائها، وتختلف في التوجهات من حيث التقليد الديني بين المراجع الأربعة الرئيسة للمذهب الشيعي، وبين تقاسم النفوذ في المناطق، وغالباً ما تشهد محافظات الجنوب ومدينة الصدر شرقي بغداد، اشتباكات بين عدد من هذه المجموعات المسلحة لأسباب تتعلق بتقاسم أموال الخمس، وعوائد الأضرحة المقدسة والهبات أو حتى التنافس على التقرب من طهران، وتتحد اليوم هذه المجموعات إزاء ما

¹ - إسحاق نقاش، "تحول قبائل العراق إلى التشيع"، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، م، 26، رقم 3، (أغسطس 1994)، ص. 112.

تصفه "الخطر الخارجي" الذي يهددها، لكن ذلك لم يلغ تلك الخلافات التي بدت واضحة من خلال الاستعراضات المنفصلة التي ينظمونها، وعبارات التشكيك المتبادل التي يطلقونها عبر وسائل الإعلام التابعة لهم¹.

يعود تاريخ بعض الميليشيات الشيعية إلى مرحلة ما قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، عدد آخر من الميليشيات جاء في فترة الأوضاع المضطربة التي عاشتها العراق في مرحلة سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، مما كان سبباً كافياً لخروج هذه الميليشيات إلى النور، وتتجاوز أعداد هذه الميليشيات الـ 40 ميليشيا، وتختلف في تشكيلها وتسليحها وأعدادها وحتى تنظيمها ومدى قدرتها على القتال، وتتصدر قائمة هذه الميليشيات الأكثر تأثيراً في العراق:

فيلق بدر: الذي تأسس في طهران عام 1981م، من قبل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي على يد محمد باقر الحكيم الذي أغتيل في العراق عام 2003م، ويتزعمه حالياً هادي العامري، نائب في البرلمان ووزير النقل ومسؤول ملفدي إلى الأمني وقائد عمليات الزحف على المحافظات، ويقدر عدد مقاتليه بـ 12 ألف مقاتل، انخرط معظمهم في مؤسسات الدولة الأمنية "وزارة الداخلية والدفاع وجهاز الاستخبارات"، وبالتالي يتحركون الآن بصفتهم الرسمية.

وبعد سقوط نينوى بيد قوات "تنظيم الدولة" تولى هادي العامري وبأمر من رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الإشراف على العمليات العسكرية في محافظة ديالى، وظهر العامري عدة مراتب مرافقة قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، وهما يخوضان المعارك ضد "تنظيم الدولة"، في حين يُتّهمان بأنهما يعملان على إحداث تغيير ديموغرافي في محافظة ديالى من خلال تهجير سكانها وحرق المساجد والبيوت.

¹ - بشير موسى نافع، سياقات الوحدة والانقسام في العراق (القاهرة: دار الشروق، 2006)، ص. 92.

جيش المهدي : تأسس في 2003م، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ويُعد الجناح المسلح للتيار الصدري، ويتزعمه مقتدى الصدر، ويقدر عدد أعضائه بـ 60 ألف شخص اشتهر عنه سابقاً معاركه ضد القوات الأمريكية في محافظة النجف، وانتهت بتسليم أسلحته للجنة عراقية أمريكية، كذلك نشط في الأحداث الطائفية التي مر بها العراق عام 2006م وأتهم بأنه مارس القتل على الهوية، واستهدف الأئمة والخطباء والمساجد في بغداد وغيرها. وفي عام 2014م، عاد جيش المهدي إلى الواجهة ولكن باسم "سرايا السلام"، وأقام استعراض عسكري كبير في بغداد شارك فيه الآلاف وهم يحملون الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، والمفاجأة كانت بحمله لصواريخ "مقتدى واحد" والتي يُعتقد أنه تلقاها من إيران.

عصائب أهل الحق : أول تشكيل لها كان تحت اسم "المجاميع الخاصة" كفصيل منضوي تحت جيش المهدي كان يقودها القيادي في التيار الصدري قيس الخزعلي، وفي عام 2006م، عملت "المجاميع الخاصة" بشكل مستقل عن التيار الصدري - خاصة بعد قرار تجميده - وفي عام 2007م، انشق الخزعلي عن تياره الصدري مكوناً "عصائب أهل الحق" وتبعه في ذلك نحو 3000 من المقاتلين.

على إثر ذلك تأزمت العلاقة بين الخزعلي والصدر وطالب الأخير إيران بوقف تمويله بعد أن اتهمه بـ "ارتكاب جرائم طائفية"، وخاطبهم: "كفاني وكفا الصدر شر أعمالكم فلسست ملي ولا لآبائي تنتمون"، وفي عام 2011م، أعلنت "العصائب" تخليها عن العمل المسلح والانضمام للعملية السياسية، وكان الخزعلي ذا حظوة عند رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، إلا أن "العصائب" عادت من جديد لتمارس نشاطها العسكري في بغداد وديالى على وجه الخصوص وتمتاز "العصائب" بتسليح عال وإمكانيات مادية متفوقة تصل لخمسة ملايين دولاراً شهرياً بسبب - كما يرى مراقبون - قربها من قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى وكما ذكر ذلك أيضاً رئيس أركان الجيش الأمريكى راي أوديرنو.

يُقدّر عدد أعضائها الآن بنحو 10.000 مقاتل يتوزعون بين العراق وسوريا، وتوصف بأنها من أشد الجماعات تشددًا على مخالفيها، ويضم هذا الفيصل أربعة تشكيلات عسكرية هي: كتائب الإمام علي، كتائب الإمام الكاظم، كتائب الإمام الهادي، وكتائب الإمام العسكري.

لواء أبو الفضل العباس : تأسس عام 2011 م، بالتزامن مع اندلاع الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، وأعلن عن تأسيسها لمرجع الشيعي قاسم الطائي ويقوده علاء الكعبي، وكان الهدف من تأسيسه هو مساعدة النظام السوري والدفاع عن مرقد السيدة زينب بدمشق وحمايته.

ركز عمله في بداية تأسيسه على سوريا، ولكن انسحب جزء كبير من مقاتليه إلى العراق للقتال ضد "تنظيم الدولة"، يضم هذا الفيصل المسلح مقاتلين يتميزون بدافع عقائدي ولهذا فإنهم خليط من تعدد الفصائل مثل التيار الصدري وعصائب أهل الحق وغيرهم، ويضم "لواء أبو الفضل العباس" إلى جانب المقاتلين العراقيين القادمين من العراق، مقاتلين عراقيين كانوا مقيمين في سوريا، إضافة إلى مقاتلين من لبنان وسوريا وإيران.

بث هذا الفيصل فيديو يُظهر مقاتليه يتنقلون بطريقة محترفة ولباس موحد، ويتقنون القنص والقصف بمدفعية المورتر، وقذائف صاروخية من طراز "آر بي جي" ورافق ذلك إنشاد قصيدة عنوانها "يا زينب" بلهجة عراقية صافية، كما يضم الفيصل 12 تشكيلاً عسكرياً يطلق عليها أسماء أئمة الشيعة الاثني عشر.

حزب الله العراقي : بدأ عمله منضوياً تحت كتائب "أبي الفضل العباس" وليس "لواء

أبو الفضل العباس"، فالكتائب سبقت اللواء، وكانت تضم الكثير من فصائل الميليشيات الحالية ولكن على شكل أفراد وقبل أن تتبلور الأشكال الحالية لها.

اتحد عدد من المجاميع التي كانت منصهرة في كتائب أبي الفضل العباس "كتائب كربلاء كتائب السجاد، وكتائب زيد بن علي" وشكلوا كتائب "حزب الله"، وقائد هذه الميليشيا

وأمينها العام واثق البطاط الذي قتل بتاريخ 22 ديسمبر 2014م، في مدينة العظيم بمحافظة ديالى، في المعارك الدائرة هناك، والبطاط الذي ولد عام 1973م، في منطقة الأهوار، عاش فترة طويلة في إيران وانخرط في تنظيمات قاتلت الجيش العراقي في عهد صدام حسين. البطاط الذي كان يجاهر بارتباطه بالمخابرات الإيرانية، انضم إلى جيش المهدي وبقي فيه حتى 2006م، ثم سافر إلى لبنان وشكل هناك حزب الله العراقي المرتبط بالولي الفقيه في إيران في إشارة إلى تكرار تجربة "حزب الله" اللبناني في العراق، كما أن دلالة لبنان جاء تمهيناً لقائد حزب الله اللبناني عماد مغنية قدس أهم في تأسيس الجناح العسكري له ويقدر أتباعه بنحو 40 ألف مقاتل.

استهدف "حزب الله" معكسر "ليبرتي" الذي يضم قوات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة بنحو 50 صاروخاً، كما اتهم بقصف مناطق على الحدود السعودية وتنفيذ أعمال عسكرية ضد الكويت؛ مما أثار تساؤلات ومخاوف من امتلاكه قوة عسكرية كبيرة، شارك "حزب الله" في المعارك الجارية في سوريا وسيطر على طريق بغداد دمشق، إضافة إلى بعض الأماكن المهمة داخل سوريا.

يتحدث "حزب الله" عن أن مقاتليه استخدموا جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة في معاركهم مثل الهاون ذو العيار الثقيل، الصواريخ، القنص، القاذفات، وصواريخ "سترله" المضادة للطائرات، وأن كوادره الهندسية استحدثت سلاح "أشتر" الذي يمتلك قدرة تدميرية وإحراقية عالية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أدرجت حزب الله العراقي على قوائم الإرهاب عام 2009 م¹.

الحشد الشعبي : التطور الأبرز الذي ظهر على الساحة العراقية في هذا الإطار العسكري الميليشياوي هو "الحشد الشعبي" الذي تشكل في 13 يونيو 2014م، بعد فتوى

¹ - بشير موسى نافع، مرجع سابق، ص. 93.

"الجهاد الكفاحي" التي أطلقها المرجع الشيعي علي السيستاني، بعد سيطرة قوات "تنظيم الدولة" على محافظة نينوى.

اعتبرت كل الفصائل والأحزاب الشيعية "الحشد الشعبي" مؤسسة عليا ينضوي الجميع فيها وأنها تمثل توجهاً شيعياً مسلحاً، ولهذا فإن أعضاء "الحشد الشعبي" انقسموا إلى فئتين: الأولى: هي الفصائل الكبيرة والمنظمة مثل كتائب "حزب الله وسرايا السلام ومنظمة بدر وغيرهم، وهؤلاء في معظمهم مدربين ويملكون خبرة قتالية متراكمة.

الثانية: هم من استجابوا "لنداء المرجعية" من الشباب وكبار السن، وهؤلاء في غالبيتهم لا يُجيدون القتال وليس لديهم خبرة عسكرية، ويعدون المحرقة الرئيسية في القتال مقابل "تنظيم الدولة"، ويقدر عدد مقاتلي الحشد الشعبي 350 - 400 ألف مقاتل¹.

ولاءات الميليشيات الشيعية في العراق:

كانت إيران حاولت منذ الحرب الإيرانية تشكيل تلك الميليشيات بهدف زعزعة الاستقرار في العراق، حيث إن تلك الميليشيات لم تنشأ في العراق، بل نشأت في إيران وأصبح لها وجود راسخ بعد الاحتلال، وتأسس نشاطها بشكل كبير منذ العام 2007م، بعد مجيء رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، لتكون بيده ضد ميليشيات شيعية أخرى كجيش المهدي، في الوقت الذي كان فيه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يناصب المالكي العداء، وكذلك لاستخدامها في مواجهة ميليشيات سنة.

ويمكن تقسيم نمو تلك الميليشيات قبل يونيو 2014م، إلى ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى : كانت قبل العام 2003م، عندما دعمت إيران سلسلة من الفصائل الإسلامية في سياق حربها مع العراق خلال الحكم البعثي، وقد كانت كل تلك الفصائل منبثقة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن حزب الدعوة الذي يُعتبر التنظيم الأم لجميع الإسلاميين الشيعة، والذي تأسس في العام 1958م، ويتولى رئاسة الوزراء في العراق منذ

¹ - بشير موسى نافع، مرجع سابق، ص. 94.

العام 2005م، الفصيل الأقوى بينها كان منظمة بدر، الجناح المسلّح لما يُعرَف الآن بالمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، في حين أن المجلس كان أداة بيد إيران في تلك المرحلة، حافظت بعض الفصائل، مثل حزب الدعوة، على شيء من الاستقلال عن إيران. وقد تأسست منظمة بدر في طهر إنعام 1981م، من قبل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الذي كان يسمى في ذلك الوقت "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية"، على يد عالم الدين الشيعي محمد باقر الحكيم الذي اغتيل في العام 2003م، بعد أشهر من الاحتلال الأميركي للعراق، وكان الفيلق يتلقى الدعم والتدريب من إيران، وبشن عمليات عسكرية ضد نظام صدام حسين.

وليست منظمة بدر - التي تأسست في الثمانينيات في إيران التي تمنحها الدعم المستمر - التنظيم الأهم وحسب بين المجموعات التي تتشكّل منها قوات الحشد الشعبي، بل ترمز أيضاً إلى تبدُّد آمال العراقيين بقيام دولة عراقية تحكمها سيادة القانون، وظهور منظومة سياسية مذهبية بكل وضوح تشبه أكثر فأكثر الدولة الحامية، وقد كانت منظمة بدر الحزب السياسي الميليشياوي الأفضل جهوية لاستغلال انهيار القوى الأمنية العراقية في شمال العراق في يونيو 2015م.

المرحلة الثانية : من نمو الميليشيات كانت بعد العام 2003م. الميليشيا الأساسية التي تحدّت منظمة بدر كانت جيش المهدي، الجناح المسلّح للتيار الصدري، لقد انبثق الصديريون عن تيار أنشأه محمد صادق الصدر الذي أصبح نجله مقتدى الصدر رمزاً للتيار، وخلال الحرب الأهلية بين عامي 2005-2006م، حارب البديريون والصديريون على السواء المقاتلين السنّة، في حين قتلت فرق الموت آلاف المدنيين السنّة، وفي جانب أساسي أتاح تقدّم منظمة بدر على صعيدي القوة العسكرية والتنظيم، للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي الحصول على حصة أكبر من حجمه في الانتخابات، وقد تسلّل عدد كبير من عناصر منظمة بدر إلى الأجهزة الأمنية، وبات العراقيون يربطون الصديريين بالإجرام، ما أثار رد

فعل قويّ ضدهم سمح لرئيس الوزراء نوري المالكي بأن يُقدّم نفسه في صورة القومي عبر خوض حرب ضد الصديريين في العام 2008م.

المرحلة الثالثة: وتمحورت حول الانتخابات النيابية، على الرغم من أن ائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي فاز بغالبية من الأصوات في المناطق الشيعية، حقّق ائتلاف العراقية العلماني الذي يتألف في شكل أساسي من السنة، أكثرية ضئيلة على الصعيد الوطني، تحوّل المالكي نحو إيران للحصول على المساعدة، فكانت هذه بداية تحالف بين الطرفين، صحيح أن كلاً من الولايات المتحدة وإيران دعم المالكي، لكن إيران فقط استخدمت إعادة انتخابه لتشكيل تحالف مستمر معه¹.

في حين رعى المالكي ميليشيات متعددة، برز في شكل أساسي ارتباطه بمجموعتين اثنتين، تمثّل الارتباط الأول في تحالف جديد مع منظمة بدر بقيادة العامري الذي وضع مقاعد المنظمة في مجلس النواب بتصرّف المالكي في العام 2010م، وانشق رسمياً عن المجلس الأعلى الإسلامي في العام 2011م، وانضم إلى ائتلاف المالكي في انتخابات المحافظات في العام 2013، أما الارتباط الثاني والذي يحمل مضامين أبعد فتمثّل في رعاية المالكي لعصائب أهل الحق المنبثقة عن التيار الصدري والتي لم يكن لها حضور قوي قبل أن تبدأ إيران بدعمها، ففي العام 2010، كانت لا تزال مجموعة صغيرة، لكن حضورها أصبح واضحاً في بغداد خلال ولاية المالكي الثانية (من ديسمبر 2010 إلى سبتمبر 2014م)، يبدو أن كمال الساعدي، النائب عن ائتلاف دولة القانون، يؤمّن الارتباط السياسي بين المالكي والمجموعة، في عرض عسكري نظّمته عصائب أهل الحق في يونيو 2012م، ألقى الساعدي كلمة حدّر فيها من أن المالكي هو هدفٌ لمؤامرة تستهدف العراق برمته، ثم شارك في فعاليات مماثلة أقامتها عصائب أهل الحق في مايو 2013م.

¹ - إسحاق نقاش، مرجع سرياق، ص. 125.

بحلول يونيو 2014م، عندما انهارت فرق الجيش التي كانت تدافع عن الموصل وتراجعت أمام الهجوم الذي شنه تنظيم داعش، كان قد أصبح لمنظمة بدر وعصائب أهل الحق وميليشيات شيعية أصغر حجماً حضور راسخ في العراق، وفي لحظة من الإحباط الوطني، في 13 يونيو 2014م، بعد ثلاثة أيام من سقوط الموصل، ألقى عبد المهدي الكربلائي، ممثل آية الله العظمى علي السيستاني، خطبة ذات أهمية بالغة، وأصدر فتوى اعتبر فيها أن القتال ضد داعش جهاداً في سبيل الله، وناشد المؤمنين التطوع في القوات الأمنية بأعداد كافية، لكن اللغة التي استخدمها ("من هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم... عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية") فضلاً عن التوضيحات اللاحقة تُظهر أن السيستاني لم يمنح الشيعة تفويضاً لشنّ حرب ضد السنة في شكل عام، بل من أجل دعم الدولة، بيد أن الفتوى أمنت غطاء لصعود الميليشيات ما أدى إلى انتشار ذهنية الدولة العسكرية وسيطرة الميليشيات على بغداد والمناطق المحيطة بها.

أثار بيان الكربلائي الكثير من الجدل لأسباب عدة منها أن السيستاني كان دائماً قوة تعمل من أجل الوحدة الوطنية وترفض ممارسة الشيعة للأمن الذاتي في مواجهة السنة، لم يأتِ البيان في ذاته على الإشارة تحديداً إلى المواطنين الشيعة، على الرغم من أن الخطبة التي سبقته مباشرة تضمنت بطريقة غير معهودة تعليقات عن الاستعدادات الميدانية للحرب تحت قيادة "الإمام المهدي"، ما أضفى على النداء طابعاً أكثر شيعية، (تُقسّم خطبة الجمعة عادةً إلى شقين: ديني وسياسي)، وقد عزّز التجاوب الشعبي، مع تدفق المتطوعين للانخراط في الميليشيات، هذا الشعور.

بعيد ذلك، أنشأ المالكي المنظمة الجامعة للميليشيات المسماة الحشد الشعبي، والتي تُعرف اختصاراً بالحشد، وقد عرض المالكي نحو 750 دولاراً في الشهر على المتطوعين تشمل الراتب وتعويض المخاطر وبدل الطعام، مع العلم بأنه خلال الجزء الأكبر من العام

2014م، لم يحصل سوى قلة من المتطوعين على رواتبهم، لم يكن لديه أي أساس قانوني للقيام بذلك، ماعدا منصبه الدستوري كقائد أعلى للقوات المسلحة.

قيادة الحشد هي المسألة الأكثر إثارة للجدل في السجال المستمر حول تكاليف الحرس الوطني، على الرغم من نية السيستاني الواضحة بتشجيع الشيعة على الانضمام إلى القوات المسلحة، انخرط السواد الأعظم من المتطوعين في القوات غير النظامية، وأبرزها المجموعات التي تدين بالولاء لإيران والتي تشمل منظمة بدر بقيادة العامري، العراب السياسي لقوات الحشد وعصائب أهل الحق، ويبدو أن أبو مهدي المهندس، قائد كتائب حزب الله الذي تصنفه الولايات المتحدة (والكويت) على لائحة الإرهاب، والذي اتخذ المالكي مستشاراً له في ولايته الثانية، يتولّى الآن القيادة العسكرية لقوات الحشد، وعقد في 31 ديسمبر 2014م، مؤتمره الصحافي الأول بصفته "نائب رئيس" الحشد، الرئيس الأسمى لقوات الحشد الشعبي هو مستشار الأمن القومي فالح الفياض، وهو إسلامي خاضع وغير كاريزماتي مرتبط برئيس الوزراء الأسبق (وزير الخارجية الحالي) إبراهيم الجعفري، إلا أنه ليس واضحاً إذا كان يمارس أية سيطرة فعلية.

لكن على الرغم من بروز المجموعات الموالية لإيران، ثمة مجموعة أخرى من القوات الشيعية التطوعية التي تتماهى بوضوح مع الدولة الإسلامية، إنها مرتبطة إما بمؤسسة السيستاني في كربلاء وإما بالأحزاب الشيعية الراسخة، لاسيما الصدرين والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي لقد أنشئت ميليشيا الصدر الأساسية، "سرايا السلام"، خلفاً لجيش المهدي وقد انتهج الصدريون خطأً قومياً مشيرين إلى أنه يجب حل قوات الحشد الشعبي بأسرع وقت ممكن وانضمام المتطوعين إلى وحدات تخضع لسلطة رئيس الوزراء المباشرة، ولديهم مصلحة واضحة في هذا الإطار: فاز مرشحوا التيار الصدري بـ 34 مقعداً في الانتخابات البرلمانية العام الماضي، في حين لم تفز عصائب أهل الحق سوى بمقعد واحد، ومع ذلك ازداد نفوذها

بفعل الدعم المشترك من إيران والمالكي، أما المجلس الأعلى الإسلامي فقد تبنى موقفاً أكثر التباساً، لكنه أقرب إلى العبادي منه إلى العامري على المستوى السياسي¹.

تأثير الميليشيات الشيعية:

زرعت الميليشيات الشيعية نفسها بحيث صارت جزءاً لا يتجزأ من هياكل الحكومة العراقية التي أصبحت تعتمد أيضاً عليهم بشكل أساسي في عملها، الحكومة والميليشيات معاً، ارتكبوا انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، في يونيو 2014م، على سبيل المثال أعدمت قوات الأمن العراقية بالتعاون مع الميليشيات الشيعية حوالي 255 سجيناً بينهم أطفال، تقرير منظمة العفو الدولية يكشف بالتفصيل كيف قامت الميليشيات الشيعية بعمليات إعدام مستمرة خارج نطاق القضاء، ذكر التقرير أن عشرات السجناء السنة قُتلوا في المباني الحكومية.

ولعبت الميليشيات أيضاً دوراً رئيسياً في تحرير البلدة التركمانية الشيعية المحاصرة "أمرلي" وتعتبر كتائب حزب الله، وهي جماعة إرهابية بحسب تصنيف الولايات المتحدة ووكيل مباشر لإيران في العراق، واستخدمت الطائرات الحربية العراقية في نقل الأسلحة والإمدادات الأخرى أثناء المعركة، المركبات التي تقدمها الولايات المتحدة والتي حصلت عليها داعش في سوريا، حصلت عليها الميليشيات أيضاً ورفعت عليها أعلامها واستخدمت في العمليات، نتحدث عن دبابات أبرامز، وعربات همفي المدرعة، والقذائف الصاروخية المرسلّة للحكومة العراقية.

وتعتبر إيران هي من قادت عملية تطوير الميليشيات الشيعية منذ مايو 2013م وعززت شبكتها من الجماعات التي تعمل كوكلاء لها في العراق، لتوفير تدفق مستمر للمقاتلين الشيعة لدعم نظام بشار الأسد في سوريا، وبعض من هذه القوات عادت إلى العراق مرة أخرى وشكلت نواة للميليشيات التي تقاوم حالياً لصد أعداء الحكومة العراقية.

¹ - إسحاق نقاش، مرجع سابق، ص. 127.

وبسبب الجهود التي تبذلها إيران في الحشد تجاه سوريا، اضطر وكلاء إيران إلى العمل على سحب مقاتلين جدد إلى الجبهة العراقية في أبريل 2014، وجددت ميليشيات مثل كتائب حزب الله، وفيلق بدر، وعصائب أهل الحق، دعوتها لانضمام مقاتلين جدد على الجبهة العراقية والعديد من هؤلاء انضموا إلى مجموعات جديدة، في حين أن إنشاء العديد من المجموعات قد يبدو أمرًا معقدًا وبلا داع، إلا أنها بالفعل تساعد على خلق الصورة بأن هناك دعمًا شعبيًا واسع النطاق للميليشيات، وهو ما يعزز سياسات إيران في المنطقة، علاوة على ذلك، يسمح بإنشاء مجموعات جديدة أكثر سهولة بين المتطوعين الجدد والميليشيات الأكثر خبرة ومهنية، فعلى سبيل المثال: كتائب حزب الله، وهي ميليشيا تشكلت بمساعدة من حزب الله اللبناني في 2007م، أعلنت مؤخرًا عن إنشاء مجموعات الدفاع الشعبي المجموعة الجديدة وُضعت تحت إدارة كتائب حزب الله، واليوم تفتخر بنشرها أعدادًا كبيرة في مدن بغداد وديالى وبلدة أمربي.

كما أن منظمة بدر، هي جماعة مسلحة وإحدى عملاء إيران الأساسيين في العراق وهي دعامة أخرى لجهود طهران في تطوير الميليشيات الشيعية، خلال حرب العراق، ومن خلال سيطرتها على المكاتب الحكومية، واجهت المجموعة عددًا من فرق الموت الطائفية شارك فيلق بدر في القتال في سوريا، وأنشأ قوة "الشهيد باقر الصدر" لهذا الغرض، ولكن من حيث التأثير في بغداد، فإن فيلق بدر هو الأقوى، ونفوذ التنظيم يمتد في عمق قوى الأمن الداخلي في العراق كما أن الفيلق يدير العديد من أفراد الشرطة ومجموعات العمليات الخاصة، كما أن فيلق بدر لديه أيضًا تأثير كبير في المجال السياسي، لقد حصل عدد من أفرادها على مواقع رئيسية في الحكومة العراقية، وبشكل جزئيًا من تحالف رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، لدرجة أن العبادي كان يريد تعيين زعيم الفيلق هادي العامري وزيرًا للداخلية. وانتشرت كوكبة من أفراد ميليشيا بدر بين وكلاء إيران في العراق، يشمل خريجوها زعيم كتائب حزب الله "جمال الإبراهيمي"، و"علي الياسري" قائد إحدى الجماعات الشيعية

المقاتلة في سوريا والتي تسمى وحدة الخراساني، "واثق البطاط" زعيم جيش المختار، وهي ميليشيا شديدة الطائفية هاجمت معارضين إيرانيين بالصواريخ في معسكر ليبرتي. الأعضاء السابقون في ميليشيا بدر زرعوا أيضاً بعمق داخل القيادة السياسية في العراق، الشيخ "عدنان الشهماني" وهو عضو برلمان وعضو في اللجنة الوطنية والدفاع، كان مقاتلاً سابقاً في بدر وهو زعيم حزب التيار الرسولي، الذي يمتلك ميليشيا أيضاً، وفي وقت مبكر من سبتمبر 2013، كان الرجل قد دعا الميليشيات إلى حماية الشيعة الذين يعيشون في المناطق السنية وأحزاب التيار الرسولي والحزب الأب لوحدة الخراساني كلاهما عضو في ائتلاف دولة القانون جزء من تحالف المنظمات والأحزاب التي أنشئ بهدف تنفيذ الإرادة الإيرانية في العراق.

وعمل وكلاء إيران الأكثر نفوذاً في العراق معاً بشكل وثيق لدعم نظام الأسد في دمشق كتائب حزب الله، وفيلق بدر، شكلاً معاً كتائب سيد الشهداء في 2013م، للقتال في سوريا، يقود الكتائب "أبو مصطفى الشيباني" بشكل جزئي، وهو قائد مرتبط بفيلق بدر وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الأمين العام للمجموعة "مصطفى الخزعلي" كان في سوريا وجرح في ضواحي دمشق.

الآن، الأشخاص الذين يُصابون في سوريا يعودون للعراق للعب دور سياسي وعسكري حيث قام الخزعلي بالفوز بمقعد في البرلمان خلال الانتخابات البرلمانية العراقية عندما شاركت قائمته في مدينة البصرة نيابة عن تحالف رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ويشارك قادة كتائب سيد الشهداء أيضاً في قتال أعدائهم المحليين في العراق، "أبو مجاهد المالكي" عاد من سوريا ليقتل في العراق، كان المالكي قائد حملة الخزعلي.

عصائب أهل الحق، وكيل إيراني آخر في العراق، بدأت المجموعة خلال حرب العراق كمجموعة منشقة عن جيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر ومدعومة من إيران وسرعان ما نمت بشكل هائل إلى مجموعة قتالية قوية، خلال الحرب، اشتهرت العصائب

بعمليات خطف وإعدام المتعاقدين البريطانيين والجنود الأمريكيين، وقد أرسل الفريق العديد من المقاتلين إلى سوريا، وفي بداية عام 2014م، بدأت بالانتشار في محافظة الأنبار المضطربة في العراق لمحاربة السنة المعارضين للحكومة.

نمو هذه الميليشيات الموالية لإيران، وغيرها الكثير، يساعد على إظهار أهداف إيران للهيمنة على شعبة العراق، هذه المجموعات لا تستفيد فقط من رعاية إيران التنظيمية، لكنها أيضاً تتواءم مع أيديولوجية طهران، إنهم موالون تماماً للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران "آية الله خامنئي" والفكرة القائلة بولاية الفقيه، التي تمنح السلطة السياسية والدينية للمرشد الأعلى وحده، كما أنهم يتبعون نموذج الوكيل الإيراني في لبنان، حزب الله، أي أنهم عازمون على تنفيذ إرادة إيران في المنطقة وتعزيز الثورة الإسلامية¹.

1- الأكراد:

- مخاطر الأقلية الكردية على الأمن القومي العراقي:

الأكراد هم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين، ومزقتها التاريخ والمصالح الدولية لتتوزع على خمس دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وفيما عدا أرمينيا التي يعد الوجود الكردي فيها مستقراً بدرجة لا تجعله يمثل مشكلة، فإن هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران وإلى حد ما سوريا نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية لاستيعاب الأكراد، فتحوّلت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول، وتفاوتت أساليب التعامل مع الأكراد من إنكار تام للتمايز، كما هو الحال في تركيا وإيران إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو حاصل في العراق².

والأكراد جماعة قومية يختلف المؤرخون في تقرير أصولها، فمنهم من يرجعها إلى أصول عربية ومنهم من يرجعها إلى أصول تركية، وآخرون يرون أن الأكراد هم أحفاد الميدين الذين سكنوا بلاد فارس عام 836 قبل الميلاد في حين يرى آخرون أن البحث في

¹ - Keddi, Niki, Iraq : Religion, Politics and Society, London, 1980, p 230.

² - سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية (لندن: دار السلام، 1995)، ص. 143.

منشأ الأكراد ما زال غامضاً وإن الآراء بصفة عامة لا تزال متضاربة في أصلهم ومنشأ لغتهم.

أهم المخاطر التي يمكن أن تسببها الأقلية الكردية للأمن القومي العراقي:

1- الدور الإيراني في إثارة المسألة الكردية:¹

إن غياب التفاهم العراقي الإيراني حول سبل معالجة المسألة الكردية عبر الاتفاق الثنائي أو المؤتمر الإقليمي هو الذي سيبقى باب التدخل الإيراني لإثارة هذه المسألة قائماً إلى أجل غير مسمى، مما يشكل تهديداً مفتوحاً وواضح المعالم للأمن القومي العراقي، ومن ثم الأمن القومي العربي.

2- الدور التركي في إثارة المسألة الكردية:²

إن ما تقوم به تركيا من عمليات ضد الأكراد في الشمال يلحق الضرر بالأمن القومي العراقي من خلال استمرار العمل لإبقاء العراق قوة إقليمية ضعيفة وإقامة منطقة أمنية في شمال العراق على غرار ما فعلته إسرائيل بالمنطقة الأمنية بجنوب لبنان، وأيضاً استنزاف العراق بموارده الطبيعية وتعديل الحدود مع تركيا، وساهم أكثر الاتفاق التركي الصهيوني في زيادة فرص الضغط التركي على الأمن القومي العربي عبر تطويقه والالتفاف عليه وزرع مواقع للوجود العسكري الأجنبي حوله.

3- الدور الصهيوني في إثارة المسألة الكردية:

ومن أجل إعطاء دفع أقوى لحركة التمرد الكردي فقد كلفت الحكومة الصهيونية عام 1965م رجل الموساد (ديفيد كمحي) بمهمة التوجه لإيران والانتقال منها إلى كردستان العراق لدراسة الوضع عن كثب والالتقاء بالقيادات الكردية في الوقت الذي أرسلت شعبة

¹ - سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص. 152.

² - دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، (عمان: دار وائل للنشر، ط.1، 2003)، ص. 36.

الاستخبارات العسكرية (أمان) بعض مسؤوليها عبر الأراضي الكردية وفي ضوء تقديرات هؤلاء تقرر تكثيف وتنويع أساليب الدعم الصهيوني عبر الأشكال التالية:

1 تقديم الأسلحة المختلفة الخفيفة والمتوسطة وكافة أنواع الذخائر والمتفجرات والتي تتناسب وحرب العصابات.

2 تدريب وأعداد الكوادر الكردية المتمردة سواء في شمالي العراق أو في إيران أو تركيا.

3 إرسال المساعدات العينية والمستشارين إلى مرتفعات كردستان العراق.

4 إرسال المساعدات الإنسانية كالأدوية والمعدات الطبية الأخرى وغيرها.

وهكذا يتضح لنا الدور الذي يقوم به الكيان الصهيوني بدعم بعض فصائل الحركة الكردية المسلحة في شمالي العراق من أجل تحقيق هدفه الرامي إلى إضعاف العراق وتعطيل قدراته في أي مواجهة عربية معه.

فالكيان الصهيوني يسعى عبر تدخله في شمال العراق إلى تحقيق جملة من الأهداف تقف في مقدمتها تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية وكذلك فصل المنطقة الكردية ومن هنا يأتي الخطر الحثيث للعرب والعراق من الأقلية الكردية.

4- الدور الأمريكي في إثارة المشكلة الكردية:

إن أكبر دليل على مخاطر الأقلية الكردية على الأمن القومي العراقي والعربي هو ما حصل في حرب مارس 2003م عندما تحالف الأكراد مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد النظام العراقي السابق وبالتالي فأن هجوم قد تشنه الولايات المتحدة على سوريا قد يجعل من الأقلية الكردية خطر جدا على الأمن القومي السوري¹.

¹ - دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 240.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد كانت الأسباب وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق ما هي إلا سياسة انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة وإعادة تقسيم العراق وبسط نفوذها وهيمنتها وتحقيق أكبر مصالحها.

وكانت نتائجها انعكاساً أمنياً شكل موجات من الأزمات سواء على الساحة الإقليمية أو الداخلية للدولة العراقية وانهيار العراق بنظامها ومؤسساتها وهياكلها ما صنفها ضمن معايير الدول الفاشلة.

ولعلّ أن الأوضاع السائدة في العراق وحالة عدم الاستقرار على الجوانب المختلفة لم يكن إلاّ نتاجاً لهذه الحرب فقد تعددت المعضلات الأمنية وانتشرت الظاهرة الإرهابية وتنامي الحركات المسلحة من طالبان القاعدة والدولة الإسلامية ودورها في نشر الرعب والخوف وزعزعة الإستقرار. وما يشكل أكبر التحديات التي تواجهها العراق حديثاً إعادة بناء الدولة والإشكاليات الصاعدة من الصراع بين فئات المجتمع العراقي وإشكالية التحول الديمقراطي وعدم قدرتها على بناء الدولة العراقية وإنجاح العملية الديمقراطية في دولة طائفية وتصادم الإشكاليات الأمنية مهددة الأمن القومي العراقي وتصادم دور الفواعل الخارجية في بسط نفوذها والمساهمة في نشر الفوضى والإبقاء على الأوضاع الراهنة.

خاتمة

خاتمة:

يتبين مما سبق دراسته أن ظاهرة الأمن من بين أبرز الظواهر المطروحة على الساحة الدولية، وتداوله كمفهوم حديث في الأدبيات الدولية المعاصرة، ولقد عرف المفهوم وجهات نظر مختلفة باختلاف الظواهر والعوامل المؤثرة على الظاهرة الأمنية.

وقد شهد مفهوم الأمن تطورات كبيرة ليشمل قطاعات مختلفة باختلاف التحديات التي تواجهها الدول تشمل مستويات متنوعة سواء كانت سياسية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية اجتماعية، بيئية، إنسانية وغيرها، فبروز الأمن كظاهرة حديثة ساهم في تطور المفهوم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والتطورات الجذرية على مستوى النظام الدولي وبروز ظواهر جديدة وقضايا صاعدة يصعب التنبؤ بها والتعامل معها أو التنبؤ بمستقبلها.

فأحداث 11 سبتمبر كانت منعرجاً فعلياً في بروز مفاهيم تتعامل مع مختلف التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة.

فقد تعددت التهديدات والرهانات الأمنية الأكثر بروزاً على السياسة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001م وانعكاساتها على الأمن القومي لدول المنطقة والأمن الإقليمي بصفة عامة.

فتعدّ أحداث 11 سبتمبر 2001م تحدياً بارزاً لمختلف الدول سواء على الساحة الدولية أو الإقليمية وظهور إشكاليات عديدة ومعضلات أمنية متنوعة كالإرهاب والتسلح ومدى تأثيره على استقرار المنطقة خاصة بما يقابله من تنامي الحركات المسلحة، والعمليات الإرهابية ودورها في نشر العنف والفوضى وتهديد الأمن وزعزعة الاستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وذلك ببروز الحركات الجهادية كحركة طالبان - القاعدة - النصرة - الحوثية والدولية الإسلامية في العراق والشام.... وإلى جانب تهديد الإرهاب فقد شكلت قضية المياه من بين أهم التحديات التي تواجهها المنطقة من توتر العلاقات ما بين الدول والنزاع حول الموارد المائية.

كما تعدّ مشكلة الأقليات من أبرز قضايا الأمن في المنطقة ومدى تأثيرها على الاستقرار الداخلي لدول والامتداد إلى خارج حدود الدولة وكثرة الصراعات الطائفية، ولعلّ أن الحراك العربي والاحتجاجات الشعبية كانت طريقة نحو التحول والتغيير إلّا أنها سلبية النتائج لما أنتجته من تحديات جديدة في المنطقة وعامل للاستقرار وتهديد الأمن والسلام والمنطقة دون الاستغناء عن العامل الخارجي ودوره في نشر الفوضى خاصة على الأقطار العربية وإزاحة الأنظمة المعادية لها.

كانت أحداث 11 سبتمبر تمهيداً في تغير الإستراتيجيات والسياسات الدولية وعنصرًا هامًا للولايات المتحدة الأمريكية، وإعلانها للحرب لمكافحة الإرهاب والقضاء على الجماعات الإرهابية والحدّ من التسلح.

فالحرب الأمريكية على العراق كانت وراء تداعيات وأسباب مباشرة وغير مباشرة واعتبار العراق كخطر مثلاً من قبل الإدارات الأمريكية.

فقد كانت نتائج الحرب انعكاساً كبيراً على الدولة العراقية في تدهور الأوضاع من نواحي عديدة وانحيار اقتصادها وانتشار الفوضى وغياب الأمن خاصة مع تبلور الحركات الإسلامية وانحيار المؤسسة العسكرية والهيئات النظامية.

فالحرب على العراق كانت تمهيد لبروز تحديات جديدة تشهدها الساحة السياسية العراقية بعد الاتفاقية الأمنية 2008م والانسحاب الأمريكي من العراق، فقد وجدت العراق نفسها في معضلات عديدة خاصة في زيادة تنامي ظاهرة الإرهاب وتنامي حد النزاع على السلطة خاصة وأن الدولة العراقية دولة طائفية وعودة المسألة الكردية مما شكل عائقاً في إعادة بناء الدولة وإعادة مجد العراق ومكانتها على الساحة الدولية والإقليمية.

نتائج الدراسة:

1. إن التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والواقع السياسي للمنطقة تبقى ظاهرة معقدة وغير محددة بفترة أو مرحلة زمنية معينة.
2. تعتبر الأوضاع السائدة في المنطقة من أهم العوامل المؤدية لحالة عدم الاستقرار الداخلي لدول وفشلها في رسم استراتيجيات لمواجهة الظواهر الأمنية الصاعدة.
3. تعدّ ظاهرة الإرهاب والتسلح من أخطر التحديات التي تواجهها الدولة القومية في المنطقة ما يهدد أمنها واستقرارها وما يشكل صراعات مسلحة وتنامي الحركات الجهادية ودورها على الساحة الداخلية.
4. صعود إيران كقوة نووية من أبرز التهديدات الأمنية نظر للظروف التاريخية والعلاقات الثنائية الإيرانية-العربية والإيرانية-الإسرائيلية، وتهديدًا أمنيًا على الأمن القومي الإسرائيلي.
5. الصراعات الطائفية والنزاع على الموارد المائية أنتج علاقات جدّ صراعية ما بين دول المنطقة خاصة الأقطار العربية.
6. استعملت الدول الكبرى قضية الأقليات في الشرق الأوسط تحت غطاء حماية حقوقها لهدف الضغط على دول المنطقة لتحقيق مصالحها وكآلية لإعادة رسم الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.
7. إنّ الانتفاضات الشعبية في الدول العربية من أضخم المعضلات الأمنية التي شاهدها المنطقة بالنظر إلى نتائجها وتساعد ظاهرة الهجرة الغير الشرعية ومشكلة اللاجئين واحتمال تصنيف هذه الدول في معايير الدولة الفاشلة.
8. إنّ الغزو الأمريكي للعراق تمهيدًا لإعادة رسم الخريطة السياسية وتفتيت المنطقة توافقًا مع أهدافها السياسية والإستراتيجية.
9. لقد أسفرت الحرب الأمريكية على العراق موجة من التحديات الداخلية من إشكالية الإرهاب وتنامي دور القاعدة والدولة الإسلامية في تهديد الأمن القومي العراقي.

10. لقد انعكست نتائج الحرب على العراق في تشكيل موجة من التحديات الراهنة والمستقبلية في إعادة بناء الدولة وإشكالية بناء الديمقراطية في العراق.

التوصيات:

- من خلال استعراض أهم النتائج يمكن أن نقترح عدّة توصيات وهي كالآتي:
1. لابدّ من وضع سياسة أمنية تعاونية ما بين دول منطقة الشرق الأوسط لمواجهة مختلفة التحديات الأمنية الجديدة.
 2. توحيد العلاقات ما بين دول المنطقة خاصة الدول العربية لرسم إستراتيجية موحدة وإقامة مشاريع مشتركة لمعالجة الأوضاع الأمنية السائدة.
 3. رسم سياسة المعالجة مشكّلة الطائفية لدى كلّ دولة وتدوين المشاركة الفعلية للأقليات الموجودة في المنطقة.
 4. وضع إستراتيجية واتفاقيات بعيدة المدى في معالجة أزمة المياه والتي تركز على مبدأ الإقتسام العادل ما بين الدول.
 5. بناء مؤسسات وهيكل لتسوية النزاعات والقضاء على ظاهرة الإرهاب والهجرة الغير الشرعية.
 6. إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية ودفع عملية النمو والقضاء على الفساد السياسي والبيروقراطي والتهميش.
 7. تسوية النزاعات بين الأقليات العراقية وضرورة رسم سياسة ديمقراطية ومشاركة سياسية لجميع فئات المجتمع العراقي.
 8. بناء الهياكل التنظيمية وإصلاح المؤسسات العراقية وإصلاح الأوضاع السياسية-الاقتصادية- الاجتماعية- القافية- لشروع في بناء الدولة.
 9. القضاء على الظاهرة الإرهابية التي تعتبر كأبرز تهديد للأمن القومي للعراق ببناء مؤسسات عسكرية وأمنية ومواجهة الحركات الجهادية المسلحة.

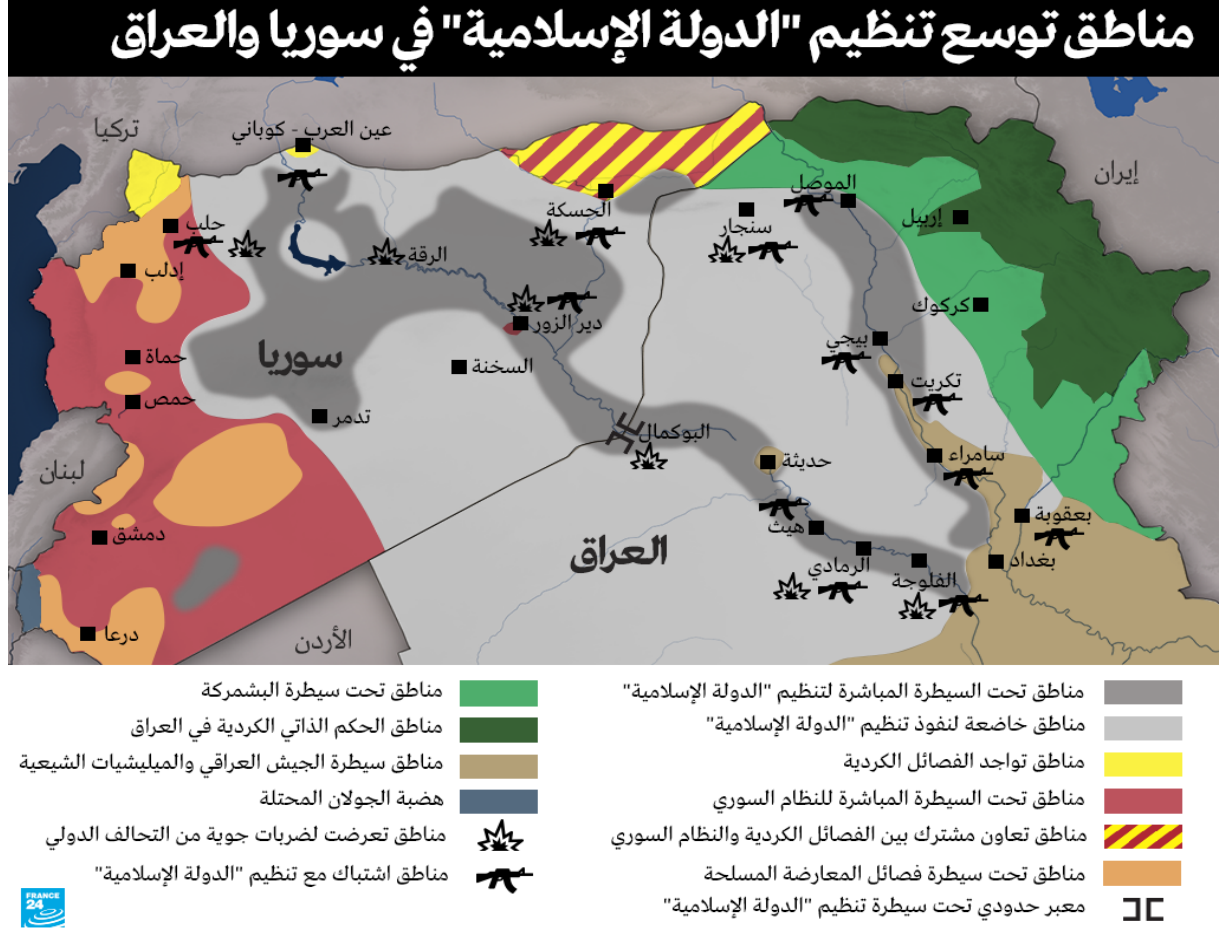
الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة الشرق الأوسط (مسرح الصراع).



المصدر: www.googleimage.com

الملحق رقم (02): خريطة تنظيم "الدولة الإسلامية" في التوسع في العراق وسوريا.



المصدر:

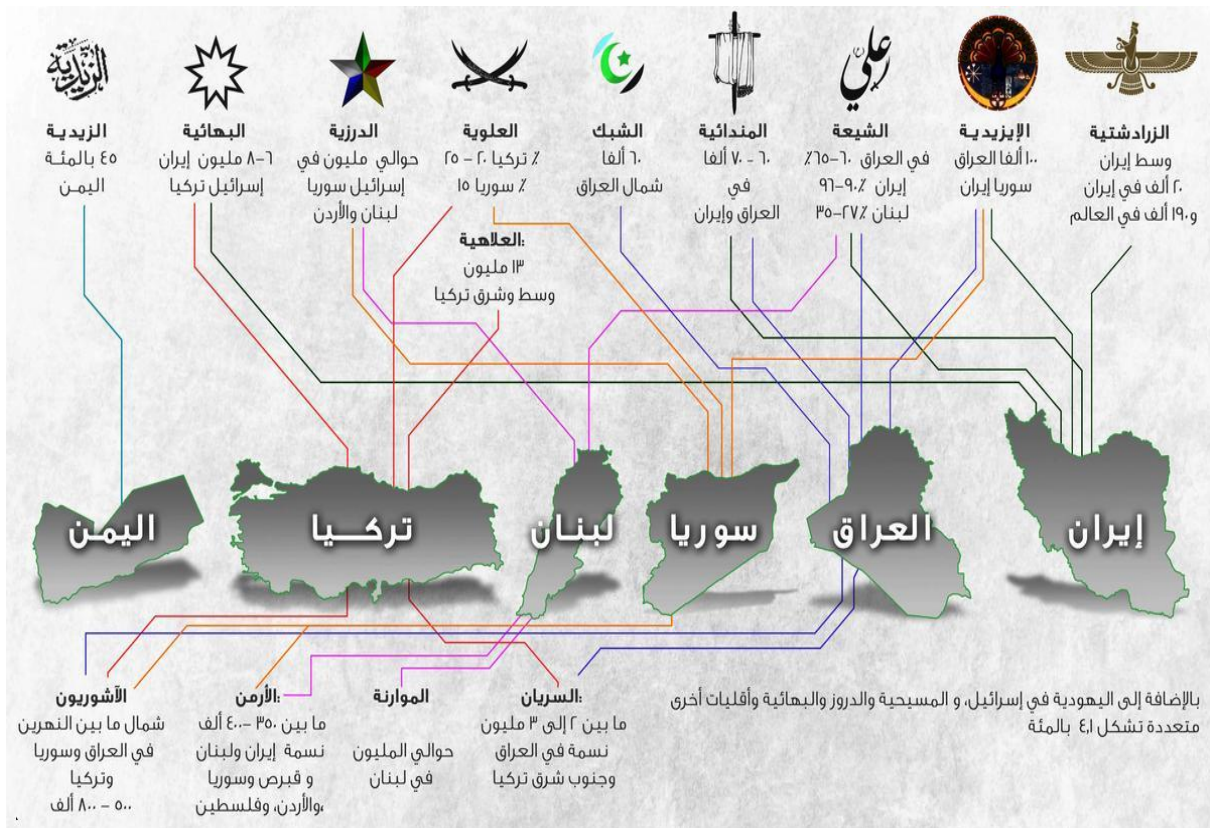
http://www.france24.com/static/infographies/2014/carte-irak-syrie-El/carte-syrie-irak-AR03.png?keepThis=true&TB_iframe=true&height=855&width=1024

ملحق رقم (03): خريطة جديدة للعراق وسوريا تظهر أماكن سيطرة داعش.



المصدر : <http://alwafd.org/images/news/79956360Capture.jpg>

ملحق رقم (04): الأقليات في منطقة الشرق الأوسط .



المصدر: <http://www.beirutme.com/wp-content/uploads/2016/01/minorities.jpg>

الملحق رقم (05): خريطة توزيع المياه في منطقة الشرق الأوسط.



<http://www.inbaa.com/wp>

content/uploads/2013/08/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B3%D8%B7.jpeg

الملحق رقم (06): خريطة العراق.



المصدر: www.googleimage.com

الملحق رقم (07): خريطة العراق.



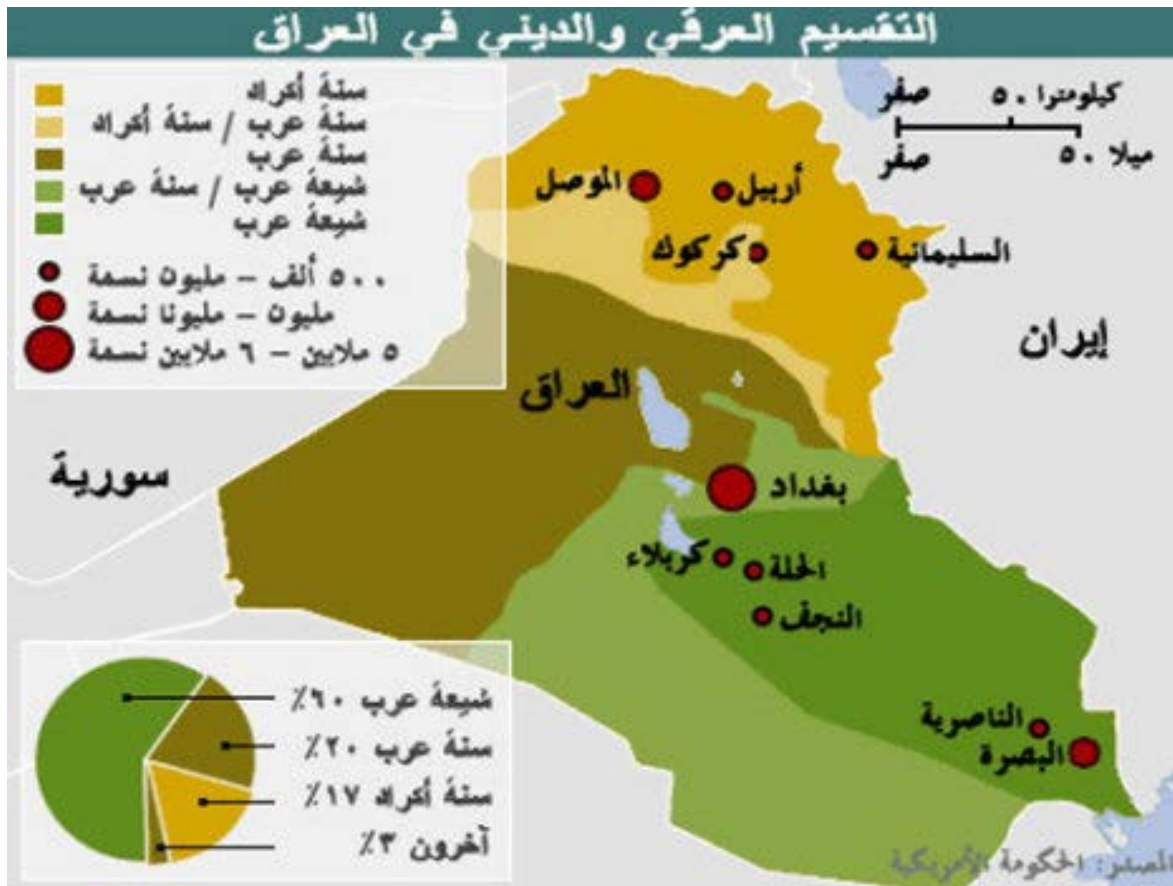
المصدر: www.googleimage.com

الملحق رقم (08): خريطة إقليم كردستان العراق.



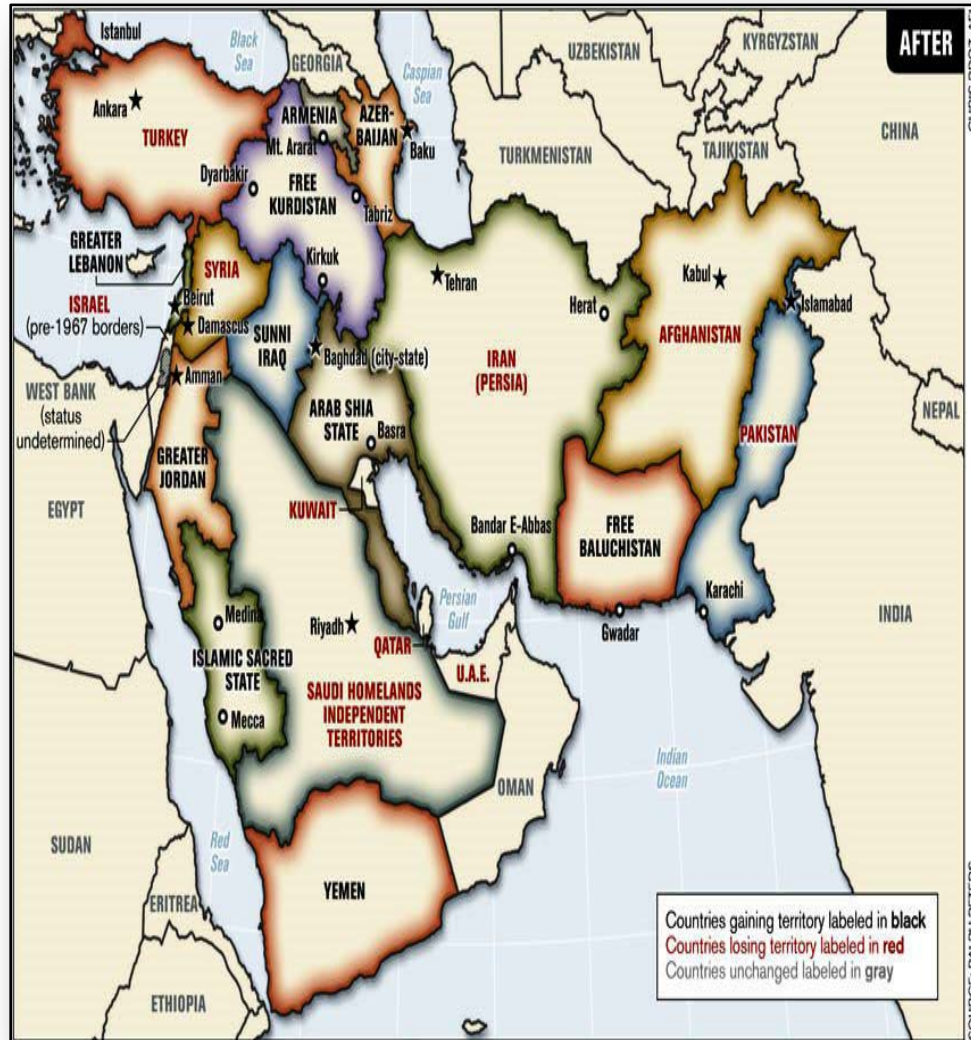
المصدر : www.googleimage.com

الملحق رقم (09): التقسيم العرقي والديني في العراق.



المصدر: <http://www.bareilly.org/uploads/13669704061.png>

الملحق رقم (10): الخريطة الجيوسياسية لمنطقة وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد.



Source : RALFE PETERS, « les frontières de sang », **diplomatie affaire stratégiques et relation international**, 2007.

الملحق رقم (11):

نصت المادة (140) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.

المادة (140):

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد إلى السلطة المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملة (التطبيع لإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد لإدارة مواطنيها) في مدّة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر ديسمبر سنة ألفين وتسعة.

ملحق رقم (12):

تقرير عن الشعب الكردي والمنطقة التي يعيش فيها.
المشار إليها في جلسات اجتماع تقارير ومشروعات في الكونغرس الأمريكي.
تقرير كتبه ناشانك ميلر ممثل الو.م.أ من الحكومة الكردستانية في (أوت 2008).
* تقرير غير منشور يكشف عن المشاركة الأمريكية في المسألة الكردية، أكدت الممارسات الوحشية للنظام العراقي على الشعب الكردي بعد حرب الخليج الثانية.

الثلاثاء 8 جانفي 1991.

قسم جلسة استماع كابيتول هيل (مقر الكونغرس) من الشرق الأوسط.

العنوان: لجنة استماع الشؤون الخارجية.

الموضوع: انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت والعراق.

برئاسة: النائب دانتي فاسبل.

التشاهد/ فول هيلي، المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية.

أندرو ويتللي، المدير التنفيذي لمراقبة الشرق الأوسط.

2172 مبنى رايبون هاوس.

الأجزاء المتعلقة بموضوع جلسة الاستماع.

السيد هيلي: انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق حكمة العراق ولسوء الحظ ليس ظاهرة جديدة، وعبر ما يقارب من عقد كامل، قامت منظمة العفو الدولية بتركيب الآلاف من الوثائق ومنها عن الحالات التي تم فيها وبطريقة منهجية، منظمة تجاهل الحقوق الأساسية للمواطن العراقي، ومن بين ضحايا انتهاك حقوق الإنسان في العراق، أفراد من المجتمع الكردي والشيوعي، ومن الأشوريين وطيف واسع من المعارضين السياسيين، فقد كان يتم القبض على أفراد من المجتمع الشيوعي، ويتم تعذيبهم وإعدامهم بسبب عضويتهم الفعالة في منظمات سياسية أو لمجرد الاستياء في ذلك، والکرد فقد عانى المجتمع الكردي كثيرًا في السنوات وقد استدعى انتباه العالم بأسره، الهجوم بالأسلحة الكيماوية قرية حلبجة في شهر مارس 1988 حينما لقي 5000 كردي مصرعهم ولكن لم يحرك أحد في العالم ساكنًا بشأن هذا الانتهاك المريع، وقد تم إلقاء القبض على 8000 كردي من قبيلة البارازاني الكردي في عام 1983، وبالتالي اختفوا من الوجود ولا يسمع أحدًا شيئًا عنهم من ذلك الحين.

وهناك المئات من التقارير من أعمال الإعدام، كل عام، ولكن من المستحيل الوصول إلى الرقم الحقيقي، فقد تم قتل أكثر من 6000 شخص عام 1988، كما قتلوا بواسطة أفراد القوات الحكومية المسلحة، أغلبهم من المواطنين غير المسلحين، وكان أغلب الضحايا نتيجة الإعدام بعيداً عن مساحات القضاء، ومعظمهم من الكرد الذين تم قتلهم أثناء عملية العسكرية واسعة النطاق.

الثلاثاء 17 سبتمبر 1991.

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل مع أحد مسؤولي وزارة الدفاع.

العنوان: جلسة استماع لجنة المخابرات.

الموضوع: لجنة استماع عن ترشيح مدير المخابرات المركزية الأمريكية، برئاسة السيناتور دافيل بورين.

الشاهد: روبرت جينس، الرشح لمنصب مدير المخابرات المركزية.

لأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع قد تم إعادة نسخها أدناه.

السيناريو برادلي: أود أن أعود إلى موضوع العراق، إذا ما استطعت، هل يمكن أن تخبرني ما الذي استندت إليه المخابرات المركزية للاستجابة للإدارة الأمريكية بقصف الكرد بقنابل الغاز؟ هل يمكنك أن تذكر العام 1988.

سيد روبرت جينس: حسبما أتذكر أيها السيناتور، فإن المعلومات المتجمعة لدى المخابرات كانت معلومات جيّدة تماماً بأن العراق قد قصفوا عدداً من القرية الكردية بقنابل الغاز، كما أتذكر أنّه كان هناك بعض الجدل عن طبيعة قنابل الغاز المستخدمة ودرجة سمها.

السيناتور برادلي: ماذا كان في نوع رد فعل آنذاك الفاتر؟ أنا أتمنى، كما تعرف، لا اعتراض عليها، وفي الوقت ذاته، لم يكن الاعتراض قوياً: هل هناك أي أساس لذلك في المخابرات؟ هل هناك أي شخص يخص العراق في أن.....؟

سيد روبرت جينس: لا، لست لذلك أيها السيناتور.

السيناتور برادلي: لذا لم يكن هناك أي أساس استخباراتي لذلك الموقف؟

سيد روبرت جينس: أنا أعتقد أنّ المخابرات كانت واضحة تماماً في أنّ هناك قصفاً بقنابل الغاز، قد حدث.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- القواميس:

1. مارتت قرينيش، نيري أوكلهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
2. مارتن قريفيش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2003).

2- الكتب:

1. أحمد يسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد (منشورات الحلبي الحقوقية، ط.1، 2001).
2. أحمد يوسف، طالبان أفغانستان جدليات الدين والسياسة والمقاومة (بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، 2010).
3. إنعام رعد، الصهيونية الشرق الأوسطية والخطة المعاكسة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997).
4. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، 1979).
5. بشير موسى نافع، سياقات الوحدة والانقسام في العراق (القاهرة: دار الشروق، 2006).
6. توريكس يونس داود، الجريمة المنظمة (عمان: الدار العلمية الدولية ودار النشر وتوزيع، 2001).
7. توماس هيغهايمر، ترجمة، أمين الأيوبي، الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2013).

8. جمال مصطفى عبد الله السلطاني، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (الأردن: دار وائل للنشر، ط.1، 2002).
9. حسين بن منوي، تأثير الأقليات على استقرار والنظم السياسية في الشرق الأوسط (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2015).
10. حسين عقيل، أبو عزله، الحركات الأصولية والإرهاب (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2002).
11. الدكتور تيسير الناشف، الأسلحة النووية في إسرائيل، (المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر).
12. الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2002).
13. دهام محمد، دهام ال غوى، الأقليات والأمن القومي العربي (عمان: دار وائل لنشر والتوزيع، ط.1، 2003).
14. رائد الحامد، العراق بعد أمريكا واقع الانسحاب وصورة المستقبل (بغداد: مركز الدراسات والاستثمارات، 2010).
15. سامر مديمرى خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية المجلس الوطني لثقافة والفنون والأدب (الكويت، 1996).
16. سعد ناجى جواد، العراق والمسألة الكردية (لندن: دار السلام، 1995).
17. سعيد علي عبيد الجمعي، تنظيم القاعدة: النشأة - الخلفية الفكرية - الامتداد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2008).
18. السيد ولد أباه، التوترات العربية الجديدة المسارد المصير (بيروت: جداول لنشر والتوزيع، ط.1، 2011).
19. شاهرام تشويين، طموحات إيران النووية (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2007).

20. شعود المولى، الجماعات الإسلامية والعنف (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012).
21. صالح حسين الرقب، الدولة الإسلامية "داعش": نشأتها - حقيقتها - أفكارها (فلسطين: دار المراتب، ط.1، 2014).
22. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).
23. عبد الباري عطوان، القاعدة: التنظيم السري (بيروت: دار الساقى، ط.1، 2007).
24. عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2005).
25. عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي (مركز الحضارة العربية، ط.1، 2003).
26. عثمان الحسين، محمد نور، ياسر عوض الكريم، المبارك، الهجرة غير الشرعية والجريمة (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).
27. علي حسين الربيعي، الإحتلال الأمريكي للعراف، المشهد الأخير (بيروت: مركز الوحدة العربية، ط.1، 2007).
28. عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي (سوريا: دار السلطان، ط.2، 2008).
29. العميد وعلي بن فايز الجنحي، الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض الأكاديمية (الرياض: نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001).
30. فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي (بيروت: مركز الدول لدراسات والتوثيق، ط.1، 2015).
31. قصري طارق، الإرهاب، للطبعة لين فيصل لطباعة المحدودة (بغداد، 2014).

32. اللواء محمد فتحي عبد، الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001).
33. مجموعة مؤلفين، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة- التأثير- المستقبل (مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014).
34. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية السعودية (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 2011).
35. محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي (عمان: مركز البديل لدراسات والأبحاث، 2013).
36. محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية (القاهرة: هلا لنشر والتوزيع، ط.1، 2011).
37. ممدوح محمد منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط (جامعة الإسكندرية: كلية العلوم السياسية، 1990).
38. مولوي حفيظ الله حقاني ، طالبان من حلم الملا إلى إمارة المؤمنين (باكستان: معهد الدراسات السياسية، ط.1، 1997).
39. نزيه نصيف الأسوي، العرب ومشكلة الدولة (بيروت: دار الساقي، 1997).
40. وائل عبد الدرويش الهمص، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن العربي 1991م-2000م (غزة: جامعة الأزهر، 2010).
41. وئام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (جامعة الأزهر، 2012).
42. يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 1982).

3- المقالات والمجلدات:

1. فرغلي هارون، "الإرهاب العولمي"، سلسلة الوافي الثقافية، ع.2.
2. بن شحاتة مريم وحيد، الحراك العربي والعدالة الانتقالية (2011 /01/13).
3. إدريس لكريني، الحراك العربي والعدالة الانتقالية، (13 / 11 / 2011) الإطلاع 13:00.
4. ينا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغير العربي في العالم العربي، (جامعة القاهرة، ع84، 2011).
5. فؤاد جدوا، "الهجرة السرية الأسباب والإستراتيجيات مواجهتها"، جريدة العالم الإستراتيجي مركز الشعب لدراسة الإستراتيجية، ع. 04 (جوان 2008).
6. إسحاق نقاش، "تحول قبائل العراق إلى التشيع"، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، م. 26، رقم. 3، (أغسطس 1994).
7. مراد حسين تركي عسير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، (مجلة العدد 58، 2013).
8. الباحث في الشؤون الإستراتيجية: اللواء الركن مهند العزاوي، رئيس مركز صغر لدراسات العسكرية والأمنية، إستراتيجية الأمن القومي العراقي دليل ورأي، (الجزء الثاني دراسة تحليلية 2 أ ب، 2008).
9. عبد الناصر محمد سرور، "دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي باحتلال العراق عسكريا في 2003"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، م14، ع(1)، 2001.
10. محمد أحمد، "الغزو العراقي البريطاني للعراق عام 2003"، (مجلة جامعة دمشق، م.20، ع.(4+3)، 2004).

4- المذكرات:

11. حجار عمار، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002).
12. مينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا- دراسة حالة دول القرن الإفريقي-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، 2013).
13. وفي خيرة، تأثير المسألة الفردية على الاستقرار الإقليمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مذكرة غير منشورة، (جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 / 2005).
14. عبد السلام البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات، سلسلة أطروحة الدكتوراه غير منشورة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1993).
15. وقام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير غير منشورة (2012).
16. صدر على سلامة السليحات، دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، رسالة غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط، 2013 / 2014).
17. بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005).

5- باللغة الفرنسية:

1. Barry Buzan & Lene Hansen, **“The evolution of international security studies”**, USA, Combridge university presse, 2009.
2. George Sorensen, **“ After the Security Dilemma : The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values”**, (Security Dialogue, Val.38, N°:3, September 2007).
3. J. Jackson Preece, **“Security in International Relations, United Kingdon, London, The University of London International Programmers”**, (The University of London, 2011).
4. Keddi, Niki, Iraq : **“Relagion, Politics and Society”**, London, 1980.
5. Marina Ottaway, Daniel Kaysi, **“The state of Iraq, Carnegie Endoyment for international peace”**, middle east, February, 2012.
6. Michael Williams, **“ Words, Images, Enemies: Securization and International Politics, International Studies Quarterly”**, (USA, Blackwell Publishing, Vol. 47, N°: 4, 2003).
7. Michel Dillon, **Politics Obscurity** (Routledy London, 1996).
8. Roche (Jean- Jacques), **Théories de la sécurité ; Définitions, approches et concepts de la sécurité internationales**, Paris, Editions Montchrestien, E.J.A, 2002).
9. Russet Bruce, **«The Democratic Peace »**, (International Security, 1995).

6- المواقع الإلكترونية:

1. عادل رقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، في:

<http://www.geocities.com/adel.zegaph/links.html>

2. موقع مدبر علماء الدين: WWW.OLAMA.YMEN.NET

3. حلولي بوجليطة سامية، التحول الديمقراطي: المفاهيم ومقاربات التطبيق على:

Region studies : Arabe epro com/T21-Topic.

4. www.googleimage.com

5. <http://www.barety.org/uploads/13669704061.png>

6. <http://www.inbaa.com/wp-content/uploads/2013/08/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B3%D8%B7.jpeg>

7. <http://www.beirutme.com/wp-content/uploads/2016/01/minorities.jpg>

8. <http://alwafd.org/images/news/79956360Capture.jpg>

9. [http://www.france24.com/static/infographies/2014/carte-irak-syrie-EI/carte-syrie-irakAR03.png?keepThis=true&TB_iframe=true&height=855& width =1024](http://www.france24.com/static/infographies/2014/carte-irak-syrie-EI/carte-syrie-irakAR03.png?keepThis=true&TB_iframe=true&height=855&width=1024)

الفهرس.

مقدمة

01.....

الفصل الأول: التأصيل النظري للدراسة.

المبحث الأول: جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط

13.....

المطلب الأول: التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

13.....

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

17.....

المبحث الثاني: مفاهيم الأمن وتصوره في النظريات الوضعية

21.....

المطلب الأول: مفهوم الأمن

21.....

المطلب الثاني: تصور الواقعية والواقعية الجديدة للأمن

23.....

المطلب الثالث: تصور الليبرالية الجديدة للأمن

26.....

المبحث الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

28.....

المطلب الأول: الدراسات الأمنية في إطار مدرسة كوبنهاجن

28.....

المطلب الثاني: الدراسات النقدية وتحليلها لمفهوم الأمن

29.....

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب والتسلح في منطقة الشرق الأوسط

34.....

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية وتنامي الحركات الأصولية

34.....

المطلب الثاني: ظاهرة التسلح في منطقة الشرق الأوسط

37.....

المبحث الثاني: مشكلة الأقليات وأزمة المياه في الشرق الأوسط

39.....

المطلب الأول: صراع الأقليات ومشكلة الطائفية

39.....

المطلب الثاني: الصراع على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط

43.....

المبحث الثالث: الحراك العربي والهجرة الغير الشرعية

45.....

.....45.	المطلب الأول: الحراك العربي كتهديد جديد في منطقة الشرق الأوسط
.....47.....	المطلب الثاني: الهجرة الغير الشرعية ومشكلة اللاجئين
الفصل الثالث: الرهانات الأمنية الجديدة في العراق	
.....55.....	المبحث الأول: أسباب وتداعيات الغزو الأمريكي للعراق
.....55.....	المطلب الأول: أسباب التدخل الأمريكي على العراق
.....57.....	المطلب الثاني: تداعيات الغزو الأمريكي على العراق
.....61.....	المطلب الثالث: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق
.....64.....	المبحث الثاني: أزمة الدولة العراقية
.....64.....	المطلب الأول: انهيار الدولة العراقية
.....66.....	المطلب الثاني: إشكالية الطائفية في بناء الدولة العراقية
.....68.....	المطلب الثالث: إشكالية التحول الديمقراطي في العراق
.....71.....	المبحث الثالث: الرهانات الأمنية في العراق
.....71.....	المطلب الأول: دور التنظيمات الإرهابية في تهديد أمن العراق
.....98.....	المطلب الثاني: دور الأقليات العرقية في زعزعة الاستقرار الأمني في العراق
.....119.....	الخاتمة
.....125.....	الملاحق
.....139.....	قائمة المراجع

Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou

Faculté de Droit et Sciences Politiques

Département Sciences Politiques



**Les nouveaux enjeux de la sécurité au
Moyen Orient après le 11 septembre
« Le cas de l'Irak 2003– 2014 »**

Mémoire présenté pour l'obtention de Master en Science Politique

Spécialité : Etudes Moyen Orientales et régionales

Présenter par :

- Amara Mohand
- Ameer Aziza

Sous l'encadrement de :

- Attiche Yamina

Les membres de Jury

..Ben. Belaid. Farid	Président
....Attiche. Yamina	Promoteur
.....Mehdi. Fettak	Examineur

Année universitaire : 2014– 2015